رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

رمـــاح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

مدير المجلة

الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

العدد28 كانون الثاني2019

ISSN : 2392-5418 الورقي

ISSN:2520- 7423 الالكتروني

الإيداع القانوني24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمةمتخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح عمان الأردن

مدير المجلة : الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير : الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. خليل الرفاعي	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د.دراجي سعيد	جامعة الامير عبدالقادر للعلوم الاسلامية	الجزائر
أ.د.أحمد زكريا صيام	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د.بالقاسم ماضي	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د.نضال الرمحي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د. فريد كورتل	جامعة سطيف	الجزائر
أ.د.كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د.عبد الحميد مانع الصيح	جامعة صنعاء	اليمن
أ.د.محمود الوادي	جامعة الشرق الاوسط	الأردن
أ.د. عبد الحفيظ بلعربي	جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا	الإمارات
أ.د.سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د.شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين

شروط النشر:

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث ، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث و الكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic)قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman)قياس 12باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات و يعرض في أسفل الصفحة : المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر،الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة.
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي(APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت. -المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها . -يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع -ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

remah@remahtrainingjo.com
أوkhalidk_51@hotmail.com **الأردن هـاتف**: 00962799424774
أو00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية : قاعدة **ISI** على الموقع:

http://isindexing.com/isi/journaldetails.php ?

قاعدة **ebsco** الأمريكية على الموقع:	http /www. ebsco.com
قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع	http / www.mandumah.com
قاعدة بيانات المنهل	http// www.almanhal.com
قاعدة ASKZED على الموقع	http/www.ASKZED.com
قاعدة معرفة على الموقع	http//www.maarifa.com
قاعدة بوابة الكتاب العلمي :	http//www.theleambook.com

افتتاحية العدد

نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخطى نحو العالمية، بصدور عدد 28 حيث تم دخول المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google solar)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية واولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة بقاعدة بيانات ابيسكو الأمريكية وهذا العدد 28 فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية عدة وهي الجزائر، الأردن، مصر، العراق، وليبيا.

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

أثر معايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي	د.طارق غالب ابو عرابي- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن	13
إدراك العملاء للمسئولية الاجتماعيةCSR لشركات الاتصالات بالمملكة وعلاقته بولائهم لتلك الشركات	د.وائل جمال الكايد- جامعةالعلوم الاسلامية العالمية/ كلية المال والاعمال	77
الإدارة الإلكترونية بين الحتمية وتحديات المنافسة العالمية	الدكتورة فاطيمة عاشور- مديرية مخبر بحث المؤسسات الدستورية والنظم السياسية المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة – الجزائر	107
أثر مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي على التنمية الاقتصادية وانعكاسها على الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في جمهورية العراق	د.محمد صباح- العراق	123
دور مدققي الحسابات في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية –دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات في الجزائر	د.ايمان خلايفية- جامعة باجي مختار-عنابة أ.د. رضا جاوحدو	171
ممارسات تمهيد الدخل بالأنشطة الحقيقية وأثرها على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	الدكتور قاسم أحمد الدباس- استاذ مساعد – جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن	191

دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة للتجربتين الكويتية والجزائرية	الدكتور رديف مصطفى- أستاذ محاضر قسم أ جامعة سيدي بلعباس – الجزائر الدكتور بن عياد محمد سمير- أستاذ محاضر قسم أ جامعة سيدي بلعباس – الجزائر الدكتور عامري رضوان- أستاذ محاضر قسم ب المركز الجامعي بغليزان – الجزائر	231
المشتقات المالية على المنتجات الزراعية: مكاسب، رهانات، ومخاطر	د.بوفافة وداد د.عماني لمياء- **كلية العلوم الاقتصادية والتسيير**	253
واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة.	د. مشري محمد الناصر جامعة سوق أهراس/ الجزائر. د. بن خديجة منصف جامعة سوق أهراس/ الجزائر.	285
Article's title : **The economic role of direct foreign investment** **In developing countries**	Iman Elhusadi	307
Estimating The Effect Of The Shape Parameter And The Sample Size On Probability Distributions Using The Maximum Likehood	Dr.. Hamza Ibrahim Hamza	333

أثر معايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي

(دراسة ميدانية في شركة مناجم الفوسفات الأردنية)

طارق غالب ابو عرابي

جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر معايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع أغراض الدراسة، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المناجم في الشركة والبالغ عددهم (1146) عامل،حيث تم تصميم وتوزيع استبانه على عينة الدراسة والتي بلغت (350) عامل.

ومن أبرز نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعاير الصحة والسلامة المهنية بعناصرها مجتمعة (الأنظمة والقوانين،أدوات الصحة والسلامة المهنية،التدريب،التوعية والإرشاد،الرقابة والتفتيش) على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وأوصت الدراسة عدة توصيات منها انه من الضروري أن تستمر شركة مناجم الفوسفات الأردنية في تعزيز وتطوير جوانب الصحة والسلامة المهنية لما لها اثأر ايجابية ليس فقط على الأداء التنظيمي وإنما على العاملين وسمعة الشركة والعديد من النواحي الأخرى التي تحقق مصالحها وغاياتها.

كلمات مفتاحيه: الصحة والسلامة المهنية، الأداء التنظيمي،الأمراض المهنية،حوادث العمل.

Abstract

The study aimed to identify the impact occupational health and safety standards on organizational performance in Jordan Phosphate Mines Company. The study used the descriptive analytical research method which was appropriate for the purpose of study. The target population consisted all labors in Jordan Phosphate Mines Company who represent (1146) labors. The researcher distrusted (350) questionnaires.

The results of study showed that there is a significant statistical impact of occupational health and safety standards and its elements (laws and regulations، occupational health and safety tools، training، awareness and guidance، control and inspection) on organizational performance in Jordan Phosphate Mines Company.

Finally the study recommended several recommendations، including It is essential that Jordan Phosphate Mines Company continue to promote and develop aspects of occupational health and safety as it has a positive effect not only on the organizational performance، but on the employees and reputation of the company and many other aspects that achieve its interests and objectives.

Keywords: Occupational Health and Safety، Organizational Performance، Occupational Diseases، Work accident .

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

كان للثورة الصناعية في أوروبا دور كبير في ظهور مفهوم الصحة والسلامة المهنية، حيث أثرت الثورة الصناعية في توجه معظم العاملين من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ونظراً لعدم وجود خبرات كافية لدى العاملين في الأعمال الصناعية وكيفية التعامل مع الآلات أدى ذلك إلى وقوع الكثير من الحوادث المهنية والإصابات خلال العمل،وفي ذلك الحين لم يكن هنالك تشريعات تضبط هذا الموضوع مما كانت تنصب جميع الأخطاء على العمال ،لذا بدأت الحكومات والنقابات العمالية بفرض قوانين وأنظمة تنظم هذه الحوادث وتحد من كثرة وقوعها وتلزم المنظمات بتوفير أنظمة السلامة العامة وأدوات الوقاية الصحية والى غير ذلك من المتطلبات التي تحمي العاملين من الأمراض المهنية والحوادث، ومع التطور المستمر والوعي الكافي لدى العاملين وبروز دور النقابات العمالية في الدفاع عن حقوق العاملين ومطالبة هذه النقابات بتوفير بيئة عمل مناسبة لجميع الأفراد العاملين أصبح هنالك حاجة ماسة لوضع معايير واشتراطات ومواصفات محددة لأنظمة الصحة والسلامة المهنية ،ومع مرور الوقت أصبح مفهوم الصحة والسلامة المهنية نظام يتم بناءه بشكل أساسي في حال أنشاء أية منظمه جديدة وتوفير المتطلبات الأساسية لتطبيقه سواء قوانين وتشريعات أو أدوات أو موارد بشرية تنظم هذه العملية،وقد توصلت الكثير من المنظمات من خلال إجراء الدراسات حول هذا الموضوع أن هنالك انعكاسات ايجابية لأنظمة الصحة والسلامة المهنية على أداء العاملين وعلى توفير الكلف المالية المترتبة على وقوع الحوادث بالإضافة إلى جعل بيئة العمل جاذبه لعاملين المتميزين وهذا جميعه يعزز انجاز أهداف المنظمة ويحقق مشاريعها وخططها وطموحاتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

يعد العنصر البشري في منظمات الأعمال من أهم مواردها وإذا ما كان متميزاً فهو يشكل ميزة تنافسية للمنظمة ولا يمكن تقليده من قبل باقي منظمات الأعمال ، ولكون العنصر البشري هو مصدر الإبداع والابتكار والتغيير فتبلغ أهميته مكانه عالية ،وهذا ما يجعل من الضروري توفير بيئة عمل مناسبة وتراعي الظروف الصحية والنفسية للعاملين، وتكمن المشكلة الرئيسية في وقوع الحوادث والإصابات المهنية خلال أداء العاملين للمهام المناطه بهم وهذا يشكل بيئة عمل خطره وغير صحية قد تؤثر على أداء العامل بشكل خاص وأداء المنظمة بشكل عام لذا فإن توفر اشتراطات الصحة والسلامة المهنية في المنظمة هو محرك أساسي لجعل أداء العاملين ونسبة انجازهم أفضل ومن هنا جاءت الدراسة للتركيز على الأثر المتحقق من تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية على أداء المنظمة ،ومن خلال ذلك يمكن تحديد عدد من التساؤلات وهي:

1. ما هو مستوى تطبيق شركة مناجم الفوسفات الأردنية لمعايير الصحة والسلامة المهنية؟
2. ما هو مستوى الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية؟
3. هل هنالك أثر لتطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية (الأنظمة والقوانين، أدوات الصحة والسلامة المهنية، التدريب، التوعية والإرشاد، الرقابة والتفتيش) في الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية ؟

أهمية الدراسة :

الأهمية الموضوعية: تتناول الدراسة مفهوم حساس يتعلق في بيئة العمل في المنظمة ويركز على جانب رعاية العاملين وتوفير الاشتراطات الصحية لهم ويعد هذا الجانب من أولويات إدارة المنظمات العصرية.

الأهمية الميدانية :

تتمثل الأهمية الميدانية فيما ستبحثه الدراسة من مشاكل ومعوقات في تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية وما ستظهره من نتائج ومقترحات وما ستقف علية من نقاط ضعف وقوة في مجال الصحة والسلامة المهنية وخاصة أن طبيعة العمل في مناجم الفوسفات تعرض الأفراد العاملين إلى الكثير من المخاطر والأمراض المهنية مما يتطلب دراسة هذا الموضوع بعناية شديدة.

أهداف الدراسة :

1. التعرف على مفهوم الصحة والسلامة المهنية وإبعاده ومتطلباته ومفهوم الأداء التنظيمي.
2. التعرف على مدى تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية في شركة مناجم الفوسفات الأردنية .
3. بيان مدى أثر معايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

أنموذج الدراسة :

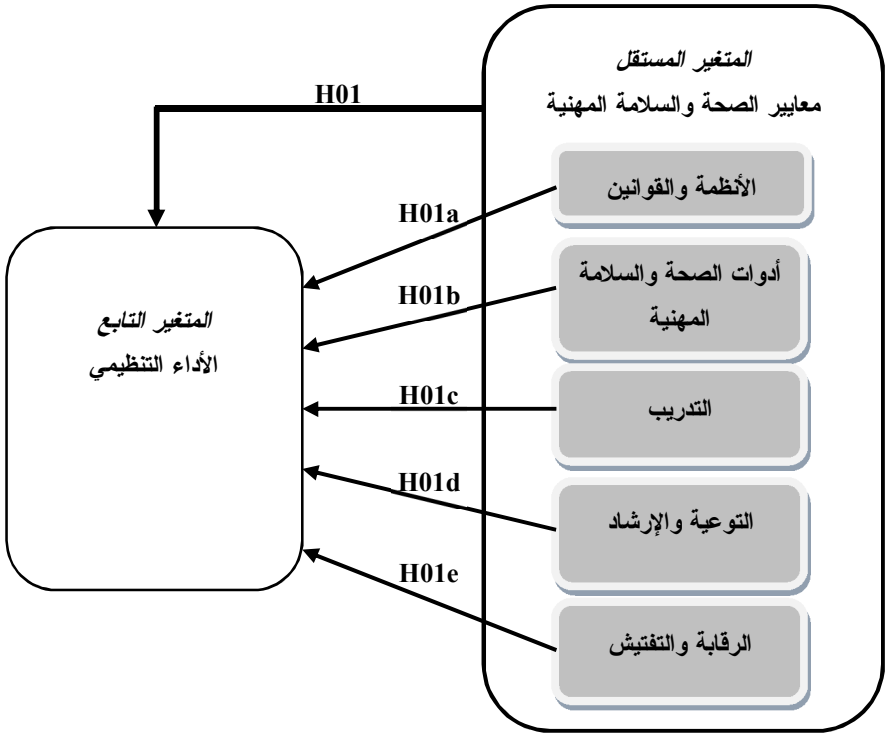

فرضيات الدراسة :

يمكن تحديد فرضيّات هذه الدراسة بالفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية $H0_1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية .

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعيه وهي :

$H0_{1a}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنظمة والقوانين كأحد عناصر الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

$H0_{1b}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأدوات الصحة والسلامة المهنية كأحد عناصر الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية .

$H0_{1c}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدريب كأحد عناصر الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

$H0_{1d}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) التوعية والإرشاد كأحد عناصر الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

$H0_{1e}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) الرقابة والتفتيش كأحد عناصر الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

التعريفات الإجرائية:

الصحة والسلامة المهنية:وهو مفهوم يعبر مجموعة من الإجراءات والنشاطات التي يتم ممارستها من قبل المنظمة للحفاظ على صحة العاملين ووقايتهم من الحوادث والإصابات المهنية خلال أدائهم للعمل.

الأداء التنظيمي : هو مجموعة العمليات والنشاطات التي تقوم بها المنظمة من خلال موظفيها وباستخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق الخطط والبرامج والأهداف المرسومة مسبقاً.

المرض المهني: وهو حالة من الاعتلال التي قد تصيب احد العاملين خلال أداء لمهام وظيفته شريطة أن يكون المسبب لهذا الاعتلال هو احد الآلات أو المواد المستخدمة في العمل.

الحوادث المهنية: وهي الإصابات التي قد تقع لأحد الأفراد العاملين خلال أدائه وتؤثر على احد أعضاء جسده بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقد ينتج عنها مرض ما.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

–دراسة بوسعيد، سهيلة، (2015) بعنوان "دور إدارة السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة مؤسسة تحويل البلاستك –وحدة ورقلة"

سعت الدراسة إلى تحديد دور إدارة السلامة والصحة المهنية وأثرها في تحسين أداء العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتم تطبيق الدراسة على جميع العاملين في مؤسسة تحويل البلاستك ،وقد قامت الباحثة بتطوير استبانه لغايات جمع البيانات وتم توزيعها على عينة الدراسة والتي بلغت (40) عامل. وبينت الدراسة أن الدورات التدريبية في مجال السلامة والصحة المهنية لها دور كبير في تحسين أداء العاملين وأن رعاية العاملين تتم من خلال توفير ظروف العمل الآمنة داخل المؤسسة و توعية العامل وتثقيفه بأهمية السلامة المهنية،وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق العقوبات لكل من يخالف تعليمات السلامة والصحة المهنية، وأعداد برامج تدريبيه للعمال داخل ورش العمل كونهم أكثر الأشخاص عرضه للإصابة بالحوادث.

–دراسة غول ،عادل،(2015) بعنوان "دور برامج الأمن المهني في تحسين أداء العاملين :دراسة حالة مؤسسة سونطراك مديرية الصيانه بسكرة"

تناقش الدراسة إلى اثر برامج الأمن المهني بإبعادها المختلفة (برامج بيئة العمل، برامج التثقيف والتوعية، برامج الدعم والمتابعة) في تحسين أداء العاملين بأبعاده (كمية العمل،جودة العمل،المواظبة على العمل) وتم تطبيق الدراسة من العاملين في مديرية الصيانة في مؤسسة سوناطراك في الجزائر ،حيث تم تطوير استبانه لغايات جمع البيانات

وتوزيعها على عينة الدراسة والتي بلغت (40) استبانه وبينت الدراسة وجود أثر ايجابي لبرنامج الأمن المهني من حيث برامج الدعم والمتابعة الصحية على أداء العاملين ،وأن المؤسسة تهتم بتوفير بيئة عمل آمنه خالية من الحوادث والأمراض المهنية وذلك باتخاذ التدابير الاحترازية الكفيلة بمنع وقوعها. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بموضوع أداء العاملين وأدراك نتائجه الايجابية للمؤسسة إذ تعتمد المؤسسات بشكل عام في نجاحها على مدى فاعلية العاملين،وكذلك يتوجب على العاملين في المؤسسة الالتزام بمعايير الأمن المهني والتقيد بتعليمات الإدارة في مجال السلامة المهنية.

–دراسة السبيعي ،فراج ،(2013) بعنوان "مدى الرضا عن مستوى خدمات الامن والسلامة المهنية في مدينة الملك فهد الطبية من وجهة نظر المبحوثين"

هدفت الدراسة إلى قياس مدى رضا العاملين عن مستوى خدمات الأمن والسلامة المهنية في مدينة الملك فهد الطبية ،وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مدينة الملك فهد الطبية في الرياض وعددهم (6680) عامل،وقد تم اختيار عينه عشوائية بلغ حجمها (403).حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية في اتجاهات المبحوثين ذكوراً وإناثا حول ابرز ملامح الرضا لدى العاملين عن خدمة الأمن والسلامة المهنية في مدينة الملك فهد الطبية ،كما أن أفراد عينة الدراسة يتوافقون إلى حد ما على ابرز ملامح الرضا لدى العاملين عن خدمات الأمن والسلامة.وأوصى الباحث بضرورة منح المعنيين دورات متخصصة في مجال الأمن والسلامة، وزيادة أعداد منتسبي الأمن والسلامة بما يتناسب وعدد العاملين في المدينة.

الدراسات الأجنبية :

–دراسة Charlene،Alicia ، (2015) بعنوان:"الوقاية والتعامل مع الإصابات المهنية في بعض المؤسسات التعليمية في المنطقة الغربية من شمال أفريقيا"

هدفت الدراسة إلى قياس فعالية الإدارة ألاستراتيجيه للوقاية من الإصابات المهنية في بعض المؤسسات التعليمية ،وطبقت الدراسة على مؤسستين تعليميتين في شمال أفريقيا حيث تمثلت عينة الدراسة من الأشخاص العاملين والممثلين للسلامة المهنية ،موظفي الموارد البشرية ،وموظفي الصيانة، ومدراء خدمات النقل، وقد تم استخدام أكثر من أداه لغايات أجراء الدراسة كالاستبانه، والمقابلات الشخصية، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالسلامة المهنية .وبينت الدراسة أن أكثر الإصابات هي إصابات العظام والعضلات ،وان التدريب على إجراءات السلامة المهنية ضعيفة ولا تلقى الدعم اللازم ، وأن إجراءات السلامة المهنية والسياسات المتعلقة بها غير معلنه بشكل واضح لجميع العاملين، وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء أقسام خاصة للتدريب ونشر إجراءات السلامة المهنية واعتماد مدرب في هذه الأقسام لتدريب باقي العاملين على إجراءات السلامة والصحة المهنية وأن تكون هذه المهمة مرتبطة ضمن فريق متخصص.

–دراسة Benyakowa،Yartey، (2012) بعنوان: "تقييم أثر السلامة والصحة المهنية في حياة عمال البناء:دراسة حالة في شركة أباسا في غانا"

سعت الدراسة إلى قياس واقع الالتزام ومعايير وإجراءات السلامة والصحة المهنية لدى العاملين في قطاع البناء في غانا، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتطوير أستبانه لغايات جمع المعلومات، وتم تطبيق الدراسة على جميع العاملين في الشركة وبلغ حجم العينة (60) موظف وشملت عدة وظائف منها الإداريين، ومهندسي المواقع، ومدراء المشاريع، والسائقين، والعمال، ومراقبي العمال. وأظهرت الدراسة أن وجود نقص في تزويد العاملين بشكل عام بأدوات السلامة والصحة المهنية، وأن الأدوات والإجراءات الصحية ومعدات السلامة الشخصية والتدريب لا تخضع لمعايير السلامة والصحة المهنية، ومن توصيات الدراسة ضرورة قيام المختصين بالسلامة والصحة المهنية بالتنسيق والتواصل مع وزارة المياه،

والإسكان، والعمال، ونقابة المهندسين المدنيين للقيام بأجراء زيارات ميدانيه إلى مواقع العمل لمراقبة ومتابعة الالتزام بمعايير السلامة المهنية.

–دراسة Leigh-Ann Harris، (2010) بعنوان: "مدى مساهمة الأمن والصحة في الصحة والسلامة المهنية :دراسة حالة قطاع تصنيع المعادن في نيوزلندا"

قامت الدراسة بتسليط الضوء على دور الأمن والصحة في السلامة والصحة المهنية في قطاع التعدين في نيوزلندا، واعتمدت الدراسة على إجراء المقابلات الشخصية مع (8) أشخاص من ممثلي هذه الشركات والمصانع بالإضافة إلى مقابلة (23) شخص معنيين في السلامة المهنية في هذه الشركات مثل مدراء وحدات الأمن والسلامة المهنية ومدراء وممثلين نقابات عماليه ،وبينت الدراسة أن الأمن والصحة المهنية تشارك بشكل أساسي في تحسين بيئة مواقع العمل بشكل عام مع وجود بعض الفروق في إجابات المبحوثين، وأن جميع أشكال الأمن والسلامة المهنية تؤثر بشكل ايجابي في علاقة العاملين مع بعضهم البعض. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تفعيل إجراءات الأمن والسلامة المهنية، ورفع سوية التدريب والوعي للأشخاص المعنيين بالصحة والسلامة المهنية ،وتحديد الأبعاد القانونية للأشخاص المسئولين عن الأمن والصحة المهنية والمهام التي يقومون بها، وتحفيز التزام العاملين في بمعايير الأمن والصحة المهنية.

الإطار النظري للدراسة :

مقدمة :

إن تزايد الاهتمام في المفاهيم الإدارية الحديثة لدى منظمات الأعمال وخاصة ما يتعلق في رعاية الأفراد وتوفير بيئة عمل مناسبة لهم والاهتمام بهم وبالظروف المحيطة أصبحت من المواضيع الحساسة والتي تدرس بعناية من قبل إدارة المنظمات وذلك للثقة الكبيرة إن الفرد هو المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية وانه مصدر الإبداع رغم توفر الآلات والتقدم التكنولوجي الحاصل للمعدات التي قد تؤدي وظائف بدل المورد البشري ،فأصبحت المنظمات تدرك إن إنتاجية العامل وفعاليته تنعكس على تحقيق الأرباح وتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة وان عمليات التحفيز والاهتمام بالأفراد قد تظهر نتائج تفوق الخطط والأهداف والمبادرات المنوي تنفيذها،وقد حظي مفهوم إدارة الصحة والسلامة المهنية أولوية في عمليات رعاية العاملين وحمايتهم من مخاطر وحوادث العمل ووقايتهم من الأمراض المهنية حيث يحافظ هذا الجانب على العناصر البشرية المتميزة ويمنع خروجها من المنظمة ،كما أن بيئة العمل تصبح جاذبه للأفراد ذوي الخبرات ممن يبحثون عن عمل،ومن خلال التطبيقات التي تمت على أنظمة الصحة والسلامة المهنية لوحظ مدى ارتباط معايير الصحة والسلامة المهنية بتقليل الكلف سواء الكلف المترتبة على دفع التعويضات للعاملين سواء في حال وقوع حوادث أو التعويضات المترتبة على الأمراض المهنية، أو الكلف المترتبة على سوء استخدام المعدات والآلات الإنتاجية وهدر المواد الخام والمواد الأولية التي يمكن إتلافها نتيجة سوء الاستخدام من قبل العامل الذي لا يتوفر لديه توعية بمضامين الصحة والسلامة المهنية ،لذا فان معايير وإجراءات الصحة والسلامة المهنية ترتبط ارتباط مباشر بأداء وإنتاجية العاملين مما ينعكس على أداء المنظمة ككل كما انه يوجد لها اعتبارات مباشرة في أداء العمليات والأداء المالي والموارد المستخدمة في المنظمة والتي تشكل بالنهاية الأداء الكلي لها.

الصحة والسلامة المهنية:

مفهوم الصحة والسلامة المهنية:

جاء مفهوم الصحة والسلامة المهنية ليغير إدارة الموارد البشرية ويضيف لها دور جديد يضمن حماية الأفراد العاملين من ظروف العمل المحيطة الغير آمنه وخاصة في ظروف العمل التي تتطلب جهد جسدي وقد أصبحت هذه المعايير تشكل جزء من حقوق الأفراد العاملين وأصبح هنالك منظمات تعنى بهذا الموضوع بشكل خاص(Decenzo and Robbins،2010) ويعبر مفهوم الصحة والسلامة المهنية عن توفير ظروف عمل آمنه لكل من الفرد العامل والآلة المستخدمة في العمل،وقد كان يطلق عليه في السابق الأمن الصناعي ولقد أصبحت مفاهيم السلامة المهنية تعني الأداء الآمن في بيئة ومكان العمل ،والذي يضمن عدم وقوع حوادث أو التخفيف منها قدر المستطاع خلال التعامل مع الآلات المختلفة(طاحون،2006).

إن مفهوم الصحة والسلامة المهنية يطلق على الظروف التي تتوفر في بيئة عمل تتمتع بالشروط الأساسية التي تضمن صحة وسلامة العاملين،أي أنها بيئة عمل تمنع احتمالات التعرض للحوادث ومن الإصابة بالإمراض المهنية (Akaner،2003). ويمكن القول أن مفهوم الصحة والسلامة المهنية يعبر عن مجموعه من الممارسات والاشتراطات التي يتوجب على المنظمة توفيرها في مواقع العمل لحماية جميع الأفراد من الحوادث والإصابات والأمراض المهنية باستخدام الأدوات المناسبة والتدريب ومتابعة المعايير اللازمة لتوفر جميع هذه الظروف.

أهمية الصحة والسلامة المهنية:

تكمن أهمية إدارة الصحة والسلامة المهنية في منظمات الأعمال من منطلق النتائج السلبية المترتبة على أداء الأفراد وإنتاجيتهم من الحوادث المهنية،حيث يترتب عن هذه الحوادث تعطيل الفرد عن العمل وقد تسبب له إعاقات دائمة وعجز مما يسبب له المشاكل النفسية والصحية والاجتماعية والمادية والى غير ذلك من

الأضرار وهذا ينعكس سلباً على المجتمع ويؤدي إلى ترتيب تكاليف إضافية على الاقتصاد الوطني ،بالإضافة إلى الحوادث التي ينتج عنها حالات وفاة ويترتب عليها خسائر اجتماعية ومادية لذوي المنوفي، ويؤثر كثرة الحوادث المهنية في المنظمة على نسبة رضا العاملين وعلى قدرتها على الاحتفاظ بالموارد البشرية المتميزة حيث تصبح بيئة المنظمة بيئة طارده للكفاءات ويفقد عوامل الثقة بين المنظمة والعاملين ،كما أن تكرار وقوع الحوادث والإصابات يجعل للمنظمة سمعه سيئة قد تؤدي خسائر فادحة.

(Resse،2008)

- رفع الإنتاجية من خلال تقليص أيام العمل الضائعة المترتبة على الحوادث والأمراض المهنية.
- تحسين جودة العمليات بسبب توفر كوادر سليمة ومناسبة صحياً.
- التقليل من التكاليف المالية الخاصة بالعلاج والتامين الصحي للعاملين.
- التقليل من التعويضات والمبالغ المترتبة على الحوادث.
- تحسين صورة المنظمة بحيث تصبح بيئتها جاذبة للكفاءات.

أصبحت المنظمات تسعى إلى تطبيق معايير ومفاهيم إدارة الصحة والسلامة المهنية لعدة أسباب ونتائج يمكن تحقيقها تصب في مصلحة المنظمة وترفع من سوية أدائها ومن هذه الأسباب:

ومن خلال كل ما سبق تستطيع المنظمات زيادة أرباحها وتحقيق أهدافها (حريم،2012).

ويرى الباحث إن أهمية إدارة الصحة والسلامة المهنية تظهر من خلال الفوائد التي تحقق للمنظمة في حال تطبيق معاييرها واشتراطاتها،فتوفر بيئة صحية وسليمة للأفراد العاملين تزيد من كفاءة العملية الإنتاجية وتمنع دفع التعويضات للأفراد في حال وقوع الحوادث وتزيد من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ومصالحها وتجعل لدى الموظف حالة من الثقة والانتماء للمنظمة نظراً لرعايتها له واهتمامها بشؤونه

الصحية، كما أن الصحة والسلامة المهنية تجعل المنظمة متميزة بين نظيراتها وتحقق لها أفضل الممارسات العالمية، وبما أن الحوادث أحيانا قد تتسبب في تعطيل الآلات وتلف مواد خام أولية فان الرعاية للسلامة والصحة المهنية يقلل من الخسائر المادية.

أهداف إدارة الصحة والسلامة المهنية:

إن الهدف الرئيسي من إجراءات الصحة والسلامة المهنية هو في تحقيق إنتاجية عالية دون وقوع حوادث وإصابات من خلال حماية الموظفين من المخاطر وذلك بتقليل نسبة الخطر في مواقع العمل،وتأمين أدوات وقائية للعمال عند استحالة تقليل الخطر وكذلك توفير بيئة مهنيه صحية تتوفر فيها إضاءة جيدة وتخلو من الرطوبة ودرجة الحرارة العالية وبث الشعور بالأمان لدى العاملين ،أما الهدف الرئيسي الثاني يكمن في حماية المنظمة بما في ذلك المعدات والآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية والمواد الخام الأولية والتي قد تتضرر في حال وقوع أي إصابات أو حوادث مهنية كما أن الإصابات والحوادث الممكن وقوعها قد تكلف المنظمة تكاليف مالية عالية من حيث تعويضات العاملين ومن ناحية أخرى الخسائر المادية التي تقع على الآلات والمواد (عبدالله،2012).

ويبين كل من (Decenzo and Robbins،2010) أن أهداف الصحة والسلامة المهنية تأتي على مستويين:

على مستوى العاملين:

1. تدريبهم وتوعيتهم عن طريق دورات متخصصة بالسلامة المهنية.
2. توفير أدوات السلامة المهنية ومعدات الوقائية من الأخطار والأمراض.
3. إعادة تصميم مواقع العمل والوظائف لرفع الثقة لدى العاملين .
4. إبلاغ العامل قبل البدء بالعمل بالمخاطر التي يمكن أن يواجهها خلال أدائه لمهامه.

أما بخصوص ظروف العمل فتهدف الصحة والسلامة المهنية إلى ما يلي:

1. توفير الاشتراطات والتدابير اللازمة لحماية المنظمة والعاملين من الحرائق أو تخزين المواد القابلة للاشتعال.
2. تأمين مركز طبي وتزويده بالأدوات واللوازم الطبية لغايات معالجة الحالات الطارئة.

وتهدف إجراءات الصحة والسلامة المهنية بشكل عام إلى حماية العاملين من الحوادث والإصابات والأمراض المهنية التي يمكن أن تقع في مكان العمل مما يترتب على هذه الحماية زيادة إنتاجية العامل ورفع مستوى ثقته بالمنظمة ،كما أن المنظمة من خلال تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية تمنع هدر الموارد المالية التي يمكن أن تدفع للتعويضات المترتبة على الحوادث والأمراض المهنية كما إنها تحد من تعطل العملية الإنتاجية.

سلسلة المواصفه الدولية (OHSAS:18000)

هي معيار عالمي تم تطويره من قبل منظمة التقييس البريطانية في عام 2007 وتخص هذه المواصفة إجراءات الصحة والسلامة المهنية في منظمات الأعمال على مختلف أنواعها وذلك من خلال تأطيرها بشكل علمي دقيق وتهدف المواصفة إلى حماية العاملين عن طريق إزالة الخطر في مناطق العمل والتقليل منه قدر الإمكان وتوفير وسائل الصحة والسلامة المهنية وخلق بيئة عمل صحية من حيث الإضاءة والرطوبة ودرجات الحرارة،كما أن هذه المواصفة تهدف إلى حماية المنظمة نفسها من المخاطر الناجمة عن الحوادث وذلك بحماية الآلات والمواد المستخدمة ومنع تعرضها للتلف أو الحريق ،فتنصب متطلبات هذه المواصفة بتوفير بيئة آمنه خالية من المخاطر،والمحافظة على صحة وأرواح العاملين وسلامة البيئة ،وتطبيق معايير الجودة الشاملة وتحقيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصحة والسلامة المهنية وخلق ثقافة التميز لدى الأفراد (الغزاوي،2015).

وتقوم منظمات الأعمال باستخدام تقنياتها ومواردها لـدعم المواصـفة الدوليـة للصحة والسلامة المهنية، وتتضمن المواصفة مجموعـة مـن الأولويـات للتفتـيش علـى المواقف والظروف التي قد تتسبب بوقوع مشاكل وحوادث عمل،وهنالك أهميـة اكـبر للحوادث والمشـاكل الـتي وقعـت مسـبقاً وتم التبليـغ عنها،بالإضـافة إلى التعامـل مـع المشاكل والشكاوي (Dessler،2003).

وتعد المواصفة الدولية للصحة والسلامة المهنية احد عناصر الإدارة المتكاملـة إذ تتشارك مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة في ضبط إجـراءات العمـل في المنظمـات،وهي مواصفة تطبق ضمن أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الصحة والسـلامة المهنيـة وتتبعها الكثير من المنظمات العالمية لتطبيق اشتراطاتها ومكوناتهـا لتضـمن خلـق بيئـة عمل خالية من الحوادث والإصابات والأمراض المهنية.

الحوادث المهنية :

ويعرف الحادث المهني على انه كـل إصـابة يمكـن أن تحـدث للعامـل إثنـاء أداء المهام في موقع العمل أو خلال الذهاب والإياب إلى العمل نتيجة تفاعل عـدة عوامـل ماديه وإنسانية بما يلحق الضرر بالعامل وبالمنظمة (غول،2015)

كما تعرف على أنها وقوع حادث مفاجئ خلال العمل لعدة عوامل أما بسـبب العمل نفسه أو بسبب الأدوات والمعـدات المسـتخدمة أو بسـبب العامـل نفسـه لسـوء أدائه أو لسوء استعداده (السالم،2009)

وتصنف مسببات حوادث العمل إلى عدة جوانب(المغني،2006):

- ظروف العمل غير الآمنة وتشتمل علـى عـدم وجـود إشـارات تحذيريـة، وعـدم التنبه إلى النظافة والترتيب، وعدم ملائمـة الظـروف الماديـة، وتواجـد العمـال في أماكن خطرة ،والتصميم السيئ للمباني، والتخـزين الخطـر، وعـدم تـوفر أدوات السلامة.

- تصرفات العمل غير الآمنة: وتشمل إزالة المواد بشكل خاطئ، وإجراء الصيانة للآلات أثناء العمل، عدم الجدية في التصرفات، واستخدام أدوات الوقاية غير المناسبة، وسؤ استخدام الآلات.
- الأسباب الشخصية وتشمل: عيوب في الحواس مثل ضعف السمع والبصر، والحالات النفسية الغير سوية لدى بعض العاملين، وأسباب تتعلق بالخبر ومهام الوظيفة.

ومن خلال ما سبق فان الحادث المهني هو عبارة عن وقوع حدث غير متوقع داخل مكان العمل يؤدي للضرر بالعامل أو في أجهزة ومعدات العمل ينتج عنه خسائر مادية وإنسانية ويعود لأسباب تعود إما للعامل نفسه وخطأ في أدائه وإما في التعليمات والإرشادات وإما في أجهزة العمل أو نتيجة إهمال المنظمة لإجراءات الصحة والسلامة المهنية بشكل عام.

الأداء التنظيمي:

مفهوم الأداء التنظيمي: إن الأداء التنظيمي هو العلاقة بين النتائج المتحققة والجهد المبذول على اختلاف طبيعته سواء كان موارد مالية أو وقت والى غير ذلك، وهو يعكس مستوى الأهداف التي يتم إنجازها سواء كانت هذه الأهداف إستراتيجية أو تشغيلية (زغيبي، 2014). ويعتبر الأداء التنظيمي انعكاس لطريقة استخدام المنظمة لأصولها سواء المادية أو البشرية واستثمارها بشكل كفؤ وفعّال بحيث يمكنها من تحقيق أهدافها،ومن هذا المنطلق فإنّ الأداء هو نتيجة لتفاعل عنصرين رئيسيين هما الطريقة في استعمال موارد المنظمة ويقصد بذلك الكفاءة والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام، و طريقة إدارة الموارد البشرية و يقصد بذلك عامل الفعالية (الداوي، 2010).

ويعبر الأداء التنظيمي عن محصلة مجهود العناصر البشرية الذين يعملون في المنظمة من خلال أدائهم للأدوار والأنشطة والمهام الوظيفية التي يقومون بها لذا فإن

الأداء التنظيمي يتأثر بشكل كبير بمدى كفاءة أفراد المنظمة والقدرة على إدارتهم (Carg and Rastogi،2006)

والأداء التنظيمي هو مصطلح يعبر عن جميع الممارسات والنشاطات والعمليات التي تنفذها المنظمة باستخدام جميع الموارد المتاحة لها من موارد بشرية وموارد مالية وأجهزة ومعدات ومواد خام لتحقيق أهداف محدده من قبل إدارتها بحيث توضع هذه الأهداف ضمن خطط وبرامج زمنية تؤدي بالنهاية الحصول على منتجات وخدمات ذات قيمه وضمن مواصفات ومقاييس تلبي احتياجات عملائها.

أبعاد الأداء التنظيمي:

اختلفت الآراء حول الأبعاد الرئيسية للأداء التنظيمي والتي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء ومن ابرز الأبعاد الذي اتفق عليها العلماء كركائز أساسية للأداء التنظيمي هي:

القيادة: ومن خصائص القيادة أن يكون هنالك التزام متوازن وان تمثل نموذج ايجابي لباقي مكونات المنظمة ،وأن يكون لديها القدرة العالية على التواصل والاتصال مع الآخرين وكذلك عنصر المتابعة.كما أن القيادة ترسخ عدة مبادئ من أجل إدارة الجودة والتميز وهي التركيز على العملاء،ومتابعة أنظمة الجودة ،وتعزيز عملية تمكين الأفراد ومنحهم الحريات مع الحفاظ على عنصر المراقبة،ومتابعة أخطاء الأنظمة المستخدمة وتأسيس فرق العمل ،وضمان استمرار عمليات التدريب والتعلم (Foster،2012)

المعيار المالي: ويعتمد المعيار المالي على عدة أبعاد ومعايير وهي معيار الموازنة ويتم من خلاله تحديد الاحتياجات المالية وإعداد الموازنات والربط بين الخطة ألاستراتيجيه والموازنة وتطبيق التخطيط المالي ومعيار تنمية الإيرادات وترشيد النفقات ويتضمن هذا المعيار تطبيق برامج إبداعيه لتخفيض النفقات وتنمية الإيرادات،ومعيار التشريعات التنظيمية ويحتوي على التطبيق الفعلي للقوانين

والأنظمة في المجالات المالية والعقود والمشتريات،وفعالية الأنظمة المالية والمحاسبية والرقابة الداخلية في الجهة الحكومية،وكذلك معيار النتائج المالية ويتضمن هذا المعيار مقارنة الإيرادات مع النفقات ومقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخطط لها (Borghani،2005).

معيار الأفراد: يعتبر العنصر البشري مهم للوصول إلى أهداف وخطط المنظمة فأهميتها تكمن في دورها الرئيسي في رفع كفاءة إدارة المنظمة وفعاليتها في أداء نشاطاتها ومدى قدرتها على المنافسة داخلياً وخارجياً (رشيد،2005)

معيار تميز الخدمات: يعبر هذا المفهوم أو هذا المعيار عن مجموعة الممارسات والنشاطات الداخلية التي تمتاز بها المؤسسة عن غيرها من المؤسسات حيث يتم من خلالها الوصول إلى منتجات وخدمات تلبي رغبات العملاء وتحقق طموحاتهم مما يزيد من رضاهم عن أداء المنظمة (زوزال،2015).

ومن هنا فان أبعاد الأداء تتمحور حول أربعة أبعاد رئيسية وهي الأبعاد الشريكة للمنظمة والتي تقوم عليها بشكل أساسي فالفرد أو العاملون بالمنظمة هم المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية ورعايتهم والاهتمام بهم هي أساس لزيادة فعاليتهم وكفاءتهم بما ينصب بنتائج ايجابية في تحقيق أهداف وخطط المنظمة،أما الجانب المالي فانه أساس تمكن المنظمة وقيامها فرأس المال والتخطيط المالي والنتائج المالية المتحققة هي التي تحكم على مدى النجاح والتميز لدى أي منظمة،وفيما يخص تميز الخدمة أو يسمى بمحاور أخرى التركيز على العملاء فهو الهدف الذي تنشأ من أجلة المنظمات فهو المخرج النهائي للعمليات الإنتاجية والنشاطات التي تمارسها المنظمة فنجاح الخدمة أو المنتج هو الغاية الأولى لجميع منظمات الأعمال وتسعى دائما إلى تحقيق معايير الجودة في هذا المنتج وتقليل الكلفة له لكي يلبي الرغبات والاحتياجات لدى العملاء،وأما القيادة فهي رأس الهرم في المنظمة وهي المسئولة عن عمليات التخطيط والتطوير والتغيير وهي القادرة على أن تشكل نموذج يحتدا به من

قبل جميع العاملين فالقيادة الناجحة والتي تمارس نشاطاتها بدافعية وقوة وكفاءة تقود المنظمة إلى اعلي المستويات.

بطاقة الأداء المتوازن.

طرح الكثير من الباحثين والعلماء مفهوم بطاقة الأداء المتوازن ومن هذه التعريفات، إنّ بطاقة الأداء المتوازن هي عبارة عن أداة تتم بواسطتها ترجمة رسالة الشركة وإستراتيجيتها إلى أهداف ومقاييس وتقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للشركات لتتبع ترجمة الرسالة في مجموعة مترابطة لمقاييس الأداء، وتساهم هذه المقاييس في إنجاز الأعمال ووضع إستراتيجية الأعمال واتصال الإستراتيجية بالأعمال والمساعدة في التنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي ووصولاً إلى أهداف الإدارة. وتقوم هذه البطاقة على أربع ركائز أساسية وهي الأداء المالي، والعملاء، وإدارة العمليات الداخلية، وفرص التعلم والنمو التي توفرها الشركة للعاملين فيها، وبذلك يصبح التنافس بين الشركات قائم على أساس روح المبادرة (Kaplan and Norton، 2004) .

وهي أداة مكونة من مجموعة من مقاييس الأداء المشتقة من إستراتيجية المنظمة والتي تعمل على تمكين المنظمة من ترجمتها من خلال أربع مجموعات من مقاييس الأداء المتعلقة بمواضيع العملاء، والعمليات الداخلية، والنمو والتطور، والجانب المالي (Garrison et.al ،2014).

ويمكن القول أنّ بطاقة الأداء المتوازن هي أداة تستخدم لتقييم أنشطة وعمليات المنظمات في ظل روئيتا ورسالتها واستراتيجياتها، ويقوم قياس الأداء على المحور المالي، ومحور العملاء، ومحور العمليات، وكذلك النمو والتعلم (عاشور،2015) .

ويرى (عبد المحسن، 2006) أنّها أداة تحاول وضع نظام لتقييم الأداء ويهتم بتحويل استراتيجيات المنظمة إلى أهداف، ومحاور ومبادرات للنمو والتطوير المستمر،

كما أنها تجمع بين الركائز الأساسية في المنظمة، وإنّ فكرة قياس الأداء المتوازن تبنى على توصيف المكونات الأساسية لنجاح المنظمة وخططها، ذلك من خلال مراعاة الاعتبارات التالية:

- المنظور الزمني: حيث يرتكز قياس الأداء على ثلاثة أبعاد زمنية هي الماضي والحاضر والمستقبل.
- المنظور المالي وغير المالي: حيث تراقب بطاقة الأداء النسب الرئيسية المالية وغير المالية بشكل مستمر.
- المنظور الاستراتيجي: تهتم عمليات قياس الأداء بربط الخطط التشغيلية قصيرة المدى مع استراتيجيات المنظمة التي يتم وضعها على المدى البعيد.
- محور البيئة: تهتم عمليات قياس الأداء بجميع العوامل والظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية.

أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

تختلف بعض تسميات أبعاد بطاقة الأداء المتوازن بين الباحثين ولكنها تتفق بالنهاية في المضمون فالبعض يطرح مفهوم التعلم والنمو، والبعض يسميه التعلم والإبداع وما إلى ذلك من تسميات تتفق في النهاية على وجود مؤشرات رئيسة لقياس أداء المنظمة.

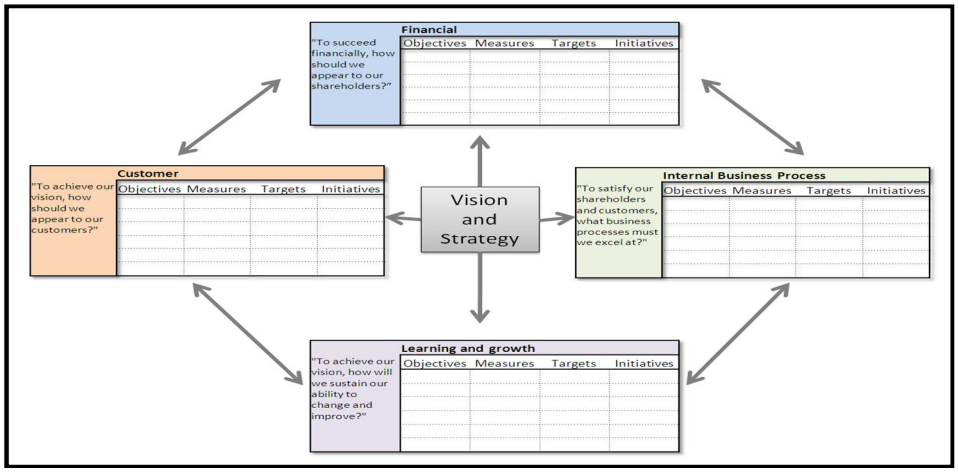

الشكل رقم (1) بطاقة الأداء المتوازن

المصدر:Kaplan and Norton)، (2007

المحور المالي:

يشكل المحور المالي أحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن الذي يقوم على تقييم الأداء المالي على المدى القصير، وتحديد نتائج الأعمال والقرارات التي يتم اتخاذها بالفعل، وليس الأسباب التي تحقق النتائج، فالأهداف التي يحققها تناقش الأداء المالي من ناحية: تحقيق هدف نمو واستمرار المنظمة، وتحقيق هدف نقاط القوة المالية ونقاط الضعف الناتجة عن وضع توجهات وقرارات ماليه في المنظمة، وتحقيق هدف الإبداع والتجديد في المنظمة، وقياس قدرة المنظمة على استثمار مواردها المالية بفعالية. ويحتوي هذا البعد على أهداف ماليه مثل: العائد من على الاستثمار، والربحية، والتدفق النقدي، ويستخدم لقياس تلك النسب المالية والأرقام المختلفة، وكذلك قد تكون بعض المؤشرات المالية مهمة في وقت ما مثل التدفق النقدي في أوقات العسر المالي، أما فيما يخص الشركات غير الربحية برغم إخلافها عن الشركات الربحية ولكنها يجب أن تحافظ على بقائها وذلك عن طريق إتاحة موارد كافية، ويهدف ذلك إلى تحسين صورة الشركة لدى المساهمين فيها (العمري، 2009)

وإذا ما تم دراسة أداء أي منظمة فانه لا بد من التركيز على الجانب المالي حيث انه لا يمكن لأي منظمة الاستمرار والتطور دون وجود نجاح وتميز في أدائها المالي،فالمنظمات التي تقف إرباحها عند حد معين أو التي تقل عوائدها عن نفقاتها تبدأ بالخسارة والانهيار شيئاً فشي فالموارد المالية هي بمثابة عصب الحياة لأي منظمة حتى لو كانت منظمات غير ربحية أو منظمات حكومية فيترتب على إدارة المنظمة وضع خطط مالية مدروسة تحقق لها النجاح.

محور العملاء:

ويشكل هذا المحور أهمية المقاييس غير المالية حيث أن الوصول إلى رضا العملاء على المدى الطويل أهم بكثير من عامل الربحية على المدى القصير، ويعود السبب إلى أن رضا العملاء هو الذي يحقق الربح على المدى الطويل، ومن أهم العوامل الرئيسية في هذا الجانب هو الوصول إلى منتجات وخدمات ذات جودة عالية وضمن أوقات زمنية تناسب العملاء، وبشكل عام فإن العوامل الأساسية التي تحقق رضا العميل هي جودة المنتج، والنتائج الذي يحققها المنتج والتكلفة المالية المترتبة على العميل لقاء الحصول على المنتج (فودة، 2011).

ويرى الباحث أن العميل هو العنصر المستهدف للمنظمة فتركيزها على العميل وتحقيق رغباته سواء كان ذلك من خلال المنتج أو الخدمات التي تصاحب تسليم المنتج أو ما بعد ذلك هي الأساس في ضمان استمرار العميل في التعامل مع هذه المنظمة، ولا تتوقف عملية التركيز على العميل عند تحقيق رغباته واحتياجاته وإنما يجب أن تتجاوز طموحاته وتوقعاته مما يزيد من نسبة رضا العميل وثقته في المنظمة ويجذر لدية جانب الولاء والانتماء لهذه المنظمة ،فتركيز بطاقة الأداء المتوازن على رضا العملاء هو يشمل قياسها لجودة المنتج والسعر والوقت المستغرق لتقديم المنتج أو الخدمة بالإضافة إلى أساليب تأدية الموظفين للخدمات، فبقاء العميل ورضاه عن المنظمة هو عامل رئيسي في تميزها واستمرارها.

محور العمليات:

إنّ الإجراءات الخاصة بالعملاء مهمة جداً ولكنها تترجم عن طريق العمليات الداخلية التي تقوم بها المنظمة لكي تقابل تطلعات العملاء. فخدمة العملاء المتميزة تستمد من خلال العمليات الداخلية، واتخاذ القرارات، والأعمال التي تتم خلال المنظمة، فالمدراء بحاجة ماسة إلى التركيز على العمليات الداخلية والتي تمكنهم من إرضاء العملاء. فالإجراءات الداخلية بالنسبة لبطاقة الأداء المتوازن هي امتداد للعمليات الرئيسية والتي بدورها تمتلك تأثير كبير على رضا العملاء والعوامل المصاحبة للحصول على هذا الرضا مثل الإنتاجية، ومهارات الموظفين، وجودة الخدمة، والوقت المستغرق لأداء الخدمة، فعلى سبيل المثال فأنّ المنظمات ينبغي أن تحدد وتقيس قدراتها التنافسية في مجال التطورات التكنولوجية والتي تعتبر مؤشر على قدرتها في الاستمرار في قيادة السوق ومن خلال ذلك يترتب عليها تحديد العمليات التي تمكنها من التفوق في البيئة التنافسية. (Kaplan، and Norton، 2007)

ومن هنا تنبع أهمية محور العمليات من خلال تأثيره على المنتجات والخدمات، فالمنتج أو الخدمة هو مخرج للعمليات والإجراءات التي تتم على المادة الخامة، فكلما زادت كفاءة العمليات الداخلية في المنظمة وكانت تتم بشكل سريع ضمن ضوابط الجودة المحددة كلما زادت جودة المنتج وكلما تم توفيره للعملاء بشكل أسرع، فشمول بطاقة الأداء المتوازن لعنصر العمليات الداخلية لم يأتي من فراغ وإنما انبثق من مدى ارتباط العمليات الداخلية في المنتجات والخدمات الخاصة في المنظمة وهو عنصر مهم ورئيسي حيث أنّ التحسين والتطوير المستمر على العمليات يرفع من سوية المنظمة ويزيد من نشاطها ويسرع عجلة الإنتاجية فيها.

محور التعلم والنمو:

فيما يخص جانب النمو والتعلم تهتم المنظمة بتطوير العمليات الداخلية للحصول على أهداف المنظمة في المدى البعيد، حيث تتطلب المنافسة قيام المنظمات

بتطوير قدراتها لتحقيق قيمة للشركاء سواء كانوا عملاء أو مساهمين، ولسد هذه الفجوة بين المهارات والمبادرات الحالية والمهارات والمبادرات المطلوبة لتحقيق أهداف المنظمة،يجب التركيز على عدة جوانب وهي (البشتاوي، 2004):

1. الأفراد: ويتم التركيز على الأفراد من خلال أنظمة الرواتب والمكافئات والحوافز.
2. الأنظمة: تشغيل أنظمة إلكترونية كفوئه وفعاله.
3. الإجراءات التنظيمية: توجيه مهارات الأفراد من خلال التدريب والتطوير وتنمية المهارات وتطوير الكفاءات واستخدامات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وتطوير الإجراءات التنظيمية، فمسؤولية كل فرد في المنظمة هو إيجاد الإبداع والابتكار والتحسين المستمر لكل نواحي العمل في المنظمة للحفاظ على الميزة التنافسية للمنظمة.

ويرى الباحث أنّ بطاقة الأداء المتوازن هي الأداة التقويمية لعمل المنظمة وهي تراقب ترجمة المنظمة لرؤيتها الإستراتيجية من خلال التركيز على الأبعاد الرئيسية التي تتضمنها بطاقة الأداء المتوازن فإذا ما قمنا بقراءة الأبعاد أو المحاور لبطاقة الأداء المتوازن من خارج المنظمة نرى أن هذه المحاور تقرأ وتترجم الأداء العام للمنظمة.وإن التعلم التنظيمي يجعل من المنظمة ناضجة ومتطورة وقادرة على مواجهة التحديات والتغيرات التي تحدث في البيئة المنافسة لها،فالمنظمات تتعلم كما يتعلم الأفراد، ولا يمكن أن تحصل المنظمة على الإبداع والابتكار الذي يعزز من مكانتها السوقية باستمرار دون التعلم، فهو نقطة قوة للمنظمات.

منهجية وإجراءات الدراسة

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستدلالي، وذلك للتعرف على اثر معايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي، وهذا المنهج يقوم على تفسير الوضع الراهن أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها ووصف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للظاهرة أو المشكلة كما يقوم على الحقائق المرتبطة بها حيث لا يقتصر هذا المنهج على عملية وصف الظاهرة وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها (النجار وآخرون، 2017).

نوع الدراسة وطبيعتها :

تعد هذه الدراسة تطبيقية (Applied) من حيث الطبيعة، معتمدة على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وإيضاحية (Explanatory) من حيث الغرض لأنها تربط بين السبب والأثر، حيث تهدف إلى دراسة اثر معايير الصحة والسلامة المهنية في الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

مجتمع وعينة الدراسة :

تالف مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المناجم التابعة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية والبالغ عددهم (1146) موظف، وحسب الجدول الاسترشادي الموضوع من قبل(Sekaran and Bougie،2012) تم اخذ عينة ملائمة وممثلة لمجتمع الدراسة حيث اظهر أن حجم العينة المناسب وممثل لمجتمع الدراسة يجب أن لا يقل عن (288) استبانة، وتأسيساً على ذلك تم توزيع (350) استبانة على عينة عشوائية لضمان أكبر تمثيل لمجتمع الدراسة، وتم استرداد (302) استبانة واستبعاد (9) استبانة لعدم كفايتها، حيث بلغت الاستبيانات الخاضعة للتحليل (293) استبانة، وبالتالي

فـان نسـبة الاسـتبيانات المسـتخدمة في التحليـل (83.7٪) مـن مجمـوع الاسـتبيانات الموزعة.

أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة كأداة للدراسة، بشكل يتناسب مع مـتغيرات الدراسـة، وذلـك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضـوع الدراسـة حيـث تكونـت الاستبانة من الأجزاء التالية:

الجـزء الأول: الأسـئلة المتعلقـة بالمعلومـات الديموغرافيـة والمتمثلـة بــ(النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: ينقسم هذا الجزاء إلى محورين وهما:

-المحور الأول: الفقـرات المتعلقـة بـالمتغير المسـتقل (معـايير الصـحة والسـلامة المهنية) والمتمثلة بـ (الأنظمة والقـوانين، أدوات الصـحة والسـلامة المهنيـة، التـدريب، التوعية والإرشاد، الرقابة والتفتيش).

-المحور الثاني: الفقرات المتعلقة بالمتغير التابع (الأداء التنظيمي)

وقد تم صياغة أداة الدراسة على شكل استبانة تكونـت بصـورتها النهائيـة مـن (27) فقـرة مقسـمة إلى: (20) فقـرة تقـيس معـايير الصـحة والسـلامة المهنيـة، و(7) فقرات تقيس الأداء التنظيمي. ويبين الجدول (1) توزيع فقرات المقياس كما يلي:

الجدول رقم (1) توزيع فقرات الاستبانة التي تقيس متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	نوعه	الفقرات	عدد الفقرات
معايير الصحة والسلامة المهنية	مستقل	**20-1**	**20**
الأنظمة والقوانين		4-1	4
أدوات الصحة والسلامة المهنية		8-5	4
التدريب		12-9	4
التوعية والإرشاد		16-13	4
الرقابة والتفتيش		20-17	4
الأداء التنظيمي	تابع	**27-21**	**7**
مجموع فقرات أداة الدراسة		**27-1**	**27**

وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي التدريجي في الاستبانة لإعطاء مرونة أكثر لأفراد العينة في الاختيار حيث تراوحت قيمه بين (1-5) والموضحة في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) مقياس ليكرت الخماسي التدريجي

درجة المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة التطبيق	**(5)**	**(4)**	**(3)**	**(2)**	**(1)**
الوزن النسبي	**٪100-81**	**٪80-61**	**٪60-41**	**٪40-21**	**٪20-1**

وتم معالجة مقياس ليكرت وفقا للمعادلة التالية Sekaran & Bougie، (2012:)

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{(5-1)}{3} = 1.33$$

طول الفئة + اقل وزن = 1.33 +1 =2.33 فتصبح درجة التطبيق الأولى (1-2.33) وبمستوى متدني

وللانتقال للفئة الثانية 2.33 + 1.33 = 3.66 فتصبح درجة التطبيق الثانية (2.34-3.66) وبمستوى متوسط

وللانتقال للفئة الثالثة 3.66 + 1.33 =5 فتصبح درجة التطبيق الثالثة (3.67-5) وبمستوى مرتفع

وبناء على المعالجة تم تحديد درجة التطبيق النسبية وفقاً للجدول رقم (3):

الجدول (3) معالجة مقياس ليكرت

المتوسط الحسابي	درجة التطبيق
1- 2.33	متدنية
2.34- 3.66	متوسطة
3.67- 5.00	مرتفعة

صدق وثبات أداة الدراسة :

الصدق الظاهري:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء رأيهم فيها وفي ضوء الملاحظات والاقتراحات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات للتأكد من دقة الفقرات وصحتها، ولتكون الاستبانة أكثر فهماً ووضوحاً وبما يزيد من متانة هذه الاستبانة ورصانتها العلمية.

صدق البناء:

يعتبر الصدق البنائي احد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية لمحورها، من اجل تحديد قدرة كل فقرة من فقرات المقياس على التميز(Linn، & Gronlund،2012)، والجدول رقم (4) يبين معامل ارتباط (Pearson Correlation) لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لمحورها. وتعتبر الفقرات السالبة أو التي يقل معامل ارتباطها عن (0.25) متدنية ويفضل حذفها.

جدول رقم (4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات أداة الدراسة والدرجة الكلية لمحورها

معايير الصحة والسلامة المهنية										الأداء التنظيمي	
الأنظمة والقوانين		أدوات الصحة والسلامة المهنية		التدريب		التوعية والإرشاد		الرقابة والتفتيش			
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.852	5	0.746	9	0.832	13	0.822	17	0.784	21	0.860
2	0.865	6	0.859	10	0.870	14	0.879	18	0.813	22	0.816
3	0.843	7	0.896	11	0.894	15	0.843	19	0.885	23	0.828
4	0.879	8	0.809	12	0.820	16	0.888	20	0.855	24	0.800
										25	0.807
										26	0.806
										27	0.697

يتضح من الجدول رقم (4) أن معاملات تميز فقرات إدارة الدراسة تراوحت ما بين (0.697 –0.896) وهي دالة عند مستوى معنوية α=0.01 وهي فقرات تتمتع بتميز ممتاز كونها أعلى من (0.25)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

ثبات أداة الدراسة :

تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة، من خلال احتساب قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمتها أكبر من (0.60)، وكلما اقتربت القيمة من (1) واحد أي 100٪، دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، (Sekaran & Bougie، 2012)، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (5)، نجد أن نتيجة ألفا كرونباخ للعينة النهائية كانت (95.6٪)، لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

جدول رقم (5) ثبات أداة الدراسة للمتغيرات الدراسة بالاعتماد على Cronbach Alpha

المتغيرات		Cronbach Alpha	عدد الفقرات	حجم العينة
معايير الصحة والسلامة المهنية	الأنظمة والقوانين	0.881	4	293
	أدوات الصحة والسلامة المهنية	0.838	4	
	التدريب	0.876	4	
	التوعية والإرشاد	0.876	4	
	الرقابة والتفتيش	0.855	4	
الأداء التنظيمي		0.905	7	
المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة		**0.956**	**27**	

الصدق من معامل الثبات:

تمّ الاعتماد على استخراج الصدق من معامل الثبات وذلك لوجود ارتباط قوي بين صدق الاختبار وثباته، حيث أن المقياس الصادق يكون ثابتاً دائماً، ويتم حساب الصدق باستخدام المعادلة التالية: صدق المقياس = $\sqrt{\text{الثبات}}$ وبحساب معامل ثبات الإستبيان الحالي (ألفا) وقيمته (0.956)، فإن صدقه = $\sqrt{0.956}$ = (97.7٪)، وهو معامل صدق عالي (Hair *et.al*.2011).

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم استخراج قيم معامل الالتواء (Skewness)، والتي تشير إلى أن قيم معامل الالتواء إذا كانت اقل من (1) فهذا يعني أن البيانات موزعة طبيعيا (Hair *et.al*.2011).

الجدول رقم (6) التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على معامل الالتواء (Skewness)

نوع المتغير	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
مستقل	**معايير الصحة والسلامة المهنية**	**3.948**	**0.5476**	**-0.333**
	الأنظمة والقوانين	4.026	0.6212	-0.405
	أدوات الصحة والسلامة المهنية	3.934	0.6232	-0.201
	التدريب	4.135	0.6233	-0.439
	التوعية والإرشاد	3.860	0.7038	-0.416
	الرقابة والتفتيش	3.787	0.7168	-0.169
تابع	**الأداء التنظيمي**	**3.872**	**0.7042**	**-0.435**

بناءاً على بيانات الاختبار الموضحة في الجدول رقم (6) والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت قيم معامل الالتواء اقل من (1) لجميع متغيرات الدراسة.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) :

تم استخراج (معامل تضخم التباين VIF) و(التباين المسموح به Tolerance) وبعد إجراء المعالجة الإحصائية، يشير الجدول رقم (7) إلى أن معامل التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة كان أقل من (1) وأكبر من (0.01) كما كانت قيم معامل تضخم التباين أقل من (5) حيث يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على قبول القيم وأنها مناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد والخاص باختبار الفرضية الرئيسية. (Hair *et.al*.2011).

جدول (7) معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) لمعايير الصحة والسلامة المهنية

معايير الصحة والسلامة المهنية	VIF (معامل تضخم التباين)	Tolerance (التباين المسموح به)
الأنظمة والقوانين	1.798	0.556
أدوات الصحة والسلامة المهنية	2.829	0.354
التدريب	2.747	0.364
التوعية والإرشاد	3.309	0.302
الرقابة والتفتيش	1.986	0.504

عرض نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

وصف خصائص عينة الدراسة :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة من حيث النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة والمبينة في الجدول رقم (8).

الجدول (8) وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	288	٪98.3
	أنثى	5	٪1.7
العمر	اقل من 25 سنة	26	٪8.9
	26-35 سنة	205	٪70
	36-45 سنة	58	٪19.8
	46-55 سنة	3	٪1
	56 سنة فما فوق	1	٪0.3
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	9	٪3.1
	دبلوم كلية مجتمع	24	٪8.2
	بكالوريوس	254	٪86.7
	دراسات عليا	6	٪2
الوظيفية الحالية	عامل فني	222	٪75.8
	عامل إداري	24	٪8.2
	عامل	21	٪7.2
	مراقب عمال	17	٪5.8
	أخرى	9	٪3.1
إجمالي سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل	32	٪10.9
	6-10 سنوات	204	٪69.6
	11-15 سنة	52	٪17.7
	16 - 20 سنة	4	٪1.4
	21 سنة فما فوق	1	٪0.3

يشر الجدول رقم (8) إلى أن 98.3٪ من أفراد عينة الدراسة ذكور بينما 1.7٪ منها إناث وهذا مؤشر على اهتمام القطاع المبحوث بتعين وتوظيف الذكور لطبيعة أعماله التي تحتاج إلى مجهود كبير وساعات عمل طويلة وهذا يتناسب مع الذكور أكثر من الإناث، وتبين أن 70٪ من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 26-35 سنة وهذا مؤشر على أن القطاع المبحوث يسعى إلى استقطاب الفئة الشابة والفتية التي تحمل صفاتها القوة والتحمل، وأظهرت النتائج أن 86.7٪ من أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية بدرجة البكالوريوس وهذا مؤشر على أن العاملين في مناجم شركة الفوسفات الأردنية يتمتعون بمستوى جامعي، كما تبين أن 75.8٪ من أفراد عينة الدراسة وظائف الحالية بمسمى عامل فني، بينما 3.1٪ وظائف غير التي ذكرت، وأظهرت نتائج الجدول رقم (8) أن 69.6٪ من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم بين 6-10 سنوات وهذا أمر منطقي كون أن اغلب أفراد عينة الدراسة أعمارهم تتراوح بين 26-35 سنة.

وصف نتائج الدراسة :

أولا : وصف المتغير المستقل (معايير الصحة والسلامة المهنية) :

المعيار الأول : الأنظمة والقوانين.

يبين الجدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على معيار الأنظمة والقوانين والذي تم قياسه اعتماداً على (4) فقرات.

الجدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأنظمة والقوانين

	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	النسبة المئوية	الرتبة
الأنظمة والقوانين	1	يتم وضع الأنظمة والقوانين الخاصة بالصحة والسلامة المهنية من قبل مختصين.	3.969	0.6742	مرتفعة	79.4	4
	2	الأنظمة والقوانين الخاصة بالصحة والسلامة المهنية واضحة لدى جميع العاملين	4.072	0.6961	مرتفعة	81.4	1
	3	تشمل الأنظمة والقوانين الخاصة بالصحة والسلامة المهنية جميع إجراءات العمل	4.000	0.7540	مرتفعة	80	3
	4	هنالك عقوبات صريحة في حق المخالفين لأنظمة وقوانين الصحة والسلامة المهنية.	4.061	0.7650	مرتفعة	81.2	2
		المؤشر الكلي	**4.026**	**0.6212**	**مرتفعة**	**٪80.5**	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (4.026) وبنسبة (80.5٪) من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري قدره (0.6212)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق الأنظمة والقوانين قد جاء ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر العاملين في المناجم التابعة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية. وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (9) إلى أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على "الأنظمة والقوانين الخاصة

بالصحة والسلامة المهنية واضحة لدى جميع العاملين" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.072) وبانحراف معياري مقداره (0.6961)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص "يتم وضع الأنظمة والقوانين الخاصة بالصحة والسلامة المهنية من قبل مختصين" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.969) وبانحراف معياري مقداره (0.6742).

المعيار الثاني: أدوات الصحة والسلامة المهنية.

يبين الجدول رقم (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على معيار أدوات الصحة والسلامة المهنية والذي تم قياسه اعتماداً على (4) فقرات.

الجدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أدوات الصحة والسلامة المهنية

	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	النسبة المئوية	الرتبة
أدوات الصحة والسلامة المهنية	5	يتم توفير جميع وسائل الصحة والسلامة المهنية للعاملين في مواقع العمل	4.085	0.5993	مرتفعة	81.7	1
	6	تقوم الجهات المختصة بتدريب العاملين على كيفية استخدام وسائل الصحة والسلامة المهنية	3.935	0.7017	مرتفعة	78.7	3
	7	يتم فحص أجهزة ووسائل الصحة والسلامة المهنية بشكل	3.945	0.7788	مرتفعة	78.9	2

		دوري للتأكـــد مـــن فعاليتها					
	8	هنالك استجابة سريعة مـــن قبـــل الجهـــات المختصة في حال تعطـل أي وسيله مـن وسـائل الصحة والسلامة المهنية	3.771	0.9210	مرتفعة	75.4	4
		المؤشر الكلي	**3.934**	**0.6232**	**مرتفعة**	**٪78.7**	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.934) وبنسبة (٪78.7) من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري قدره (0.6232)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق استخدام أدوات الصحة والسلامة المهينة قد جاء ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر العاملين في المناجم التابعة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية. وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (10) إلى أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على "يتم توفير جميع وسائل الصحة والسلامة المهنية للعاملين في مواقع العمل" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.085) وبانحراف معياري مقداره (0.5993)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (8) والتي تنص "هنالك استجابة سريعة من قبل الجهات المختصة في حال تعطل أي وسيله من وسائل الصحة والسلامة المهنية" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.771) وبانحراف معياري مقداره (0.9210).

لمعيار الثالث: التدريب.

يبين الجدول رقم (11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على معيار التدريب والذي تم قياسه اعتماداً على (4) فقرات.

الجدول رقم (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو التدريب

	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	النسبة المئوية	الرتبة
التدريب	9	هنالك خطه تدريبيه سنوية يتم تطبيقها حول إجراءات الصحة والسلامة المهنية	4.294	0.7041	مرتفعة	85.9	1
	10	مخرجات عملية تدريب العاملين تضمن تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية	4.150	0.7661	مرتفعة	83	2
	11	تتنوع الدورات التدريبية في مجال الصحة والسلامة المهنية وفقاً لاختصاصات العاملين وأدوارهم الوظيفية	4.072	0.7107	مرتفعة	81.4	3
	12	هنالك آلية قياس لمدى الاستفادة من عملية تدريب العاملين على إجراءات الصحة والسلامة المهنية	4.024	0.7375	مرتفعة	80.5	4
		المؤشر الكلي	**4.135**	**0.6233**	**مرتفعة**	**٪82.7**	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (4.135) وبنسبة (٪82.7) من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري قدره (0.6233)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق التدريب قد جاء ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر العاملين

في المناجم التابعة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية. وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (11) إلى أن الفقرة رقم (9) والتي تنص على "هنالك خطه تدريبيه سنوية يتم تطبيقها حول إجراءات الصحة والسلامة المهنية" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.294) وبانحراف معياري مقداره (0.7041)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (12) والتي تنص "هنالك آلية قياس لمدى الاستفادة من عملية تدريب العاملين على إجراءات الصحة والسلامة المهنية" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (4.024) وبانحراف معياري مقداره (0.7375).

المعيار الرابع: التوعية والإرشاد.

يبين الجدول رقم (12) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على معيار التوعية والإرشاد والذي تم قياسه اعتماداً على (4) فقرات.

الجدول رقم (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو التوعية والإرشاد

	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	النسبة المئوية	الرتبة
التوعية والإرشاد	13	يتم وضع تعاميم وتعليمات إرشاديه عن المخاطر والحوادث التي يمكن وقوعها	3.973	0.6769	مرتفعة	79.5	1
	14	يتم تحديث اللوائح والتعليمات الإرشادية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية	3.962	0.7777	مرتفعة	79.2	2
	15	تشمل لوائح وتنظيمات	3.696	0.8989	مرتفعة	73.9	4

		الصحة والسلامة المهنية جميع مواقع العمل					
	16	يلتزم العاملون بما تنص عليه لوائح وإرشادات الصحة والسلامة المهنية في مواقع عملهم	3.809	0.9203	مرتفعة	76.2	3
		المؤشر الكلي	**3.860**	**0.7038**	**مرتفعة**	**٪77.2**	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.860) وبنسبة (٪77.2) من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري قدره (0.7038)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق التوعية والإرشاد قد جاء ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر العاملين في المناجم التابعة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية. وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (12) إلى أن الفقرة رقم (13) والتي تنص على "يتم وضع تعاميم وتعليمات إرشاديه عن المخاطر والحوادث التي يمكن وقوعها" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.973) وبانحراف معياري مقداره (0.6769)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (15) والتي تنص "تشمل لوائح وتنظيمات الصحة والسلامة المهنية جميع مواقع العمل" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.696) وبانحراف معياري مقداره (0.8989).

المعيار الخامس: الرقابة والتفتيش.

يبين الجدول رقم (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على معيار الرقابة والتفتيش والذي تم قياسه اعتماداً على (4) فقرات.

الجدول رقم (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الرقابة والتفتيش

	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	النسبة المئوية	الرتبة
الرقابة والتفتيش	17	هنالك جهة رقابية تختص في متابعة تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية	4.010	0.7916	مرتفعة	80.2	
	18	تقوم الجهات الرقابية بقياس فعالية إجراءات الصحة والسلامة المهنية	3.577	0.8827	متوسطة	71.5	
	19	هنالك زيارات ميدانيه للجهات الرقابية بشكل دائم لمتابعة التزام العاملين بإجراءات الصحة والسلامة المهنية	3.703	0.8703	مرتفعة	74.1	
	20	يتم تحرير الحالات المخالفة لإجراءات الصحة والسلامة المهنية وفرض عقوبات على هذه المخالفات	3.857	0.8875	مرتفعة	77.1	
	المؤشر الكلي		**3.787**	**0.7168**	**مرتفعة**	**٪75.7**	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.787) وبنسبة (٪75.7) من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري قدره (0.7168)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق الرقابة والتفتيش قد جاء ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر العاملين في المناجم التابعة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية. وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (13) إلى أن الفقرة رقم (17) والتي تنص على "هنالك جهة رقابية تختص في متابعة تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية" قد احتلت الترتيب الأول

بمتوسط حسابي مقداره (4.010) وبانحراف معياري مقداره (0.7916)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (18) والتي تنص "تقوم الجهات الرقابية بقياس فعالية إجراءات الصحة والسلامة المهنية" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.577) وبانحراف معياري مقداره (0.8827).

ثانيا: وصف المتغير التابع (الأداء التنظيمي):

يبين الجدول رقم (14) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على متغير الأداء التنظيمي والذي تم قياسه اعتماداً على (7) فقرات.

الجدول رقم (14) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأداء التنظيمي

	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	النسبة المئوية	الرتبة
الأداء التنظيمي	21	تسعى إدارة الشركة إلى تحقيق الأداء المتميز	3.812	0.9154	مرتفعة	76.2	4
	22	تعتمد الشركة على أداء العاملين في تحقيق أهدافها وخططها	4.154	0.7897	مرتفعة	83.1	1
	23	توفر الشركة بيئة عمل مناسبة وصحية للعاملين	4.123	0.8142	مرتفعة	82.5	2
	24	تعمل الشركة على تخفيض تكاليف	3.983	0.8893	مرتفعة	79.7	3

		العمليات الإنتاجية ومنع هدرها					
	25	تعمل الشركة على تحسين جودة العمليات	3.758	0.8436	مرتفعة	75.2	5
	26	تلتزم الشركة بتنفيذ الخطط والبرامج ضمن المدد الزمنية المحددة	3.662	0.9095	مرتفعة	73.2	6
	27	تخطط الشركة لاستثمار مواردها بالشكل الأمثل	3.614	1.0024	متوسطة	72.3	7
	المؤشر الكلي		**3.872**	**0.7042**	**مرتفعة**	**٪77.4**	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.872) وبنسبة (٪77.4) من مساحة المقياس الكلي، وبانحراف معياري قدره (0.7042)، وهو ما يشير إلى أن مستوى الأداء التنظيمي قد جاء ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر العاملين في المناجم التابعة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية. وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (14) إلى أن الفقرة رقم (22) والتي تنص على "تعتمد الشركة على أداء العاملين في تحقيق أهدافها وخططها" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.154) وبانحراف معياري مقداره (0.7897)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (27) والتي تنص "تخطط الشركة لاستثمار مواردها بالشكل الأمثل" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.614) وبانحراف معياري مقداره (1.0024).

اختبار فرضيات الدراسة :

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار فرضية الدراسة الرئيسة والتي تنص على:

$H_{O.1}$: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول رقم (15).

جدول (15) نتائج اختبار أثر معايير الصحة والسلامة المهنة على الأداء التنظيمي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	F Sig	درجة الحرية Df	البيان	الخطأ المعياري	β	T	T Sig
الأداء التنظيمي	0.734	0.539	67.034	*0.00	287/5	الأنظمة والقوانين	0.061	0.144	2.671	*0.008
						أدوات الصحة والسلامة المهنية	0.076	0.134	1.982	*0.048
						التدريب	0.075	-0.017	-0.249	0.804
						التوعية والإرشاد	0.073	0.276	3.779	*0.00
						الرقابة والتفتيش	0.056	0.322	5.698	*0.00
*معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$										

يمثل الجدول (15) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود مجموعة من الأبعاد المستقلة وهي (الأنظمة والقوانين، أدوات الصحة والسلامة المهنية، التدريب، التوعية والإرشاد، الرقابة والتفتيش) ومتغير تابع واحد يمثل (الأداء التنظيمي). ويشير الجدول إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات الأردنية، من خلال قيمة F والبالغة (67.034) وهي اكبر من قيمتها الجدولية ومعنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (5/ 287) وتشير قيمة R2 والبالغة (0.539) إلى أن معايير الصحة والسلامة المهنية قد فسرت ما نسبته (53.9٪) من التغير الحاصل على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية. كما بلغ معامل الارتباط R=(73.4٪) مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين معايير الصحة والسلامة المهنية والأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية. ويظهر من نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية أن معيار (الرقابة والتفتيش) كان له الأثر الأكبر من بين معايير الصحة والسلامة المهنية في المتغير التابع (الأداء التنظيمي)، إذ بلغت قيمة معامل بيتا له (β=0.322) وما يعزز هذا الأثر قيمة (T) المحسوبة والبالغة (5.698) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، وبمستوى معنوية (Sig=0.00)، بعد ذلك جاء في المرتبة الثانية من حيث الأثر معيار (التوعية والإرشاد) إذ بلغت قيمة معامل بيتا له (β=0.276)، وقيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.779) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، وبمستوى معنوية (Sig=0.00)، وبعد ذلك جاء في المرتبة الثالثة من حيث الأثر معيار (الأنظمة والقوانين) إذ بلغت قيمة معامل بيتا له (β=0.144)، وقيمة (T) المحسوبة والبالغة (2.671) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، وبمستوى معنوية (Sig=0.008)، وبعد ذلك جاء في المرتبة الرابعة من حيث الأثر معيار (أدوات الصحة والسلامة المهنية) إذ بلغت قيمة معامل بيتا له (β=0.134)، وقيمة (T) المحسوبة والبالغة (1.982) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، وبمستوى معنوي (Sig=0.048)، وبعد ذلك جاء في المرتبة الأخيرة من حيث الأثر معيار

(التدريب) إذ بلغت قيمة معامل بيتا له (β=0.017-)، وقيمة (T) المحسوبة والبالغة (0.249-) وهي اقل من قيمتها الجدولية، وبمستوى غير معنوي (Sig=0.804)، وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية (HO)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الرئيسية:

تم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط والذي يقيس اثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (16).

جدول (16) نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية

المستقل / التابع	الأنظمة والقوانين		أدوات الصحة والسلامة المهنية		التدريب		التوعية والإرشاد		الرقابة والتفتيش	
	T	Sig	T	Sig	T	Sig	T	Sig	T	Sig
الأداء التنظيمي	10.647	*0.00	12.232	*0.00	10.334	*0.00	15.430	*0.00	14.504	*0.00
R معامل الارتباط	0.529		0.583		0.518		0.671		0.648	
R^2 معامل التحديد	0.280		0.340		0.268		0.450		0.420	
درجة الحرية Df	1		1		1		1		1	

*(معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$)

يمثل الجدول (16) نتائج الاختبار الإحصائي للفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة والتي أشارت نتائجه إلى ما يلي:

-ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنظمة والقوانين على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية من خلال قيمة T والبالغة (10.647) وهي اكبر من قيمتها الجدولية ومعنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (1) وتشير قيمة R^2 والبالغة (0.280) إلى أن الأنظمة والقوانين قد فسرت ما نسبته (28٪) من التغير الحاصل في الأداء التنظيمي. كما بلغ معامل الارتباط R=(52.9٪) مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية متوسطة بين (الأنظمة والقوانين) والأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

-ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأدوات الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية من خلال قيمة T والبالغة (12.232) وهي اكبر من قيمتها الجدولية ومعنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (1) وتشير قيمة R^2 والبالغة (0.340) إلى أن أدوات الصحة والسلامة المهنية قد فسرت ما نسبته (34٪) من التغير الحاصل في الأداء التنظيمي. كما بلغ معامل الارتباط R=(58.3٪) مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية متوسطة بين (أدوات الصحة والسلامة المهنية) والأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

-ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدريب على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية من خلال قيمة T والبالغة (10.334) وهي اكبر من قيمتها الجدولية ومعنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (1) وتشير قيمة R^2 والبالغة (0.268) إلى أن التدريب قد فسر ما نسبته (26.8٪) من التغير الحاصل في الأداء التنظيمي. كما بلغ معامل الارتباط R=(51.8٪) مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية متوسطة بين (التدريب) والأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

-ثبت وجود أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) للتوعيـة والإرشاد على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية من خلال قيمـة T والبالغة (15.430) وهـي اكـبر مـن قيمتهـا الجدوليـة ومعنويـة عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حريـة (1) وتشـير قيمـة R^2 والبالغة (0.450) إلى أن التوعية والإرشاد قد فسرت ما نسبته (45٪) مـن الـتغير الحاصل في الأداء التنظيمي. كما بلغ معامل الارتباط R=(67.1٪) مما يشير إلى وجود علاقـة ايجابيـة قويـة بـين (التوعيـة والإرشـاد) والأداء التنظيمـي في شـركة منـاجم الفوسفات الأردنية.

-ثبت وجود أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابـة والتفتيش على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية من خلال قيمـة T والبالغة (14.504) وهـي اكـبر مـن قيمتهـا الجدوليـة ومعنويـة عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حريـة (1) وتشـير قيمـة R^2 والبالغة (0.420) إلى أن الرقابة والتفتيش قد فسرت ما نسبته (42٪) مـن الـتغير الحاصل في الأداء التنظيمي. كما بلغ معامل الارتباط R=(64.8٪) مما يشير إلى وجود علاقـة ايجابيـة قويـة بـين (الرقابـة والتفتـيش) والأداء التنظيمـي في شـركة منـاجم الفوسفات الأردنية.

الاستنتاجات والتّوصيات:

الاستنتاجات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

1) بيّنت نتائج الدراسة أن إجابات العـاملين في شـركة منـاجم الفوسـفات الأردنيـة والمعبرة عن آرائهم حـول كـل مـتغير مـن مـتغيرات (معـايير الصـحة والسـلامة المهنية) والذي يمثل المتغير المستقل على النحو التالي:

- أشارت النتائج إلى أن بُعد الأنظمة والقوانين كأحد أبعاد معايير الصحة والسلامة المهنية قد حصل على مستوى مرتفع حيث أن شركة مناجم الفوسفات الأردنية لديها أنظمة وقوانين خاصة بالصحة والسلامة المهنية وواضحة لدى جميع العاملين.
- أظهرت النتائج أن بُعد أدوات الصحة والسلامة المهنية كأحد أبعاد معايير الصحة والسلامة المهنية قد حصل على مستوى مرتفع حيث أن شركة مناجم الفوسفات الأردنية توفر جميع وسائل الصحة والسلامة المهنية للعاملين في مواقع العمل.
- أوضحت النتائج أن بُعد التدريب كأحد أبعاد معايير الصحة والسلامة المهنية حقق مستوى مرتفع حيث أن هنالك خطه تدريبيه سنوية يتم تطبيقها حول إجراءات الصحة والسلامة المهنية في الشركة.
- أشارت النتائج إلى أن بُعد التوعية والإرشاد كأحد أبعاد معايير الصحة والسلامة المهنية قد حصل على مستوى مرتفع حيث أن شركة مناجم الفوسفات الأردنية تقوم بتحديث اللوائح والتعليمات الإرشادية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية
- أشارت النتائج إلى أن بُعد الرقابة والتفتيش كأحد أبعاد معايير الصحة والسلامة المهنية قد حصل على مستوى مرتفع حيث أن هنالك جهة رقابية تختص في متابعة تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية.

2) أظهرت النتائج أن إجابات العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية والمعبرة عن آرائهم حول المتغير التابع والمتمثل بالأداء التنظيمي كانت مرتفعة حيث أن الشركة تعتمد على أداء العاملين في تحقيق أهدافها وخططها.

الاستنتاجات المتعلقة بأثر معايير الصحة والسلامة المهنية على الأداء التنظيمي وقد جاءت على النحو التالي:

- بيّنت النتائج أن معايير الصحة والسلامة المهنية بجميع أبعادها تؤثّر بشكل إيجابي على الأداء التنظيمي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية وهذا يؤكد مدى مساهمة معايير الصحة والسلامة المهنية في تحسين الأداء التنظيمي.
- إنّ الأنظمة والقوانين كأحد أبعاد الصحة والسلامة المهنية تؤثر بشكل إيجابي في الأداء التنظيمي، ممّا يشير إلى أن الجهود المبذولة في وضع قوانين خاصة بالصحة والسلامة المهنية يؤدي إلى رفع مستوى أداء المنظمة ورفع مستوى أداء العاملين في الشركة المبحوثة.
- كما أشارت النتائج إلى أنّ بعد أدوات الصحة والسلامة المهنية تؤثر بشكل إيجابي في رفع مستوى الأداء بشكل عام.
- ظهر من خلال نتائج تحليل البيانات أنّ لبعد التدريب كأحد أبعاد الصحة والسلامة المهنية أثر إيجابي واضح في الأداء التنظيمي، وهذا يؤكد مدى اهتمام الشركة بتدريب العاملين وتأهيلهم لأداء أعمالهم بشكل مناسب يرفع من سوية أداء الشركة.
- بينت نتائج تحليل الفرضيات أن بعد التوعية والإرشاد كأحد أبعاد الصحة والسلامة المهنية يؤثر بشكل ايجابي في الأداء التنظيمي، وهذا يوضح اهتمام الشركة في جانب توعية العاملين حول الصحة والسلامة المهنية لتجنب حدوث مشاكل وحوادث تضعف من وتيرة أداء المنظمة.
- بينت نتائج تحليل الفرضيات أن بعد التوعية والإرشاد كأحد أبعاد الصحة والسلامة المهنية يؤثر بشكل ايجابي في الأداء التنظيمي، وهذا يوضح اهتمام الشركة في جانب توعية العاملين حول الصحة والسلامة المهنية لتجنب حدوث مشاكل وحوادث تضعف من وتيرة أداء المنظمة.
- إن بعد الرقابة والتفتيش كأحد أبعاد الصحة والسلامة المهنية يؤثر بشكل واضح في الأداء التنظيمي حيث أن عمليات الرقابة تخفض من الحوادث والإضرار الناتجة عن أخطاء بعض العاملين مما ينعكس على أداء الشركة.

التوصيات:

نظراً لأهمية الدراسة الحالية والتي تم ذكرها سابقاً وتأكيداً على أهمية معايير الصحة والسلامة المهنية والدور الذي تلعبه في تعزيز الأداء التنظيمي، واستناداً على نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي:

- أشارت النتائج إلى اهتمام شركة مناجم الفوسفات الأردنية بمعايير الصحة والسلامة المهنية وجميع أبعادها وهذا يدل على إدراك مدى أهمية هذا المفهوم، وبناءً على هذه النتائج فإنّه من الضروري تعزيز هذا الجانب كونه يعد أحد نقاط القوى لهذه الشركة.
- من الضروري أن تستمر شركة مناجم الفوسفات الأردنية في تعزيز وتطوير جوانب الصحة والسلامة المهنية لما لها اثأر ايجابية ليس فقط على الأداء التنظيمي وإنما على العاملين وسمعة الشركة والعديد من النواحي الأخرى التي تحقق مصالحها وغاياتها.
- من خلال ما تم إدراكه خلال هذه الدراسة لمدى أهمية معايير الصحة والسلامة المهنية بشكل عام فانه على مؤسسات القطاع العام في الأردن السعي وراء تحقيق نتائج متميزة في هذا المجال.

المراجع

المراجع العربية:

- البشتاوي، سليمان، (2004)، "**إطار عملي لجمع المقاييس المحاسبية المالية وغير المالية للأداء في ضوء المنافسة وعصر المعلوماتية: دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية**"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد20، العدد 1.
- بوسعيد، سهيلة، (2015)، "**دور إدارة السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة مؤسسة تحويل البلاستك –وحدة ورقلة**" رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح،الجزائر.
- حريم، حسين، (2012)،"**إدارة الموارد البشرية: مدخل متكامل**"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الداوي، الشيخ، "**تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**"، (2010)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي، العدد 7.
- رشيد، مازن، (2005)، "**إدارة الموارد البشرية**" ،ط1، مكتبة العوركان، الرياض، السعودية.
- زغيبي، رحمة، "**أثر التخطيط الاستراتيجي في أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من منظور بطاقات الأداء المتوازن: دراسة حالة جامعة محمد خضير بسكرة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (2014)، جامعة محمد خضير بسكرة ،الجزائر.
- زوزال، نادية، (2015)،"**دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في تحقيق التميز المؤسسي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- السالم،مؤيد،(2009)،"**إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي تكاملي**"، ط1، دار أثراء للنشر،عمان،الأردن.
- السبيعي، فراج، (2013) "**مدى الرضا عن مستوى خدمات الأمن والسلامة المهنية في مدينة الملك فهد الطبية من وجهة نظر المبحوثين** "،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- طاحون، زكريا، (2006)، "**الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل**"، ط2، شركة ناس للنشر، القاهرة، مصر.

- عاشور، حسام، **"استخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس أداء المستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، (2015)، جامعة الأقصى، فلسطين
- عبد المحسن، محمد، **"اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الإدارة: ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن"**، الطبعة الأولى، (2006)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- عبدالله، بشرى، (2012)، **"مدى توافر متطلبات سلسة المواصفة أيزو 18001/ 2007 دراسة حالة الشركة العامة للصناعات الجلدية"** المجلة العراقية الأكاديمية العلمية، المجلد 2، عدد خاص بالمؤتمر العلمي في جامعة بغداد.
- العمري، هاني، **"منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية"**، (2009)، مجلة الجامعة الإسلامية فلسطين، المجلد 2، العدد 3.
- الغزاوي،نجم،(2015)، **"الايزو المدخل الإداري والمعلوماتي ومتطلبات وتطبيقات"**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- غول،عادل، (2015)، **"دور برامج الأمن المهني في تحسين أداء العاملين :دراسة حالة مؤسسة سونطراك مديرية الصيانه بسكرة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- فودة، السيد، **"نحو إطار مقترح لقياس وتقييم الأداء الاستراتيجي في قطاع الأعمال من خلال القياس المتوازن للأداء"**، (2011)، مجلة البحوث المصرية التجارية، المجلد 33، العدد1.
- المغني، أميمة، (2006)،**"واقع إجراءات الأمن والسلامة المهنية المستخدمة في منشآت قطاع الصناعات التحويلية في قطاع غزة"** ،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- النجار، فايز جمعة، والنجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي، (2017)، **أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي**، إعادة الطبعة الرابعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن

المراجع الأجنبية:

- Akaner،Muset،(2003)،**"Application of Iso 9000 and OHSAS 18000 to A mining company :A case study "** Unpublished Master Thesis ،Middle East Technical university، Turkey.
- -Alica ،Charlerne،(2015)،**"Prevention and Management of Occupational Injuries at Selected Higher Education Institutions in the Western Cape south**

Africa ”،Unpublished Master Thesis ،University of technology ،Cape Peninsula، South Africa.

- Borghani،E.C،(2005)،”**A framework for the Study of Relationship between Organizational Characteristics and Organizational Innovation”**، Journal of Creative Behavior،vo.31،No.1
- Carg،P،Rastogi،R،(2006)،**”New Model of Job Design Motivating Employees performance** “،Journal of Management Development ،Vol.25،No.6،Pp:572-587.
- Dcenzo، David and Stephen Robbins،(2010)،**"Fundamental of Human Resource Management** "،10th ed،John wiely and sons، Inc، Hobken، USA.
- Dissler،Gary،(2003)،”**Human Resource Management”**،9th ed،Prentice-Hall، New Jersey
- Foster،Thomas،(2012)،**”Management Quality: Integrating the supply chain**” ،5th ed،Pearson education ،England.
- Garrison ،R،et،al،(2014)، **"Managerial Accounting"** ،13thed، Mc-Graw Hill، USA.
- Hair، J، F، Black، W. C، Babin، B. J، Anderson، R، E، & Tatham، R، L.(2011). **Multivariate Data Analysis** (7th ed): Prentice Hall.
- Kaplan، Roberts، and David، Norton، (2007)، **"Using Balance Scorecard as a Strategic Management System"**، Harvard Business Review ، Harvard Business School Publishing.
- Kaplan، Rroberts، and David، Norton، (2004)، **"Measuring the Strategic Readiness of Intangible Assts"**، Harvard Business Review، Harvard Business School Publishing.
- *Leigh-Ann Harris، **(2010)،”Health and safety representatives' contributions to occupational health and safety: case studies from New Zealand's metal manufacturing sector”**، unpublished Master Thesis، Massey University، New Zealand.*
- Linn، Robert. L، & Gronlund، Norman، E، (2012). **Measurement and Assessment in Teaching**، (11th ed) Prentice Hall.

- Reese،Charles،(2008)،**"Occupational Health and Safety Management : A practical Approach** "2nd ed،CRC press ،France.
- Sekaran، U.، & Bougie، R.، (2012). **Research Methods for Business: A Skill Building Approach**، (6thed)، NY: John Wiley & Sons Inc، New York.
- Yartey، Benyakowa،(2012)،" **Assessing the Impact OF Occupational Health and Safty Needs on the Lives of Construction Workers :A Case Study at Abasa General Enterprise Limited-Kumasi"**، unpublished Master Thesis، University of Science and Technology، Kwame Nkrumah، Ghana.

إستبانة

تحيه طيبه وبعد.....

تمثل هذه الاستبانة مقياساً لأغراض البحث العلمي بعنوان: "**أثر معايير الصحة والسلامة المهنية في الأداء التنظيمي**

(دراسة ميدانية في شركة مناجم الفوسفات الأردنية)"، وإن تفضلكم بالإجابة المناسبة يساهم في الحصول على نتائج دقيقه بما يعزز أهداف البحث، علماً بأن المعلومات والبيانات التي سيتم تزويدنا بها من قبلكم ستستخدم فقط لغايات البحث العلمي. وعليه أؤكد لكم المحافظة على سرية البيانات.

شاكراً ومقدراً حسن تعاونكم واهتمامكم.

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الجزء الأول: الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة:

الرجاء التكرم بوضع إشارة (×) في المربع المناسب والممثل لشخصكم الكريم:

1. النوع الاجتماعي:

□ ذكر □ أنثى

2. العمر:

□ أقل من 25 سنة □ 26- 35 سنة

□ 36 – 45 سنة □ 46-55 سنة □ 56 سنه فما فوق

3. المؤهل العلمي:

□ ثانوية عامه □ دبلوم كلية مجتمع

□ بكالوريوس □ دراسات عليا

4. الوظيفة الحالية:

□ عامل فني □ عامل إداري

□ عامل □ مراقب عمال □ أخرى

5. إجمالي سنوات الخبرة:

□ 5 سنوات فاقل □ 6-10 سنوات

□ 11- 15 سنة □ 16-20 سنة □ 21 سنه فما فوق

الجزء الثاني: أسئلة الإستبانة

الرجاء الإجابة على كل عبارة من العبارات التالية بوضع إشارة (×)

المحور الأول: معايير الصحة والسلامة المهنية

الأنظمة والقوانين

الرقم	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم وضع الأنظمة والقوانين الخاصة بالصحة والسلامة المهنية من قبل مختصين.					
2	الأنظمة والقوانين الخاصة بالصحة والسلامة المهنية واضحة لدى جميع العاملين					
3	تشمل الأنظمة والقوانين الخاصة بالصحة والسلامة المهنية جميع إجراءات العمل					
4	هنالك عقوبات صريحة في حق المخالفين لأنظمة وقوانين الصحة والسلامة المهنية.					
أدوات الصحة والسلامة المهنية						
5	يتم توفير جميع وسائل الصحة و السلامة المهنية للعاملين في مواقع العمل					
6	تقوم الجهات المختصة بتدريب العاملين على كيفية استخدام وسائل الصحة والسلامة المهنية					
7	يتم فحص أجهزة ووسائل الصحة والسلامة المهنية بشكل دوري للتأكد من فعاليتها					
8	هنالك استجابة سريعة من قبل الجهات المختصة في حال تعطل أي وسيله من وسائل الصحة والسلامة المهنية					

الرقم	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التدريب						
9	هنالك خطه تدريبيه سنوية يتم تطبيقها حول إجراءات الصحة والسلامة المهنية					
10	مخرجات عملية تدريب العاملين تضمن تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية					
11	تتنوع الدورات التدريبية في مجال الصحة والسلامة المهنية وفقاً لاختصاصات العاملين وأدوارهم الوظيفية					
12	هنالك آلية قياس لمدى الاستفادة من عملية تدريب العاملين على إجراءات الصحة والسلامة المهنية					
التوعية والإرشاد						
13	يتم وضع تعاميم وتعليمات إرشاديه عن المخاطر والحوادث التي يمكن وقوعها					
14	يتم تحديث اللوائح والتعليمات الارشاديه الخاصة بالصحة والسلامة المهنية					
15	تشمل لوائح وتنظيمات الصحة والسلامة المهنية جميع مواقع العمل					
16	يلتزم العاملون بما تنص عليه لوائح وإرشادات الصحة والسلامة المهنية في مواقع					

الرقم	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	عملهم					
الرقابة والتفتيش						
17	هنالك جهة رقابية تختص في متابعة تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية					
18	تقوم الجهات الرقابية بقياس فعالية إجراءات الصحة والسلامة المهنية					
19	هنالك زيارات ميدانيه للجهات الرقابية بشكل دائم لمتابعة التزام العاملين بإجراءات الصحة والسلامة المهنية					
20	يتم تحرير الحالات المخالفة لإجراءات الصحة والسلامة المهنية وفرض عقوبات على هذه المخالفات					

المحور الثاني: المنظمة المتعلمة

الأداء التنظيمي

21	تسعى إدارة الشركة إلى تحقيق الأداء المتميز					
22	تعتمد الشركة على أداء العاملين في تحقيق أهدافها وخططها					
23	توفر الشركة بيئة عمل مناسبة وصحية للعاملين					
24	تعمل الشركة على تخفيض تكاليف العمليات					

الرقم	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الإنتاجية ومنع هدرها					
25	تعمل الشركة على تحسين جودة العمليات					
26	تلتزم الشركة بتنفيذ الخطط والبرامج ضمن المدد الزمنية المحددة					
27	تخطط الشركة لاستثمار مواردها بالشكل الأمثل					

إدراك العملاء للمسئولية الاجتماعيه CSR
لشركات الاتصالات بالمملكة وعلاقته بولائهم لتلك الشركات

د. وائل جمال الكايد

جامعة العلوم الاسلامية العالمية/ كلية المال والاعمال

الملخص:

ان شركات الاتصال العاملة في الاردن تلعب دورا مهما في الاقتصاد الاردني ومن اهمية هذا الدور قام الباحث باجراء هذه الدراسة لاكتشاف مدى فهم العملاء لممارسات المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات الاتصالات العاملة في الأردن وولائهم لهذه الشركات. لقد قام بتوزيع استبيان لهذه الدراسة إلى 204 مستجيباً يتعاملون مع شركات الاتصالات العاملة في الأردن تبينت نتائج هذه الدراسة التي استخدمت مقاييس ليكرت باستخدام التحليل الوصفي والارتباط لتحليل فهم العملاء وولاءهم تجاه شركات الاتصالات العاملة في الأردن والتي تمارس المسؤولية الاجتماعية. وعند تحليل 204 استبيان حيث كانت جميعها مناسبة للتحليل اظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha\leq$ 0.05.) في فهم العميل بممارسات المسئولية الاجتماعية في شركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات الدراسة الحالية ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha\leq$ 0.05.) في ولاء العملاء نحو شركات الاتصالات ، واظهرت أيضًا وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha\leq$0.05) بين العملاء وبين المسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات وولائهم لهذه الشركات. يجب أن تتحسن شركات الاتصالات باستمرار لتحقيق مستوى عال من المسئولية الاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق ولاء أكبر من عملائها. على شركات الاتصالات القيام بما هو ضروري لرفع مستوى فهم العملاء بالمسؤولية الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الأجتماعية ، ادراك العملاء ، شركات الاتصالات، ولاء العملاء، الأردن

مقدمة:

ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات باستخدام العملاء والموظفين والمديرين وغير ذلك ويتعلق بنظريات أخلاقيات الأعمال التجارية بدلاً من الربح وحده. لقد قدمت مراجعات مكثفة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات (القضايا الاجتماعية) نتائج غير متناسقة في أبحاث سابقة (Thuy and Hau 2016) وكولويل وآخرون. (2017) أشار إلى أن الربح وحده لم يعد ملائماً كوسيلة تمكن المنظمات العالمية من تحقيقها في هذه الأيام: تحتاج هذه المنظمات إلى إظهار التزام واضح بالمسؤولية الاجتماعية من أجل الازدهار. (ستاينر وشتاينر 2005) قائمة المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تبدأ أولاً بجني الأرباح ؛ ثانياً ، من واجب الشركات تصحيح تأثيرها الاجتماعي السلبي من خلال استيعاب هذه التأثيرات على المجتمع ؛ ثالثًا ، المسؤوليات الأساسية للشركات تجاه العملاء. هذه النظرة المفاهيمية نفسها من الأبحاث السابقة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات تقدمها (Maignan & Ferrell 2007). كما أن ولاء العملاء هو الهدف الأساسي لأي شركة ، وخاصة في الوقت الحاضر مع نمو قوي في السوق ، فضلاً عن كونه أساسًا حيويًا للميزة التنافسية في السوق المستدامة (Chung، Yu، Choi & Shin، 2015). يمكن تعريف الولاء على أنه الالتزام المطلق للعميل بالمنظمة وعلاقته الجيدة بالعلامة التجارية ، وهو أمر غير محتمل (ماهيشواري ، لودورفوس ، وجاكوبسن ، 2014 ، ص 16) وهذا يعني أن الشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تتأثر بشكل إيجابي من خلال ولاء العملاء

مشكلة الدراسة:

وقد لاحظ الباحث ضعف اهتمام منظمات الأعمال بالمسئولية الاجتماعية بشكل عام في المملكة، وذلك استناداً لعدم توفر أية معلومات أو احصائيات تظهر مدى قيام منظمات الأعمال في المملكة بمسئوليتها الاجتماعية.

إن ضعف الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية بشكل عام في المملكة شجع الباحث على إجراء بحثه في التعرف على علاقة المسئولية الاجتماعية بولاء المستهلك، آملاً أن تفيد نتائجها منظمات الأعمال في المملكة وزيادة الوعي والاهتمام من هذه الشركات بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

أسئلة الدراسة

يتحدد السؤال الرئيس في هذا البحث كالتالي (ما مدى إدراك العملاء للمسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات بالمملكة، وعلاقته بولائهم لتلك الشركات ؟)

ويتفرع من التساؤل الرئيس، مجموعة من الأسئلة يسعى البحث للإجابة عليها:

1. هل هناك فروق في إدراك العملاء للمسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات في الأردن وفقاً لمتغير الشركة التي يتعامل معها؟
2. هل هناك فروق في إدراك العملاء للمسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات في الأردن وفقاً لمتغير العمر؟
3. هل هناك فروق في إدراك العملاء للمسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات في الأردن وفقاً لمتغير مستوى الدخل؟
4. هل هناك فروق في إدراك العملاء للمسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات في الأردن وفقاً لمتغير عدد سنوات التعامل مع الشركة؟
5. هل هناك فروق في ولاء العملاء لشركات الاتصالات في الأردن وفقاً لمتغير الشركة التي يتعامل معها؟
6. هل هناك فروق في ولاء العملاء لشركات الاتصالات في الأردن وفقاً لمتغير العمر؟
7. هل هناك فروق في ولاء العملاء لشركات الاتصالات في الأردن وفقاً لمستوى الدخل؟

8. هل هناك فروق في ولاء العملاء لشركات الاتصالات في الأردن وفقاً لمتغير سنوات التعامل مع الشركة؟
9. هل هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات في الأردن وولاء العملاء؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى إدراكالعملاء للمسئولية الاجتماعيةفي شركات الاتصالات في الأردن.
2. معرفة العلاقة الارتباطية بين ادراك العملاء للمسئولية الاجتماعيه لشركات الاتصالات في الأردن وولائهم لتلك الشركات.
3. معرفة الفروق في ادراك العملاء للمسئولية الاجتماعيه لشركات الاتصالات وولائهم لتلك الشركات طبقاً لمتغيرات (الشركة التي يتعامل معها- العمر- مستوى الدخل- عدد سنوات التعامل مع الشركة).
4. التعرف على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات في الأردن وولاء العملاء لها.

أهمية الدراسة.

من خلال مراجعة الكتب والدراسات التي عنيت بكل من مفهومي المسئولية الاجتماعية وولاء المستهلك، تبين أن مفهوم المسئولية الاجتماعية انتشر انتشاراً كبيراً حيث أصبح أكثر المفاهيم رواجاً في بيئة منظمات الأعمال، وتتأثر اتجاهات المتعاملين مع هذه المنظماتبمدى تطبيقها للمسئولية الاجتماعية والتزامها بها، ويمكن إبراز أهمية الدراسة من ناحيتين:

من الناحية النظرية : يتناول هذا البحث جانبي المسئولية الاجتماعية للشركات والولاء وهي تعد من الدراسات القليلة على حد علم الباحث تناولت هذين المتغيرين عربياً. بالإضافة إلى محاولة للعمل على إثراء البحوث العلمية الخاصة بعلم نفس المستهلكللوصول إلى نتائج موضوعية ومعبرة مستمدة من واقع المجتمع الأردني.

أما من الناحية التطبيقية : فتتمثل في الاستفادة من النتائج المتحصل عليها، وتقديم الاقتراحات والتوصيات والنصائح للقائمين على منظمات الأعمال وتوجيه معرفتهم للاستفادة من تخصص علم نفس المستهلك في التسويق، بالاضافة إلى حث منظمات الاعمال على تفعيل دور المسئولية الاجتماعية في اعمالها وايضاح دورها في تحقيق ولاء المستهلكين .

إن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي لمنظمات الأعمال هو استثمار يعود على تلك المنظمات بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بينها وبين والمجتمعات المتعاملة معها، كما يزيد من انتماء وولاء المستفيدين من هذه المنظمات.

الدراسات السابقة:

بينت دراسة يونس (2010) أن التحول لاقتصاد السوق المفتوح، يتطلب ضرورة أن تتحمل منظمات الأعمال مسؤولياتها الاجتماعية، تبعاً لقيادتها للنشاط الاقتصادي، خاصة مع تتابع الأزمات والسلبيات الكثيرة في المجتمع، ورغم وجود فرص كثيرة لتحقيق ذلك إلا أنه ما زال هناك الكثير من التحديات والصعوبات في تطبيق تلك المنظمات لمسئولياتها الاجتماعية.

وقد جاء في دراسةالأسرج (2012) أن تقييم منظمات الأعمال لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المنظمات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، إذ ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتقنية والإدارية غير العالم، وفي مقدمتها المسؤولية الاجتماعية.

كما أظهرت دراسة الغدير (2011) أنه نتيجة لارتفاع وعي وإدراك المستهلكين والمتعاملين مع منظمات الأعمال فقد أصبح الاهتمام بهم وجذبهم والابقاء عليهم كعملاء وزبائن من الأمور الهامة التي يجب على تلك المنظمات العمل بها، من خلال الإلمام بالجوانب النفسية والسلوكية والاجتماعية لديهم، لزيادة رضاهم عن تلك المنظمات وتبنيهم لها، وبالتالي الوصول بهم إلى درجة ولاء مرتفع.

ومن ناحية أخرى فقد أظهرت العديد من الدراسات أهمية ولاء المستهلك لما تقدمه منظمات الأعمال من منتجات مختلفة، إذ بينت نتائج دراسة (الخشروم وعلي، 2011) أن تحقيق ولاء المستهلك لعلامة تجارية أو لمؤسسة ما يجعله مستعداً لدفع سعر أعلى مقابل الخصائص التي تميز تلك العلامة أو المؤسسة، في حين لن يكون مستعداً لدفع سعر أعلى في حال عدم توافر الولاء لهذه العلامة أو المؤسسة وأنه سيكون مستعداً للتحول للعلامات الأخرى دون انتظار.

أما دراسة (الرواشده، 2010) فقد أوضحت أن ولاء المستهلك واستمراريته في شراء ما تقدمه منظمات الأعمال من خدمات، والحديث عن تلك الخدمات بإيجابية يؤدي إلى المساهمة في زيادة العوائد المالية لتلك المنظمات وتعظيم أرباحها. وبينت كذلك دراسة (صالح، 2010) أن الولاء نحو العلامات التجارية لمنتجات منظمات الأعمال وخدماتها يعد مؤشراً مهماً على نجاح تلك المنظمات في تقديم منتجات تتوافق مع حاجات ورغبات المستهلكين.

مصطلحات الدراسة

1. **الإدراك**

التعريف اللغوي: جاء في معجم المعاني أن الإدراك من المصدر (درك)، وأدرك فلان أي بلغ علمه أقصى الشيء، أَدْرَكَ هَدَفَهُ : وَصَلَ إِلَيْهِ ، بَلَغَهُ ، نَالَهُ . وأدرك المعنى بعقله : فَهِمَه وتَصَوَّره، عقله على الوجه الصحيح " رَجُلٌ مُدْرِكٌ لما يقول." والإدراك هو فهم الشيء وتصوره.(معجم قاموس المعاني، 2010)

التعريف الاصطلاحي: عرف محادين (2009:12) الإدراك على أنه : " مدى وعي الإنسان بما حوله من الأشياء والأحداث باستخدام الحواس"، كما عرف العتوم (2007: ص21) الإدراك على أنه : "العملية العقلية التي نعرف بواسطتها العالم الخارجي الذي ندركه وذلك عن طريق المثيرات الحسية المختلفة ولا يقتصر الإدراك على مجرد إدراك الخصائص الطبيعية للأشياء المدركة ولكن يشمل إدراك المعنى والرموز التي لها دلالة بالنسبة للمثيرات الحسية.

2. **المسئولية الاجتماعية**

التعريف اللغوي: جاء في معجم المعاني أن كلمة مَسؤوليّة: (اسم) مصدر صِنَاعِيٌّ مِنْ مَسْؤُولٌ، ومَسؤوليّة : حالُ أو صفةُ مَنْ يُسْأَلُ عن أَمْرٍ تقع عليه تبعَتُه، ومسؤولية الاجتماعية: إلتزام شركة بممارسة نشاطها بشكل لا يضرّ بعملائها أو بالمجتمع ككلّ وتكريس جزء من مواردها لتعزيز الجهود الوطنية. (معجم قاموس المعاني، 2010)

التعريف الاصطلاحي: عرف وهيبة (2011: 3) المسئولية الاجتماعية على أنها: "طريقة عمل المؤسسة والتي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة بشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات وتستخدم هذه المشاريع تسويقياً لتحسين صورة الشركة من خلال إضفاء الصبغة الأخلاقية عليها وزيادة مصداقيتها مما يؤدي إلى زيادة أرباحها"

التعريف الإجرائي: يعرف الباحث المسئولية الاجتماعية إجرائياً على أنها معرفة عملاء شركات الاتصالات في الأردن لمفهوم المسئولية الاجتماعية،الذي تعبر عنه الدرجة الكلية التي يحصل عليها المفحوص من خلال استجاباته على مقياس عامله محسن ناجي(2010م) للمسئولية الاجتماعية للشركات والمطبق في هذه الدراسة.

ولاء المستهلك

التعريف اللغوي: جاء في معجم المعاني أن كلمة الْوَلاَء تعني الطَّاَعَة وَالإِخْلاَص، وتأتي بمعنى النصرة والمحبة، من المصدر (ولي)، أما كلمة المستهلك فهي من الفعل إِستَهلَكَ يستهلك ،استهلاكًا ، فهو مُستهلِك ، والمفعول مُستهلَك، واِسْتَهْلَكَ المالَ : أَنْفَقَهُ، واستهلك الطَّعامَ : تناوله، واستهلك: استنفده وأفرغه. وولاء المستهلك تعني الطاعة والاخلاص لمنتج أو خدمة معينة يستهلكها.(معجم قاموس المعاني، 2010)

التعريف الإصطلاحي: عرف منسي (2007: 13) ولاء المستهلك على أنه : " التزام المستهلك بمنتج الشركة واعتزازه بامتلاكه منتج الشركة واستخدامه وافتخاره بذلك لما يقوم به منتج الشركة من إشباع كافة النواحي المادية والعاطفية والاجتماعية والتعبير عن الذات، وينتج عن هذا الحب والاعتزاز الكلمة الطيبة التي يذكرها العميل للمحيطين به عن منتج الشركة بجانب تكرار شرائه وزيادة حجم تعامله بغض النظر عن مدى ارتفاع أو انخفاض الأسعار. كما عرفه (علي، 2009: 37) على أنه: "تعبير عن العملية التي يقوم فيها المستهلك بتكرار عمليات الشراء والتعامل مع المؤسسة، ويعبّر فيها عن رضاه عن المنتج والخدمة المقدمة له".

التعريف الإجرائي: يعرف الباحث ولاء المستهلك إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليها المفحوص من خلال إجابات المتعاملين مع شركات الاتصالات على فقرات مقياس الولاء المستخدم في الدراسة، الذي قننه علي و أراش (Ali &Arash، 2011)، وعربه الباحث.

فرضيات الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات(الشركة التي يتعامل معها- العمر- عدد سنوات التعامل مع الشركة- مستوى الدخل).

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ولاء العملاء لشركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات(الشركة التي يتعامل معها– العمر– عدد سنوات التعامل مع الشركة– مستوى الدخل).
3. لا توجدعلاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وولاءهم لتلك الشركات؟

منهجة الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الإرتباطي لمناسبته لطبيعتها وأهدافها وأسئلتها، وتم الحصول على المعلومات المناسبة لهذا المنهج من خلال أدوات الدراسة المتمثلة بمقياسي: (المسئولية الاجتماعية، وولاء المستهلك).

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع عملاء شركات الاتصالات في الأردن،تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من هؤلاء العملاء بواقع (204) عميلاً.

خصائص عينة البحث.

شركة الاتصالات التي يتم التعامل معها

جدول (1)

توزيع أفراد العينة وفق متغير شركة الاتصالات التي يتعاملون معها

شركة الاتصالات	التكرار	النسبة
شركة زين	51	٪25.0
شركة أورانج	132	٪64.7
شركة أمنية	21	٪10.3
المجموع	204	٪100

من الجدول السابق يتضح أن معظم أفراد العينة يتعاملون مع شركة أورانج، حيث بلغ عددهم (132) فرداً، شكلوا ما نسبته (64.7٪) من إجمالي المتعاملين مع شركات الاتصالات، يليهم المتعاملين مع شركة زين وبواقع (51) فرداً مشكلين بذلك ما نسبته (25٪)، ويليهم في المرتبة الأخيرة المتعاملين مع شركة أمنية، حيث بلغ عددهم (21) فرداً، شكلوا ما نسبته (10.3٪).

جدول (2)

توزيع أفراد العينة وفق متغير عدد سنوات التعامل مع الشركة

عدد سنوات التعامل مع الشركة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	41	٪20.1
أقل من 10 سنوات	81	٪39.7
أقل من 15 سنة	63	٪30.9
أقل من 20 سنة	18	٪8.8
أقل من 25 سنة	1	٪0.5
المجموع	204	٪100

من الجدول السابق يتضح أن هناك ما نسبته (39.7٪) من أفراد العينة يتعامل مع الشركة لمدة تقل عن 10 سنوات، وأقل من 5 سنوات بنسبة مئوية (20.1٪)، ثم يأتي أفراد العينة من يتعامل مع الشركة أقل من 15 سنوات بنسبة مئوية (30.9٪) ، ثم يأتي أفراد العينة من يتعامل مع الشركة أقل من 20 سنوات بنسبة مئوية (8.8٪) ، ثم يأتي أفراد العينة من يتعامل مع الشركة أقل من 25 سنوات بنسبة مئوية (0.5٪).

جدول (3)

توزيع أفراد العينة وفق متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	12	٪5.9
من 25 – أقل من 30 سنة	59	٪28.9
من 30 سنة فأكثر	133	٪65.2
المجموع	204	٪100

من الجدول السابق يتضح أن معظم أفراد العينة كانت أعمارهم أكثر من 30 سنة، حيث بلغ عددهم (133) فرداً، مشكلين بذلك ما نسبته (65.2٪) من كامل العينة، يليهم من هم ضمن الفئة العمرية (من 25 – أقل من 30 سنة) وبنسة وصلت إلى (2.9٪)، ويليهم من هم ضمن الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) وبنسبة (5.9٪).

جدول (4)

توزيع أفراد العينة وفق متغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة
أقل من 300 دينار	50	٪24.6
من 300 – أقل من 800	109	٪53.4
800 دينار فأكثر	44	٪21.6
مجموع	203	٪99.5
لم يذكر	1	٪0.5
المجموع	204	٪100

من الجدول السابق يتضح أن معظم أفراد العينة كانت دخولهم تتراوح ما بين (500 – أقل من 800 دينار)، حيث بلغ عددهم (109) أفراد، شكلوا ما نسبته

(53.4٪)، يليهم من هم ضمن فئة الدخل (أقل من 300 دينار) وبنسبة (24.6٪)، يليهم ذوي الفئة الدخلية (800 دينار فأكثر) وبنسبة (21.6٪).

أدوات الدراسة.

استخدم الباحث أداتين في البحث الحالي، وهما:

1- مقياس المسئولية الاجتماعية

هو مقياس قننته وعربته الباحثة (الدكتورة عاملة محسن أحمد ناجي، 2011م)، وقام الباحث بتعديل بعض العبارات لتناسب أهداف بحثه، ويقيس مستوى إدراك المسئولية الاجتماعية ومدى التزام شركات الاتصالات بهذه المسئولية. ويتكون المقياس من (16) فقرة فرعية، موزعة على أربعة محاور تتضمن:

1. المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية الخيرية لشركات الاتصالات.
2. المحور الثاني: المسؤولية الاقتصادية لشركات الاتصالات.
3. المحور الثالث: المسؤولية القانونية لشركات الاتصالات.
4. المحور الرابع: المسؤولية الأخلاقية لشركات الاتصالات.

صدق وثبات المقياس

أولاً- صدق المقياس : تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين، حيث قاموا بتعديله وتدقيقه وإضافة بعض الفقرات وحذف بعضها، حتى وصل إلى صورته النهائية .

كما قام الباحث بالتحقق من صدق المقياس من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة لكل عبارة تنتمي لكل محور والدرجة الكلية لهذا المجال الذي تنتمي إليه، وأيضاً معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة وإجمالي الاستبانة، وتم استخدام لذلك برنامج (SPSS) والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (5)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المقياس الأول: ادراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.563**	0.01	8	0.589**	0.01
2	0.590**	0.01	9	0.654**	0.01
3	0.441**	0.01	10	0.683**	0.01
4	0.502**	0.01	11	0.714**	0.01
5	0.112	0.01	12	0.694**	0.01
6	0.433**	0.01	13	0.697**	0.01
7	0.464**	0.01	14	0.660**	0.01

يتضح من الجدول السابق بعض كل عبارات المجال ارتبطت بالدرجة الكلية للمحور ارتباطاً دال عند مستوي (0.01) ما عدا العبارة رقم (5)، مما يدل على الصدق الداخلي للمحور، أي أن كل عبارة من عبارات المقياس تعد صادقة لما وضعت لقياسه، وتحقق الهدف منها في الدراسة.

ثالثاً : ثبات المقياس إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات في الدارسة الحالية:

قام الباحث بحساب ثبات المقياس وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وكانت النتائج كما يلي:

جدول(6)

حساب ثبات مقياس ادراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات (ن=204)

المجال	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
مقياس ادراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات	14	0.833

يتضح من الجدول السابق ان معامل ثبات مقياس إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات (0.833) وهو معامل ثبات مرتفع.

1- مقياس ولاء المستهلك

هـو مقيـاس قننـه علـي و أراش(Ali &Arash،2011) اللـذين اعتمـدا علـى مجموعة من مقاييس الولاء لكل من :

(Chaudhuri and Holbrook، 2001)- (Foster and Cadogan، 2000)- (McMullan، 2005)- (Pedersen and Nysveen ، 2001)- (Soderlund، 1998)- (Wong and Sohal، 2003)- (Butcher et al. 2001)- (Wong، 2004) – (Colwell et al. 2009)- (Thuy and Hau، 2010)- (Kassim and Abdullah (2010).

حيث صممنا مقياس من خلال ذلك، مكون من (15) فقرة.

صدق وثبات المقياس

أولاً- صدق المقياس: قام الباحث بتعريب المقياس وترجمته لدى مكتب متخصص، وتم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين، وتم تعديل فقرات المقياس لتصبح (17) فقرة.

كما قام الباحث بالتحقق من صدق المقياس من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة لكل عبارة تنتمي لكل محور والدرجة الكلية لهذا المجال الذي تنتمي إليه، وأيضاً معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة وإجمالي الاستبانة، وتم استخدام لذلك برنامج (SPSS) والجداول التالية توضح ذلك:

جدول(7)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المقياس الثاني: ولاء العملاء لشركات الاتصالات في الدارسة الحالية

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.666**	0.01	10	0.599**	0.01
2	0.633**	0.01	11	0.692**	0.01
3	0.635**	0.01	12	0.568**	0.01
4	0.634**	0.01	13	0.692**	0.01
5	0.565**	0.01	14	0.528**	0.01
6	0.565**	0.01	15	0.549**	0.01
7	0.575**	0.01	16	0.734**	0.01
8	0.561**	0.01	17	0.558**	0.01
9	0.567**	0.01			

يتضح من الجدول السابق ارتباط جميع عبارات المجال بالدرجة الكلية للمحور ارتباط دالاً عند مستوي (0.01) مما يدل على الصدق الداخلي للمحور، أي أن كل عبارة من عبارات المقياس تعد صادقة لما وضعت لقياسه، وتحقق الهدف منها في البحث.

ثانياً : ثبات مقياس ولاء العملاء لشركات الاتصالات في الدارسة الحالية :

وقد قام الباحث بحساب ثبات المقياس وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وكانت النتائج كما يلي:

جدول(8)

حساب ثبات مقياس ولاء العملاء لشركات الاتصالات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (ن=204)

المجال	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
مقياس ولاء العملاء لشركات الاتصالات	17	0.892

يتضح من الجدول السابق أن معامل ثبات مقياس ولاء العملاء لشركات الاتصالات (0.892) وهو معامل ثبات مرتفع.

الأساليب الاحصائية المستخدمة.

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ثم استخدام الأساليب الاحصائية التالية :

1- معامل ارتباط بيرسون، للتأكد من صدق الاتساق الداخلى للإستبانة، بإيجاد قيمة هذا المعامل بين كل مجال والدرجة الكلية للإستبانة، بالاضافة إلى استخدامه في قياس الارتباط والعلاقة بين ادراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وولاءهم لتلك الشركات.

2- اختبار كرونباخ ألفا، للتأكد من ثبات المقاييس.

3- تحليل التباين أحادى الاتجاه One-Way ANOVA لحساب قيم (ف) لدلالة الفروق بين متوسطات المستويات المختلفة.

عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

نتائج الفرضية الثانية وتفسيرها

لاتوجد فروق ذات دلالةإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إدراك العملاءللمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات (الشركة التي يتعامل معها- العمر- عدد سنوات التعامل مع الشركة- مستوى الدخل).

لاختبار هذه الفرضية، قام الباحث بحساب تحليل التباين لبيان الفروق بين متوسطات أفراد العينة، والحصول على النتائج الموضحة في الجداول التالية:

جدول (9)

تحليل التباين لحساب الفروق فيإدراكالعملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات تعزى لمتغير (الشركة التي يتعامل معها)

إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	166.358	2	83.179	1.013	0.365
داخل المجموعات	16502.402	201	82.102		
المجموع	16668.760	203			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة تعزى لمتغير (الشركة التي يتعامل معها)، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.365) والتي تشير إلى نسبة خطأ أعلى من نسبة الخطأ المقبول به إحصائياً. وهذا

يعني أنه وعلى الرغم من أن درجة الولاء لدى العملاء ترتفع بارتفاع إدراكهم لمستوى المسؤولية الاجتماعية المتحقق في الشركة التي يتعاملون فيها، إلا الشركة التي يتعاملون بها بحد ذاتها لا تؤثر في مستوى إدراكهم لما تقوم به من مسؤولية اجتماعية.

أي أن إدراك العملاء للمسؤولية الاجتماعية وما تقوم به شركات الاتصالات لتحقيق مستوى معين من ذلك، لا يتأثر بنوع الشركة التي يتعاملون بها أو اسمها التجاري.

أن ما تقوم به الشركة من تطبيق للمسؤولية الاجتماعية هو ما يؤثر على مستوى إدراك العملاء لمستوى هذا التطبيق، بغض النظر عن الاسم التجاري لهذه الشركة ومدى تعامل المستهلكين معها.

جدول(10)

تحليل التباين لحساب الفروق فيإدراكالعملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات تعزى لمتغير (عدد سنوات التعامل مع الشركة)

إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	73.849	4	18.462	0.221	0.926
داخل المجموعات	16594.911	199	83.329		
المجموع	16668.76	203			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات افراد العينة تعزى لمتغير (عدد سنوات التعامل مع الشركة). حيث بلغت مستوى الدلالة (0.926) والتي تشير إلى نسبة خطأ أعلى من نسبة الخطأ المقبول به إحصائياً. وهذا يعني أنه مهما بلغت عدد سنوات التعامل مع الشركة قليلة كانت أم كبيرة فإن ذلك لا يؤثر على مستوى إدراك العملاء العينة لمستوى المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات، إذ تتماثل مستويات إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية على الرغم من اختلاف عدد سنوات التعامل مع شركات الاتصالات.

جدول (11)

تحليل التباين لحساب الفروق فيإدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات تعزى لمتغير (العمر)

إداراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	220.16	3	73.339	0.892	0.446
داخل المجموعات	16448.744	200	82.244		
المجموع	16668.76	203			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة تعزى لمتغير (العمر)، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.446) والتي تشير إلى نسبة خطأ أعلى من نسبة الخطأ المقبول به إحصائياً. وهذا يعني أن مستوى إدراك

العملاء لمستوى المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات متماثل ولا يختلف باختلاف فئاتهم العمرية.

جدول (12)

تحليل التباين لحساب الفروق فيإدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات تعزى لمتغير (مستوى الدخل)

إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	147.463	3	49.154	0.593	0.620
داخل المجموعات	16502.725	199	82.928		
المجموع	16650.187	202			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات افراد العينة تعزى لمتغير (مستوي الدخل). حيث بلغت مستوى الدلالة (0.620) والتي تشير إلى نسبة خطأ أعلى من نسبة الخطأ المقبول به إحصائياً وهذا يعني أن مستوى إدراك العملاء لمستوى المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات متماثل ولا يختلف باختلاف مستويات دخولهم. أي لا يؤثر مستوى الدخل، مرتفعاً كان أم منخفضاً، على مستوى إدراك العملاء لمستوى المسؤولية الاجتماعية لدى شركات الاتصالات التي يتعاملون معها.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجداول (9-12) يمكن قبول الفرضية الصفرية الأولى والتي تنص على : أنه (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات(الشركة التي يتعامل معها- عدد سنوات التعامل مع الشركة- العمر- مستوى الدخل)

نتائج اختبار الفرضية الثانية وتفسيرها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ولاء العملاء لشركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات(الشركة التي يتعامل معها- العمر- عدد سنوات التعامل مع الشركة- مستوى الدخل).

لاختبار هذه الفرضية، قام الباحث بحساب تحليل التباين لبيان الفروق بين متوسطات أفراد العينة، والحصول على النتائج الموضحة في الجداول التالية:

جدول(13)

تحليل التباين لحساب الفروق في ولاء العملاء لشركة الاتصالات تعزى لمتغير (الشركة التي يتعامل معها)

ولاء العملاء لشركة الاتصالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	66.134	2	33.067	0.204	0.851
داخل المجموعات	32512.469	201	161.754		
المجموع	32578.608	203			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات افراد العينة تعزى لمتغير (الشركة التي يتعامل معها). حيث بلغت مستوى الدلالة (0.851) والتي تشير إلى نسبة خطأ أعلى من نسبة الخطأ المقبول به إحصائياً، وهذا يعني أن مستويات ولاء العملاء لشركات الاتصالات متماثل ولا يختلف باختلاف الشركة التي يتعاملون بها.

جدول (14)

تحليل التباين لحساب الفروق في ولاء العملاء لشركة الاتصالات تعزى لمتغير (عدد سنوات التعامل مع الشركة)

ولاء العملاء لشركة الاتصالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	965.535	4	241.348	1.59	0.198
داخل المجموعات	31613.06	199	158.860		
المجموع	32578.6	203			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة تعزى لمتغير (عدد سنوات التعامل مع الشركة). حيث بلغت مستوى الدلالة (0.198) والتي تشير إلى نسبة خطأ أعلى من نسبة الخطأ المقبول به إحصائياً. وهذا يعني أنه مهما بلغت عدد سنوات التعامل مع الشركة قليلة كانت أم كبيرة فإن ذلك لا يؤثر على مستوى ولاء العملاءلشركة الاتصالات، إذ تتماثل مستويات ولائهم على الرغم من اختلاف عدد سنوات التعامل مع شركات الاتصالات.

جدول (15)

تحليل التباين لحساب الفروق في ولاء العملاء لشركة الاتصالات تعزى لمتغير (العمر)

ولاء العملاء لشركة الاتصالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	135.538	3	45.179	0.279	0.841
داخل المجموعات	32443.06	200	162.215		
المجموع	**32578.60**	**203**			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات افراد العينة تعزى لمتغير (العمر). حيث بلغت مستوى الدلالة (0.841) والتي تشير إلى نسبة خطأ أعلى من نسبة الخطأ المقبول به إحصائياً. وهذا يعني أن درجة ولاء العملاء لشركات الاتصالات متماثل ولا يختلف باختلاف فئاتهم العمرية.

جدول (16)

تحليل التباين لحساب الفروق في ولاء العملاء لشركة الاتصالات تعزى لمتغير (مستوى الدخل)

ولاء العملاء لشركة الاتصالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
بين المجموعات	**195.118**	**3**	**0.65.039**	**0.400**	**0.753**
داخل المجموعات	**32353.571**	**199**	**162.581**		
المجموع	**32548.69**	**202**			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات افراد العينة تعزى لمتغير (مستوي الدخل). حيث بلغت مستوى الدلالة (0.753)

والتي تشير إلى نسبة خطأ أعلى من نسبة الخطأ المقبول به إحصائياً وهذا يعني أن درجة ولاء العملاء أفراد العينة لشركات الاتصالات متماثل ولا يختلف باختلاف مستويات دخولهم. أي لا يؤثر مستوى الدخل، مرتفعاً كان أم منخفض، على درجة ولاء العملاء لشركات الاتصالات التي يتعاملون معها.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجداول(13-16)، يمكن قبول الفرضية الصفرية الثانية والتي تنص على : (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ولاء العملاء لشركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات(الشركة التي يتعامل معها– العمر- عدد سنوات التعامل مع الشركة- مستوى الدخل)

نتائج الفرضية الثالثة وتفسيرها.

لا توجدعلاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وولاءهم لتلك الشركات

قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين درجات العملاء على مقياس إدراك المسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات والدرجات على مقياس الولاء لشركات الاتصالات كما يلي:

جدول (17)

معامل ارتباط بين مقياس ادراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات ومقياس الولاء لشركات الاتصالات

	ادراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات	ولاء العملاء لشركات الاتصالات
ادراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات	1	0.617**
ولاء العملاء لشركات الاتصالات	0.617**	1

يتضح من الجدول السابق وجود ارتباطدال عند مستوى (0.01) بين مقياس إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وولائهم لهذه الشركات، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.62) وهو ارتباط قوي وطردي، وهذا يشير إلى أن شركات الاتصالات التي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية ولديها مستوى معين يدركه العملاء، سيؤدي إلى التأثير طردياً على درجة ولائهم لهذه الشركات، فكلما ارتفع مستوى المسؤولية الاجتماعية المدرك ارتفعت درجة الولاء لهذه الشركات.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما جاء في تعريف المسؤولية الاجتماعية لدى البكري (1996، ص14) على أنها عبارة عن مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها بوصفها جزءاً من إستراتيجياتها، ومن أهم هذه الاستراتيجات كسب ولاء العملاء والمحافظة عليهم.

كما انسجمت هذه النتيجة أيضاً مع ما جاء في (وهيبة، 2008) من أن المسؤولية الاجتماعية تمثلت جاوب أفعالا ًمع التغيرات الحاصلة فيحاجات المجتمع؛

ولها فوائد متعددة تتمثل في المردودالمادي من خلال مجموعة من العناصر يأتي في مقدمتها ولاء العملاء.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة رحيم وآخرون (Rahim،et،al،2011) والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة ودالة احصائياً بين السلوك الشرائى وأبعاد المسئولية الاجتماعية، الأخلاقية، الاقتصادية، القانونية. ويعد السلوك الشرائي مؤشراً عاماً على الولاء.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة النتائج التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات(الشركة التي يتعامل معها- عدد سنوات التعامل مع الشركة- العمر- مستوى الدخل).

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ولاء العملاء لشركات الاتصالات وفقاً لمتغيرات(الشركة التي يتعامل معها- العمر- عدد سنوات التعامل مع الشركة- مستوى الدخل).

3- توجدعلاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية لشركات الاتصالات وولاءهم لتلك الشركات.

التوصيات.

بناء على ما توصلت إليه نتائج البحث، يوصي الباحث بما يلي:

1. على شركات الاتصالات العمل على تحقيق مستوى مرتفع من المسؤولية الاجتماعية، وذلك للاندماج في مجتمعها وتحقيق أكبر ولاء من المتعاملين معها.

2. على شركات الاتصالات القيام بكل ما يلزم لكي ترفع درجة إدراك المتعاملين بمستوى المسؤولية الاجتماعية المتحققة لديها.
3. ضرورة فهم ودراسة وتحليل العناصر المكونة للمسؤولية الاجتماعية، باعتبار ذلك أحد أهم المرتكزات الهامة لضمان نجاح شركات الاتصالات وديمومتها.
4. اهتمام شركات الاتصالات بالموضوعية والاستقلالية والقدرة على مراعاة توازن المصالح، والتحقق من القدرة على العمل وإتقانه.

البحوث المقترحة

يقترح الباحث إجراء بحوث في المواضيع التالية:

1. المسؤولية الاجتماعية وأثرها على متغيرات أخرى، كرضا العميل ، والصورة الذهنية لها، وتحسن أدائها.
2. إجراء دراسة عن علاقة المسؤولية الاجتماعية بولاء العملاء على عينة أخرى، وفي مناطق أخرى من المملكة.
3. إجراء دراسة أخرى في مدى تأثير بعض المتغيرات على ولاء العميل لشركات الاتصالات، كجودة الخدمة اىلمقدمة وانخفاض الأسعار

المراجع العربية

- وهيبة، مقدم. (2011). دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- ناجي، عاملة محسن. (2010). أبعاد المسئولية الاجتماعية وأثرها على تحقيق الأهداف التسويقية في شركات الهواتف الخلوية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة العلوم المالية والمصرفية.
- منسي، عبد العاطي لاشين محمد. (2007). أثر مكونات الصورة الذهنية المدركة والفعلية على درجة ولاء المستهلك المصري للمنتجات المصرية بالمقارنة بمثيلاتها الأجنبية، مجلة المال والتجارة، جامعة السويس، العدد (22).
- محادين، سعيد خالد. (2009). مدخل إلى علم النفس، دار الرسالة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الغدير، حمد راشد. (2011م). العوامل المؤثرة على ولاء المستهلك الأردني للعلامات التجارية من سلع التسوق، دراسة ميدانية في أمانة عمان الكبرى، مجلة جامعة اليرموك، العدد (40)، المجلد (20).
- الرواشدة، فارس قاسم. (2010). أثر تحقيق ولاء المستهلك في تعظيم الأرباح في المؤسسات الخدمية في القطاع الخاص: دراسة ميدانية على الشركات الخاصة المساهمة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم التسويق.
- الخشروم، محمد وعلي، سليمان. (2011). أثر الفرق المدرك والجودة المدركة على ولاء المستهلك للعلامة التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد الرابع.
- الأسرج، حسين عبد المطلب. (2012). المسئولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد(23)، المجلد (16).

المراجع الأجنبية:

Arasli، H.، Salime، S.، and Salih، T (2005). Customer service quality in the Greek Cypriot banking industry.Emerald، 15 (1) 41-56

Butcher، K.، Sparks، B. & O'Callaghan، F. (2001).Evaluative and relational influences on service loyalty. International Journal of Service Industry Management، 12(4)، 310-327

Chen، M.S.، & Chang، P.L. (2012). Distribution channel strategy and efficiency performance of the life insurance industry in Taiwan. Journal of Financial Services Marketing، 15: 62 – 75.

Colwell، S.، Hogarth-Scott، A.، Jiang، D. & Joshi، A. (2017).Effects of organizational and serviceperson orientation on customer loyalty. Management Decision، 47(10)، 1489-1513

Chung،Ji-Eun،IKShin،"The Effects of CSR on Customer Satisfaction and Loyalty in China: The Moderating Role of Corporate Image،" Journal of Economics، Business and Management Vol.3،no.5،pp.542-547،2015

Davis، R.، Sajtos، L. &Chaudhri، A.A. (2011). Do consumers trust mobile service advertising? Contemporary Management، 7(4):245-269Mansi،

Foster، B.D. &Cadogan، J.W. (2000). Relationship selling and customer loyalty: an empirical investigation. Marketing Intelligence & Planning، 18(4)، 185-199

Kassim، N. & Abdullah، N.A. (2010). The effect of perceived service quality dimensions on customer satisfaction، trust، and loyalty in e-commerce settings - A cross cultural analysis. Asia Pacific Journal of Marketing & Logistics، 22(3)، 351-371

Keller، K.L. (1993). Conceptualizing، measuring، and managing customer-based brand equity. Journal of Marketing، 57(1)، 1-22

Krejcie، R.V.، & Morgan، D.W. (1970).Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement، 30، 607-610

Mahadin، Said Khaled. (2009). Introduction to Psychology، Dar Al Resala for Publishing and Distribution، Amman، Jordan

Maheshwari، V.، Lodorfos، G. & Jacobsen، S. (2014). Determinants of brand loyalty: A study of the experience-commitment-loyalty constructs. International Journal of Business Administration، 5(6):13

Maignan، I.، and Ferrell، O. C. (2007). Corporate social responsibility and marketing: an integrative framework. Journal of the Academy of Marketing Science، 32(1)، 3-19

الإدارة الإلكترونية بين الحتمية وتحديات المنافسة العالمية

الدكتورة فاطيمة عاشور

مديرية مخبر بحث المؤسسات الدستورية والنظم السياسية

المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة – الجزائر

ملخص:

إن ما توصل إليه التطور الحاصل في تكنولوجيات المعلومات والاتصال يعتبر ثورة حقيقية مست كل المجالات الحيوية، فأصبحنا أمام ضرورة تحول الخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية.

وقد جاءت هذه الضرورة لما تحققه الإدارة الإلكترونية من تبسيط للإجراءات الإدارية وتسهيل وتسريع عملية صنع القرار، وتمكين الإدارة من التخطيط بكفاءة وفعالية، وتقديم جودة للخدمات تمكنها من مواجهة تحديات المنافسة العالمية، وزيادة قدرة المؤسسات على التنافس مع غيرها وتحسين مستواها.

وفي هذه المداخلة سنحاول الوقوف على حتمية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ومدى فعالية هذه الأخيرة في مواجهة المنافسة العالمية.

الكلمات المفتاحية :

الإدارة الالكترونية، المنافسة العالمية، عالم الإدارة، الخدمات الالكترونية، الإدارة الحديثة ....

Abstract:

The development of information and communication technologies is a real revolution in all vital areas، and we have to turn traditional administrative services into electronic business and services.

The need for electronic management has streamlined administrative procedures، facilitated and accelerated decision-making، enabled the Department to plan efficiently and effectively، provided quality services to meet the challenges of global competition، and increased the ability of enterprises to compete and improve.

In this intervention we will try to identify the inevitability of the shift from traditional management to electronic management and its effectiveness in the face of global competition.

مقدمة:

إن ما يشهده العالم من نمو وتطور سريع في المعطيات المعرفية، وانتشار لشبكة الإنترنيت وإدخال تكنولوجيات المعلومات والحاسب الآلي، يعتبر ثورة حقيقية في عالم الإدارة.

هذه الثورة الحقيقية وضعتنا أمام حتمية مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية، وبالتالي ظهور ما يسمى بالإدارة الإلكترونية، التي تعمل على الارتقاء بالإدارة وتحقيق الإستخدام الأمثل للخدمات.

إن الإدارة الإلكترونية هي الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني الذي يساهم في الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهد.

وهي كذلك، إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنيت ومن دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإتمام إنجاز معاملاتهم، مع ما يتوافق من إهدار للوقت والطاقات والجهد.

فالإدارة الإلكترونية تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدى المفهوم التقليدي ، متمثلا في "**إتصل ولا تتنقل**".

كما تعتبر إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والمعنوية في إطار إلكتروني حديث[1].

([1])- محمد إبراهيم العراقي "الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين "المؤتمر الدولي لمركز البحوث والدراسات التنمية التكنولوجية الرياض 2000 ص 34.

وقـد أصـبح التحـول مـن الإدارة التقليديـة إلى الإدارة الإلكترونيـة حتميـة وضرورة ملحة لمواجهة تحـديات المنافسـة العالميـة، لمـا تـوفره الإدارة الإلكترونيـة مـن مزايا.

أهمية البحث :

يعد البحث في موضوع الإدارة الالكترونية من المواضيع الحديثـة الـتي يجـب أن تأخذ حقها من الدراسة ،فالموضوع أصبح بفـرض نفسـه بعـد دخـول التكنولوجيـات الحديثة جميع الميادين و التطور المتسارع الذي عرفته الحيـاة العامـة بعـد أن ربـط العـالم بشبكة الانترنت ، فأصبحت الحياة الالكترونية حتمية وليست اختيار ، لهـذا كـان مـن الضروري أن تساير جميـع الخـدمات هـذا التطـور خاصـة الإداريـة و الـتي تعـد قـوام المعاملات .فالإدارة الالكترونية فرضت نفسها على جميع الدول دون استثناء كما تعـد حتمية للبقاء أمام التنافس الحاصل في العالم لمن يقدم الخدمة بشروط أفضل و أسرع .

فالإدارة الالكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة بـدأ مـن إحـلال الآلة محل العامل في التخطيط و الرقابة بمساعة الحاسـوب ، إلى أن أصـبحت الانترنـت شبكات للأعمال ذات أبعاد تكنولوجيـة و تعـد الإدارة الإلكترونيـة إحـدى مفـاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة .

أهداف الدراسة :

يهدف البحث في موضوع الإدارة الالكترونية إلي إبراز مدى ضرورة الانتقال من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الإلكترونية لمواكبة المتغيرات العالمية الحاصلة ، والبحث في الوسائل و الآليات التي نلجأ إليها لتحول السليم و الناجح من الإدارة التقليدية إلى الالكترونية و الأثار الايجابية التي يحققها هذا التغير في نمط الإدارة ، وكذا إبراز ما تحققه الإدارة الالكترونية من مزايا .

إشكالية البحث :

سنتناول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على **الإشكالية التالية:**

ما مدى إلزامية اعتماد الإدارة الإلكترونية ، والضرورة التي تفرض ذلك لمواجهة العولمة ، و ما هي السبل و الأليات المعتمد عليها لتحقيق إدارة إلكترونية ؟وما المزايا التي تحققها الإدارة الالكترونية ؟.

وذلك من خلال اعتماد خطة العمل التالية:

مقدمة :

المبحث الأول: حتمية التحولمن إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية لاعتبارات نجاحها

- **المطلب الأول**: الإنتقال السليم من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية
- **المطلب الثاني**: متطلبات الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية
- **المبحث الثاني: فعالية الإدارة الإلكترونية في مواجهة تحديات العولمة**
- **المطلب الأول**: دواعي تبني الإدارة الإلكترونية
- **المطلب الثاني**: نتائج التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية
- **خاتمة**

المبحث الأول

حتمية التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية لاعتبارات نجاحها

إن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإلكترونية ليس خيارا وإنما أضحى حتمية تفرضها المتغيرات العالمية، ففكرة التعامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات نجاح الإدارة.

لقد فرض التقدم العلمي الحاصل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة، مطالبة مستمرة برفع جودة الخدمات وضمان سلامة العمليات والتقليص في النفقات والسرعة في اتخاذ القرار، هذه الأمور كلها وغيرها وضعتنا أمام حتمية مفادها تطوير الإدارة ومواكبتها للتغيرات العلمية الحاصلة.

وسنتناول من خلال هذا المبحث سبل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية بشكل سليم في المطلب الأول، ومتطلبات الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية في المطلب الثاني.

المطلب الأول

الانتقال السليم من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكات المعلومات و الاتصالات مما أحدث تحولا هاما في أداء المنظمات بتحسين إنتاجها وسرعة أدائها و جودة خدماتها و يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية هي بكل بساطة الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد [1].

(1)- سليمان رحال موقع الحكومة الالكترونية في الحكم الراشد الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و استراتيجيات التغير في العالم النامي كلية الأدب و العلوم الإجتماعية جامعة فرحات عباس سطيف أفريل 2007

وبمعنى آخر "فالإدارة الإلكترونية" هي إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت أو الانترانت بدون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات.

فالإدارة الإلكترونية تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدّى المفهوم الحديث "أتّصل ولا تنتقل" وينقله خطوة إلى الأمام بحيث يصبح "ادخل على الخط ولا تدخل في الخط" [1]

وتعريف للإدارة الإلكترونية إنّها " استراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها (الإدارة الخاصة منهم) مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من اجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة مع دعم لمفهوم (ادخل على الخط ولا تدخل في الخط)". [2]

ومن خلال ما ورد في التعاريف أعلاه لمفهوم الإدارة الالكترونية نستخلص بان الإدارة الالكترونية هي الإدارة الشاملة التي توظف جميع الطاقات المتاحة من موارد بشرية ومادية وتقنيات وبرمجيات حديثة من اجل تحقيق الأهداف المرسومة لها [3] وتقديم خدماتها لزبائنها بفعالية أكثر وجهود وتكلفة اقل بما يعزز روح المنافسة لديها مقارنة بالمؤسسات المماثلة ويجعل كفة المنافسة راجحة لها وتحقق رضا

---

(1)- ممد سمير أحمد الادارة الالكترونية دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة الأردن 2009 صفحة 46 .

(2)- HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG / WIKI

(3)- خليفة زهير ناجي استخدام الحاسوب و ملحقاته في الحكومة الالكترونية ، مؤتمر العملية التعليمية في عصر الانترنت فلسطين جامعة النجاح الوطنية سنة 2001 9-10

الجمهـور المتعامل لها ممـا يمـدها بأسباب التطـور والنمـو المتسارع الذي يشـهده العـالم من حولنا.

ومن أهم التجارب العربيـة الناجحـة في مجـال تطبيـق الإدارة الإلكترونيـة هـي حكومة دبي الإلكترونية فقد خطت خطوات عملاقة في هذا المجـال، وعـدد كـبير مـن المعاملات الآن يمكن القيام بهـا دون أن تغـادر كرسـي مكتبـك. إذ تسـتطيع أن تـدفع الرسوم وكل ما تحتاج إليه المعاملة من استمارات وطوابع وغيرها بسـهولة عـن طريـق الانترنت فالنسبة العالية لمستخدمي الانترنت في هذه الإمـارة وكـذلك صـغر حجمهـا وكونها مركز تجاري عالمي وتفعيل الدرهم الإلكتروني كل هذا ساهم في تسريع عملية التحوّل إلى الإدارة الإلكترونية.

و عليه تحاول الكثير من الدول استخدام نتـائج الثـورة التكنولوجيـة في تحسـين مستويات أداء الأجهزة الحكومية و رفع كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهـداف المرجـوة منها ونشر المعلومات و تطبيق مبـادلات الادارة الالكترونيـة و هـذا يعـد خطـوة أولى لبلوغ المعرفة [1].

إن الإدارة التقليدية بمفهومها القائم على الهرمية والتقييم القائم علـى التخطـيط والأوامر ذات الشكل التسلسلي من الأعلى إلى الأسفل، لم تعد لازمة وضرورية.

كما أنه لم يعد هناك ضرورة لوجود مدير وعاملين يشرف عليهم فقد أصبح الشخص يعتمد على إدارة الذات وليس إدارة الغير كما أنه أصبح لا يوجد حاجة للرجوع إلى المدير للحصول على التعليمات والمعلومات، بل يعتمد على قاعدة البيانات، فالإدارة الإلكترونية قد أزالت الفجوة بين الإداريين، وألغت التقسيم التقليدي المتمثل في الإدارة والعاملين والمستشارين وأصبح الشخص هو العامل والمدير والاستشاري في نفس الوقت.

---

[1] -Ruth rikouski: studjing knouledge management at masters ledel with particular reference to south bank http/www.managinginformation.

وبالتالي نتج عن ذلك إعادة بناء الأدوار بما يحول الإدارة من صناعة القرار إلى إدارة إستشارية عن طريق فكرة توظيف المعلومات في الإدارة، حيث بدأ هذا التوظيف متمثلا في شكل تقارير تعبر عما يحدث في المؤسسة، ثم تطور الأمر إلى تحليل التقارير بمعرفة الأسباب وراء حدوث المتغيرات ثم انتقلت التقنيات لعملية توظيف المعلومات إلى مرحلة تنبؤ لما سيحدث.

وتطورت إلى مرحلة الرؤية المجمعة للمعلومات والتأثيرات المختلفة للقرارات.

ثم انتقلت إلى المرحلة الأكثر تقدما وهي توظيف المعلومات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني

متطلبات الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية

إن الحصول على إدارة إلكترونية مثله مثل أي مشروع أو برنامج يتطلب منا تهيئة الظروف والبيئة المناسبة والتمكين المادي والبشري والقانوني.

- فنحتاج أولا إلى وجود تكنولوجيا معلومات نستطيع التطور فيها بمعنى توفير المصدر المادي (من أجهزة ومعدات مهيأة لهذا الغرض واستخدام أحدث التكنولوجيات والاستغناء عن الأوراق والدفاتر التقليدية وتعويضها بأجهزة الحاسوب والفاكس والهاتف والإنترنيت، ... إلخ).

وهذا ما نسميه بالتمكين المادي الذي لا غنى عنه لإحداث التغيير في الإدارة من التقليدية إلى الإلكترونية.

- توفير اليد العاملة المدربة على التعامل مع الأدوات والوسائل التكنولوجيا الحديثة، بتكوين مهندسين مختصين يمكن لهم أن يخلقوا البنية المعلوماتية وتسييرها آليا وكذا التطور فيها وهذا يحتاج إلى وجود كفاءات تتلقى تدريبا وتكوينا مستمرا، يتماشى ويتطور وفق كل المتطلبات والمعطيات العالمية الجديدة.

وفي نفس الوقت توعية الأفراد وتكوينهم بحيث يستطيعون التعامل مع الوسط الإلكتروني عن طريق إدراجه في النظام التعليمي.

وهذا ما نسميه بالتمكين البشري.

- وضع إستراتيجية وخطط لتأسيس الإدارة الإلكترونية عن طريق تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي[1]. وتنشأ الإدارة الإلكترونية من خلال عدة مراحل، تبدأ بتوفير المعلومات على الموقع، ثم تسيير الاتصالات المتبادلة بين الجهات ثم الاتصال المباشر بالعملاء، ثم تطبيق النظم المتكاملة للخدمة والتبادل[2].

- إيجاد منظومة قانونية محكمة للمعاملات الإلكترونية، تضمن عدم التزوير والقرصنة، ... إلخ.
- تطوير التشريعات واللوائح الموجودة بغرض توفيقها مع مقتضيات التعامل الإلكتروني خالية من جميع أشكال التعقيد.
- تسهيل عمل الإدارة الإلكترونية وإضفاء المشروعية والمصداقية وكافة النتائج المترتبة عليها.

وهذا ما نسميه بالتمكين القانوني.

- توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالٍ، كحماية المعلومات الوطنية والشخصية، وصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث، والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة والفرد.

---

(1)- الفتوخ عبد القادر عبد العزيز السلطان الإنترنيت في العالم مشروع المدرسة الإلكترونية – مجلة رسالة الخليج العربي المجلد 21 س 1995 ص 52.

(2)- أشرف صالح – الطريق السريعة للمعلومات ووسائل الإتصال والإعلام في الوطن العربي، تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1999 ص 128.

- وضع خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام الإدارة الإلكترونية وإبراز محاسنها وضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها، ويشارك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام وتحسيس المواطن بضرورة اللجوء إلى الإدارة الإلكترونية بإظهار مزاياها.

المبحث الثاني

فعالية الإدارة الإلكترونية في مواجهة تحديات العولمة

يرى البعض أن الإدارة الإلكترونية هي المظلة الكبيرة التي يتفرع عنها تطبيقات مختلفة، مثل التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية وكذا التعليم الإلكتروني، ... إلخ[1].

فبهذا المفهوم أصبحت الإدارة الإلكترونية في عصر العولمة وسيلة بقاء واستمرارية، وأداة لا يمكن الاستغناء عنها في ظل عالم مفتوح يعتمد على القدرة التنافسية كمعيار للتقدم والازدهار.

وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نفصل في دواعي تبني الإدارة الإلكترونية من هذا المفهوم في المطلب الأول والنتائج المترتبة على هذا التحول في المطلب الثاني.

المطلب الأول

دواعي تبني الإدارة الإلكترونية

أمام التطور الهائل الذي عرفه العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة لتحديد بقاء المنظمات فهي اختيار لا يخضع للرفض [1].

([1])- كلثوم محمد الكيسمي– متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر ماجيستير في إدارة الأعمال الجامعة الإفتراضية الدولية قصر 2008 ص 09.

وقد فرض التطور التكنولوجي الكثير من التحديات على مختلف المؤسسات والمنظمات، فأصبح من الضروري التخلص من كافة الأساليب التقليدية، والاعتماد على الطرق الحديثة في الإدارة، فالاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تحولت لتكون الوسيط الأساسي في العمل، فقد ألغت العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة، وتحولت إلى علاقة إلكترونية وتم الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلالها بالمكتب الإلكتروني وتحولت الخدمات العامة من إجراءات إلى معاملات إلكترونية يتم معالجتها إلكترونيا.

فأصبح تحدي كل دولة هو هاجس إيجاد إدارة بلا أوراق، وبلا مكان ولا زمان، بلا تنظيم جامد، لتستطيع البقاء وتقاوم موجة التقدم العالمية.

وقد كان الدافع لتبني الإدارة الإلكترونية جملة من الأسباب.

- **تسارع التقدم التكنولوجي:** أدت الثورة التكنولوجية إلى إظهار مزايا نسبية عديدة لتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، بما في ذلك نوعية الخدمات والسلع التي توفرها المؤسسات العامة والخاصة للمجتمع وعلى حد سواء.

- **ترابط المجتمعات الإنسانية في ظل توجهات العولمة:** ساهمت التوجيهات العالمية المتزايدة نحو الانفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة في نشوء ما يعرف اليوم بظاهرة العولمة فلسفة جديدة للعلاقات الكونية لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وقانونية وبيئية متكاملة.

- **الإستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة والتكيف معها:** إن انتشار وتطبيق مفهوم وأساليب الإدارة الإلكترونية في كثير من المنظمات والمجتمعات يحتم على كل دولة اللحاق بركب التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة

([1])- الموسى عبد الله بن عبد العزيز محاضرة بعنوان استخدام خدمات الالتصال بفعالية في العمل جامعة محمد بن سعود سنة 2000

والمعلومات والتنافس في تقديم الخدمات والسلع بناء على المعايير والسهولة والفعالية والكفاءة والنوعية الملائمة.

- **التحولات الديمقراطية:** وما رافقتها من متغيرات وتوقعات اجتماعية، ساهمت حركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في إحداث تغييرات في البناء المجتمعي عموما وطبيعة الأنظمة السياسية والإدارية والقضائية.

المطلب الثاني

نتائج التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

لقد كان الغرض من تبني الإدارة الإلكترونية تحقيق طموح يتجسد في بناء إدارة عصرية منحصرة على مهامها الرئيسية وموحدة الجهود، دائمة الإصغاء لمحيطها، متوفرة على الوسائل الملبية لحاجياتها الحقيقية، مهتمة بتقديم خدمة عمومية ذات جودة عالية بأقل تكلفة.

حيث تطمح كل دولة وراء تبني الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق جملة من النتائج تمكنها من الاستمرار والبقاء، ويمكن أن نلخصها في ما يلي [1] :

- **تدعيم أسس الشفافية:** بالرفع من كفاءة عمل الإدارة وهذا ما جعل الإدارة تخطو خطى كبيرة نحو تجسيد حياة إدارية أفضل من تلك التي كانت من قبل، المرتكزة على كثرة الأوراق والإجراءات.

إن ما تشهده الإدارة من تطور إلكتروني، يحمل بشائرا يكون لها تأثير على مفهوم المرفق العام وطبيعة الخدمة التي يقدمها للجمهور، فتحول كافة الأعمال

([1])- كلثوم محمد الكيس متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر ريالة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الافتراضية الدولية سنة 2008 .

والخدمات الإدارية التقليدية من طول الإجراءات واستخدام الأوراق إلى أعمال وخدمات إلكترونية، تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وهذا يهدف إلى تزويد المواطن بإدارة فعالة وسريعة، وخدمات ذات مستوى عال، وتمكنه من الحصول على طلباته الإدارية بصفة شفافة ومنتظمة، وذلك لما تتوفر علية المعلومات من إمكانية تدبير جيد للوقت الإداري الشيء الذي ينعكس لا محالة على الأداء والمردودية وبالتالي تحسين علاقة الإدارة بالجمهور.

- **الرفع من كفاءة عمل الإدارة:** تعتبر التنمية والتقدم هاجس كل دولة وهذا لا يتحقق إلا بوجود إدارة متقدمة وفعالة كفؤة ومحترفة، تستطيع التسيير وفق المتطلبات العالمية.

فالإدارة التي لا تملك مؤهلات التكنولوجيا، الإدارة التقليدية التي لا تزال تعتمد على الوسائل اليدوية لا يمكنها أن تنافس وتدخل العالمية، ذلك أنها لا تستطيع معالجة القضايا بالوسائل اليدوية وبهذا بدأت معظم الإدارات باستخدام برامج للمعلومات في تنظيم أعمالها.

تمكنها التركيز السريع للمعلومات، يمكن الإدارة من اختزال الوقت والمال في نفس الوقت وتقديم معلومات جاهزة في جميع الميادين.

- الرفع من مستوى التواصل:

سهولة الرقابة والتوجيه، التنسيق بين مكونات الإدارة، إختصار الإجراءات، وربح الوقت.

بواسطة الإنترنيت أصبح من الممكن عقد اجتماعات العمل بين أشخاص يقيمون في مناطق جغرافية متباعدة، بحيث يتنافسون ويتدارسون الأفكار بصورة آنية من خلال تقنيات الاتصال الحديثة كأنهم موجودون معا في غرفة واحدة.

- سهولة الرقابة :

تعتبر الرقابة إحدى أهم الوظائف الإدارية، بغية التحقق من أن العمل المخطط يسير وفق الأهداف المرسومة سلفا وفي الوقت المحدد وهي بذلك ضرورة لا غنى عنها لاستكمال الأعمال، فالرقابة يمكن إدخالها إلى الحاسوب إما عن طريق الأجهزة ذاتها أ وعن طريق البرامج، بحيث يصبح الحاسوب يراقب ذاته بنفسه، مراقبة نوع المعلومات المدخلة، نوع البرمجة، نوع المخرجات وهكذا يتمكن الحاسوب من مراقبة ذاتية تسمح له بمراقبة كل العمليات التي تتم، كما أن الرقابة يمكن أن تنصب على ملائمة القرارات المتخذة وفعالية ومردودية العمل المنجز.

خاتمة:

فرض التطور التكنولوجي الكثير من التحديات على مختلف المؤسسات والمنظمات وأصبح من الضروري التخلص من كافة الوسائل التقليدية والاعتماد على الأساليب وطرق التكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات.

فأصبحت الإدارة الإلكترونية وسيلة بقاء واستمرارية ومعيار من معايير التقدم والازدهار في عالم مفتوح يعتمد على القدرة التنافسية.

وأصبحت الإدارة الإلكترونية المتكاملة مشروع كل دولة لما لها من مزايا وفوائد و مردودية حسنة.

وقد غدت تكنولوجيات المعلومات وسيلة حياة، وليست مجرد أدوات رفاهية في ظل التوجه العالمي نحو نمو اقتصادي، وأصبحت تحقق الإدارة الإلكترونية هاجس كل دولة تصبو إلى العالمية وتحقيق الذات وفرض وجودها ضمن العالمية .

فالإدارة الإلكترونية تمثل أسلوب جديد لتجسيد إدارة عصرية و شفافة محررة من كافة الإكراهات و التعقيدات البيروقراطية و الممارسات التي تؤدي إلى هدر المال و الوقت .

إلا انه لتطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب الأمر توافر العديد من الإمكانيات بهدف تقديم خدمة متميزة و أداء مناسب وأولها وجود سياسة لدى الهايئات الحاكمة بإحداث التغير ، إلى جانب توفر المال و الكفاءات

كما تحتاج إلي تهيئة البيئة المناسبة و التفاعل مع جل العناصر السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية كما أن مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج وجود التشريعات و النصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الالكترونية و توفير السرية والأمن الالكتروني .

لذا يجب وضع رؤية إستراتيجية شاملة بمشاركة الدولة وجميع الفاعلين بما يضمن الانتقال الايجابي من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الالكترونية .

وعليه نوصي بما يلي :

- إعداد خطط و إستراتيجية في كل دولة تصبوا إلى الرقي بإدارتها مما يؤهلها مواكبة العصرنة الإدارية الحاصلة في العالم ، وجعل من التخطيط للإدارة أولوية .
- إعادة تصميم الوظائف مما يحقق مفهوم الجديد للإدارة الحديثة .
- ضرورة تطوير التشريعات والقوانين الحمائية بما يتناسب والتطبيقات الالكترونية
- نشر ثقافة الإدارة الالكترونية من خلال المناهج التعليمة ، ووسائل الإعلام مما ينمي و يساعد على تقبل المجتمع للإدارة الالكترونية .
- توفير الإمكانيات المادية بتخصيص ميزانية مالية لتطبيق الإدارة الالكترونية .
- تأهيل و تدريب الكوادر البشرية لتصبح قادرة لتسير الإدارة الالكترونية

أثر مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي على التنمية الاقتصادية وانعكاسها على الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في جمهورية العراق

The Impact of Foreign Currency Auction of Central Bank on Economic Development and its Reflection upon the Economical Role of Islamic Banks in the Republic of Iraq

محمد صباح السالم

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي على التنمية الاقتصادية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية في جمهورية العراق خلال المدة (2007-2015).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار مبيعات مزاد العملة الأجنبية كمتغير مستقل ودراسة أثره على المتغير التابع التنمية الاقتصادية متمثلًا بالناتج المحلي الإجمالي، وقيمة الاستيرادات، وسعر الصرف، ومن ثم انعكاس العملة الأجنبية المبيعة من خلال المزاد كمتغير مستقل على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية كمتغير وسيط متمثلًا بجذب المدخرات.

واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة المربعات الصغرى لنقاط التغير الهيكلي (OLS Structural Breakpoints)، واختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Tests)، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-Views).

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثرًا ضعيفًا لمزاد العملة الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحجم الأموال التي تضخ في مزاد العملة، وأن هناك فرقًا كبيرًا

بين التدفقات النقدية للدولار الأمريكي من خلال المزاد وبين قيمة الاستيرادات ما يشير إلى عدم تناسب الاستيرادات مع مبيعات العملة الأجنبية، في حين أن مزاد العملة لم ينجح في الحد من تذبذبات سعر صرف العملة المحلية في السوق الموازي.

وخلصت الدراسة إلى أن مبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي كانت لها أثرًا ضعيفًا على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية في مجال جذب المدخرات الاستثمارية.

وأهم ما أوصت به الدراسة هو عدم إلغاء مزاد العملة الأجنبية، وإطلاق مبيعات المزاد كمًّا ونوعًّا ضمن آلية جديدة، واستحداث أدوات فعالة يتم خلالها ضبط المنافذ الحدودية، كما أوصت الدراسة بزيادة المراقبة على المصارف الإسلامية في مجال تفعيل صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، لجذب موارد مالية أكثر.

Abstract

The study aimed to explain the impact of the foreign currency auction of the Central Bank on economic development and its reflection on the economic role of the Islamic banks in the Republic of Iraq during the period (2007-2015).

In order to achieve this objective، the foreign currency auction sales was chosen as an independent variable and the study of its impact on economic development as a dependent variable represented by GDP and the value of imports of goods and the exchange rate. Then، the reflect of the foreign currency sold through the auction as dependent variable on economic role of the Islamic banks as an intermediary variable، which represented by attracting savings.

The study was adopted in order to achieve the goals and reach the results on the descriptive and analytical approach and conducted a simple linear regression analysis، by using OLS and OLS structural breakpoint، and the Granger causality tests، to test the hypotheses of the study and answer their questions by using the statistical analysis program (E-views).

The study concluded that there is a weak impact of the foreign currency auction on the gross domestic product compared to the amount of money injected into the currency auction، and there is a large difference between the cash flows of the US dollar through the auction and the value of imports which indicates that imports are not compatible with sales of foreign currency، while the currency auction did not succeed in reducing the fluctuations of the local currency exchange rate in the parallel market.

The study concluded that the sales of the foreign currency auction of the Central Bank of Iraq had a weak impact on the economic development of Islamic banks in the sample of the study in the field of attracting investment savings.

The most important thing recommended by the study is not to cancel the auction of foreign currency and launch auction sales in both quantity and quality Within a new mechanism، also the need to create effective tools through which to control border crossings، also to increase the control over the Islamic banks in the field of Activating and diversifying the Islamic financing and investment formulas to attract more financial resources.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية من أهم المحاور التي طالتها العديد من الدراسات النظرية والعملية، لما لها من أثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولعل تسهيل التجارة الخارجية بين الدول عن طريق الابتكارات المصرفية مثل الاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية، هو مطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالصادرات السلعية أو الخدمية تعد مدخلًا مهمًا لتدفق العملات الأجنبية، ومن المعلوم أن العملات الأجنبية تستخدم أيضًا في دفع قيمة الواردات المختلفة، إذ إن النظام المصرفي العالمي قام بتنظيم عمل الاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية من أجل ضمان سيرها وفقًا لقواعد وأصول تجارية مُؤطرة قانونيًّا، وباستخدام أنظمة معلومات متطورة ومعدة لهذه الغاية، ومن هنا أنطلق مزاد العملة الأجنبية كأداة للسياسة النقدية، والتي تقوم أساسًا على تمويل الواردات بالاعتماد على الاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية.

يقوم البنك المركزي العراقي عبر مزاد العملة الأجنبية بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بتمويل العمليات التجارية الخارجية لدى مراسليها في الخارج وفق إجراءات ملائمة، ووفقًا لمستندات تثبت حاجة المستورد للعملة الأجنبية، والهدف من هذه العملية هو سيطرة وإدارة البنك المركزي للاحتياطيات من العملة الأجنبية، والمحافظة على استقرار سعر الصرف والاستقرار النقدي والمالي الذي يقود في نهاية المطاف إلى تعزيز مكتسبات التنمية الاقتصادية.

يلعب الجهاز المصرفي دورًا مهمًّا في مسيرة التنمية الاقتصادية، وتظهر المصارف الإسلامية كمكون أساسي للجهاز المصرفي، وتلعب دورًا اقتصاديًا مهمًا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ولا يرتكز الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية على تقديم التمويل وقبول الودائع وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بل يتعدى ذلك إلى العديد من النشاطات المصرفية، ومن أهمها تمويل التجارة الخارجية. ومن هنا يأتي

ارتباط المصارف الإسلامية كجزء من المنظومة المصرفية بمزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي، وهذا يقود إلى النظر في المحددات والاختلالات التي من الممكن أن ترتبط بالمزاد، ومدى تأثر المصارف الإسلامية بها وكيف تنعكس على الدور الاقتصادي لهذه المصارف.

مشكلة الدراسة وعناصرها

من خلال عمل الباحث في القطاع الصيرفي، ومتابعته لسوق النقد المرتبط بمزاد العملة الأجنبية في جمهورية العراق، وبعد البحث في الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث حسب علمه المتعلقة بمزاد العملة الأجنبية عدم وجود نماذج محددة وواضحة لتقدير وقياس أثر مزاد العملة الأجنبية على التنمية الاقتصادية، باعتباره أداة مهمة لدى البنك المركزي العراقي، والذي ممكن أن يستغل للحصول على العملة الأجنبية لأغراض أخرى غير التجارة الخارجية، وعدم وجود نماذج محددة لقياس أثر مزاد العملة الأجنبية على الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في ظل التنمية الاقتصادية في جمهورية العراق.

وتتمثل مشكلة الدراسة بقياس أثر مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي على التنمية الاقتصادية وانعكاسها على الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في ظل التنمية الاقتصادية في جمهورية العراق، ولتحقيق هذا الغرض تطرح الدراسة الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما أثر مزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، سعر الصرف) في جمهورية العراق؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر مزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على الناتج المحلي الإجمالي؟
2. ما أثر مزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على الاستيرادات؟
3. ما أثر مزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على سعر الصرف؟

السؤال الثاني: ما أثر مزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية (جذب المدخرات) في جمهورية العراق؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الثاني الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما أثر مزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية (جذب المدخرات)؟

فرضيات الدراسة:

ومن التساؤلات التي تضمنتها مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، سعر الصرف) في جمهورية العراق، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية العراق.

الفرضية الفرعية الثانية H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على الاستيرادات في جمهورية العراق.

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على سعر الصرف في جمهورية العراق.

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية (جذب المدخرات) في جمهورية العراق ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية (جذب المدخرات) في جمهورية العراق.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: من خلال استعراض الدراسات السابقة لوحظ - حسب اطلاع الباحث - قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع أثر مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي على التنمية الاقتصادية وانعكاسها على الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في جمهورية العراق، إضافة لذلك يأمل الباحث أن تثري هذه الدراسة المكتبات العربية بشكل عام، والمكتبات العراقية بشكل خاص.

الأهمية العملية: تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من خلال معالجتها لموضوع حديث جدًا، وذي أهمية كبيرة على مستوى السياسة النقدية والجهاز

المصرفي، والقطاعات الاقتصادية، حسب علم الباحث- والتي قد يستفيد منها البنك المركزي العراقي، والقطاع المصرفي في العراق.

منهجية الدراسة:

أولا: منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوصف الدقيق لمزاد العملة الأجنبية، واختبار الفرضيات لقياس أثر مزاد العملة الأجنبية على التنمية الاقتصادية وانعكاس العملة الأجنبية المبيعة من خلال المزاد على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية.

حدود الدراسة

حدود زمانية: تتمثل خلال المدة الزمنية الممتدة من العام 2007 ولغاية العام 2015.

حدود مكانية: المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، والمصرف الوطني الإسلامي، ومصرف إيلاف الإسلامي، ومصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار.

الإطار النظري

حينما نشأت البنوك المركزية اتجهت نحو إصدار وإدارة النقد من خلال أدواتها النقدية التقليدية، ثم تطورت هذه الأدوات إلى أدوات غير تقليدية، بالإضافة إلى تقسيم آخر مثل أدوات مباشرة وغير مباشرة، ويندرج مزاد العملة الأجنبية تحت أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، والمستخدمة من قبل البنك المركزي لتمويل التجارة الخارجية وأغراض النقد الأخرى، وذلك من خلال المصارف أذ تقوم هذه المصارف بتلبية طلبات زبائنها من الاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية.

إن استقلالية البنك المركزي العراقي التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية، ولجوئه إلى اعتماد الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، أدت إلى اعتماد مزاد العملة

الأجنبية بهدف مراقبة وتحقيق ثبات وتحسين سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، والذي تم اعتماده بدايةً من 4/ 10/ 2003[1]، كسوق للعملة الأجنبية يلتقي فيها الطلب على هذه العملة بالعرض منها، ومن ثم يتحدد سعر الصرف، إذ إن عملية تحديد سعر الصرف يجب أن تتم بسهولة ويسر لأن عرقلتها تؤدي إلى التأثير على طلب العملة الأجنبية، ما يقود إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي، ويكون بداية لظهور نظام أسعار الصرف المتعددة، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة اتخاذ القرارات الاقتصادية[2].

ومن أجل فهم أفضل لمزاد العملة الأجنبية، لابد من معرفة أهدافه وأثاره وآلية عمله، وهل ممكن ان يُستغل للحصول على عملات أجنبية بطريقة غير قانونية أو غير مشروعة؟، قد تؤدي إلى استنزاف الاحتياطات، وارتفاع سعر الصرف، والمضاربة على هذه العملات.

وبما أن مصدر الأموال من العملات الأجنبية التي يتم بيعها عبر مزاد العملة الأجنبية من الموارد المتوفرة لوزارة المالية العراقية، أي من خزينة الدولة، والتي تتراكم فيها الإيرادات النفطية من النفط المصدر للخارج، لا بد أن يكون لهذه الأموال أثرًا كبيرًا على التنمية الاقتصادية للدولة، ومن المؤكد لابد من أن تنعكس آثار هذا المزاد على التنمية الاقتصادية للمصارف العاملة في العراق بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، من خلال تلبية هذه المصارف طلبات زبائنها لأغراض

([1]) عبد النبي، وليد عيدي (2012). **مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي**، بحث منشور، من ضمن سلسلة منشورات البنك المركزي العراقي، ص4، http://www.cbi.iq/documents/waleed.pdf.

([2]) الجبوري، سوسن كريم هودان (2016). التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2003-2013 باستخدام نماذج كرانجر، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الثالث عشر، العدد السادس والثلاثون، ص50.

الاستيرادات من خلال الاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي من خلال جذب المدخرات، وتوظيفها من خلال صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في مشاريع اقتصادية تحقق أهداف التنمية الاقتصادية، ويكون لهذه المصارف أثرًا واضحًا على التنمية الاقتصادية للدولة.

مزاد العملة الأجنبية وأبعاده المالية

تعريف مزاد العملة الأجنبية:

يعرف المزاد بأنه ممارسة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة العملة الأجنبية بالعملة المحلية لتمويل التجارة الخارجية واحتياجات القطاع الخاص من النقد الأجنبي، وكسياسة نقدية للتدخل(Step in)، تهدف إلى استقرار سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية، واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة، وبشكل خاص النفقات الجارية، وتوليد قوة طلب محلية متنوعة على السلع والخدمات الخارجية[1].

وعرف مزاد العملة الأجنبية كذلك بأنه: أحدى أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي المؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، وخفض معدلات التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيب السيولة[2].

وكخلاصة لمفهوم مزاد العملة الأجنبية فإنه يمكن تعريفه: أداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير على القاعدة النقدية من خلال السيطرة على العرض والطلب

([1]) صالح، مظهر محمد (2011). **السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد، العراق, ص12.

([2]) داغر، محمود محمد، ومعارج، حسين عطوان (2015). سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، العراق، المجلد الواحد والعشرون، العدد أربعة وثمانون، ص279.

للعملات الأجنبية التي يقوم البنك المركزي بشرائها من وزارة المالية، ثم بيعها إلى المصارف والمؤسسات المالية لتغطية احتياجات القطاع الخاص للتجارة الخارجية ومن النقد الأجنبي، للحصول على العملة المحلية لتغطية نفقات الموازنة العامة، بالإضافة إلى خفض معدلات التضخم، والحفاظ على استقرار أسعار الصرف، والمستوى العام للأسعار.

ويمكن تحديد عناصر مزاد العملة الأجنبية بما يأتي:

أ- موارد مالية للحكومة ممثلة بوزارة المالية ناتجة عن بيع النفط للأسواق الخارجية.

ب- البنك المركزي، إذ يقوم بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل العملة المحلية.

ج- مصارف ومؤسسات مالية مرخصة ترغب بشراء الدولار الأمريكي من البنك المركزي.

د- قطاع خاص بحاجة إلى فتح اعتمادات مستندية أو حوالات مصرفية لاستيراد السلع والخدمات والنقد الأجنبي.

ه- أداة غير مباشرة للسياسة النقدية.

و- نظام سعر الصرف.

أهداف مزاد العملة الأجنبية

يمكن إبراز أهم أهداف مزاد العملة الأجنبية، بما يأتي:

1. أداة تدخل لدى البنك المركزي بشكل يومي للحد من تقلبات أسعار الصرف في السوق الموازي، وتوفير السيولة اللازمة من العملة الأجنبية[1]، لضبط مناسيبها من خلال تحقيق التوازن بين عرض العملة المحلية والأجنبية[1].

([1]) IMF (2013). **Myanmar: 2013 Article IV consultation and first review under the staff-monitored program**, IMF Country Report No.13/250. Washington, DC: International Monetary Fund, p3,

2. تحقيق استقرار قيمة العملة المحلية عن طريق توازن سعر الصرف، ما ينعكس إيجابيًّا على المستوى العام لأسعار السلع المستوردة النهائية، ومدخلات الإنتاج ذات المحتوى التصديري، لدعم قاعدة التصدير من قبل القطاع الخاص[2].

3. إدارة احتياطات البنك المركزي بتغطية المدفوعات الدولية لمعاملات الاستيراد والمعاملات الأخرى للقطاع الخاص، ووسيلة تدخل مناسبة للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وذلك من خلال تثبيته وفقًا للسياسة النقدية المرغوب بها من قبل البنك المركزي، وباعتباره هدفًا اسميًّا (Nominal Anchor) أو هدفًا وسيطًا (Intermediately)، بغرض تحقيق الهدف النهائي والمتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف والحد من الضغوطات التضخمية[3].

وانظر: الخزرجي، ثريا، وحسون، إياد كاظم (2016). تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010)، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة القادسية، العراق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ص170.

([1]) كريم، فلاح حسين (2010). **دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ص93.

([2]) عبد النبي، وليد عيدي، **مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي**، مرجع سابق، ص6، وانظر: البيضاني، جليل شيعان ضمد (2012). الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الاحتياطات ووهم تثبيت سعر الصرف، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة القادسية، العراق، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ص166.

([3]) داغر، محمود محمد، ومعارج، حسين عطوان، **سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)**، مرجع سابق، ص279، وانظر: حسين، هندرين حسن (2014). استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الثامن والثلاثون، ص265، وانظر: فرحان، سعد عبد الكريم، وجروان، صبحي عبد الغفور (2013). الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي وأثرها على تحقيق الاستقرار

4. امتصاص قوة الإنفاق الحكومي الناتج من الإيرادات النفطية، وتغذية السوق بالسلع والخدمات الأجنبية[1].
5. الحد من تزايد كمية النقود المتداولة، والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية[2]، والحفاظ على قيمتها كمقياس لحساب القيم الاقتصادية (السلع والخدمات) في التبادل[3]، فكفاءة القاعدة النقدية لها دور مهم في تحقيق أهداف الاستقرار النقدي المحلي[4].

مبررات مزاد العملة الأجنبية

يمكن إبراز أهم مبررات مزاد العملة الأجنبية في العراق منذ اعتماده كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية بما يأتي:

1. اعتماد العراق على عوائد النفط الحكومية؛ إذ تبلغ هذه العوائد ما يقارب (97٪) من النقد الأجنبي الذي يدخل الدولة، كما تقارب (60٪) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وغياب إسهام القطاع الخاص بشكل حيوي في إدخال النقد الأجنبي، فقد أدى ذلك إلى أحادية الاقتصاد الوطني، وتبني مزاد العملة

الاقتصادي للمدة 2003-2011، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة تكريت، العراق، المجلد العاشر، العدد الثلاثون، ص188، وانظر: الشبيبي، سنان (2007). **ملامح السياسة النقدية في العراق**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص22.

(1) صالح، مظهر محمد، **السياسة النقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مرجع سابق، ص12.

(2) الشبيبي، سنان، **ملامح السياسة النقدية في العراق**، مرجع سابق، ص26.

(3) صالح، مظهر محمد، **السياسة النقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مرجع سابق، ص12.

(4) شافعي، محمد زكي (1967). **مقدمة في النقود والمصارف**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص106-107.

الأجنبية الذي من خلاله أصبح هناك علاقة قوية مؤثرة بين مكونات عرض النقد والطلب عليه[1].

2. إدارة احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية، وذلك من خلال التعامل المباشر مع السوق وتلبية احتياجاته من العملة الأجنبية[2]، لأن الحكومة تسيطر على تصدير النفط وتحتكر الواردات من العملة الأجنبية، إذ إن هذه الموارد النفطية تذهب إلى الحكومة على شكل نقد أجنبي، ويقوم البنك المركزي بشراء هذا النقد من وزارة المالية مقابل العملة المحلية الذي يستخدم لتمويل الموازنة العامة.

3. تدهور قيمة العملة المحلية من خلال نظام أسعار الصرف الثابتة المتعددة التي كانت معتمدة قبل عام 2003، الأمر الذي أدى إلى تبني نظام سعر صرف يلائم الأنشطة الاقتصادية ويحقق الاستقرار ويحسن قيمة العملة المحلية، ويبني اقتصادًا جديدًا مستقرًا يرتكز على تحرير الأسواق[3].

4. دعم أنشطة القطاع الخاص في اقتصاد جديد يمتاز بالمنافسة والحرية، من خلال إلغاء القيود على عمليات بيع أو شراء العملة الأجنبية، وفقًا لقانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 الذي حدد في المادة (28) منه عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة، والتي منها ما ورد في الفقرة (ب): (الشراء

([1]) صالح، مظهر محمد, **السياسة النقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مرجع سابق، ص18.

([2]) صالح، مظهر محمد، **السياسة النقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مرجع سابق, ص8-9.

([3]) داغر، محمود محمد، ومعارج، حسين عطوان, **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة (2004-2011)**، مرجع سابق، ص209.

أو البيع البسيط) للنقد الأجنبي غير المشروط، فضلًا عن توجيهات صندوق النقد الدولي بإلغاء جميع القيود على بيع وشراء العملة الأجنبية[1].

آثار مزاد العملة الأجنبية

الآثار الإيجابية:

ويمكن بيان الآثار الإيجابية لمزاد العملة في عدة نقاط أهمها:

1. أدى مزاد العملة الأجنبية إلى الحفاظ على استقرارية النظام المالي، من خلال تنافس قوى السوق لسد احتياجات القطاع الخاص من النقد الأجنبي، وتمويل استيراداته وفق سعر صرف حقيقي تم توحيده، وإنهاء نظام أسعار الصرف المتعددة الذي كان يؤدي إلى تشوه الاقتصاد الحقيقي، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، وظهور ضغوط تضخمية، وضعف في كل من التجارة الخارجية وأنشطة القطاع الخاص[2].
2. من خلال أداة مزاد العملة الأجنبية كسياسة نقدية للبنك المركزي، تم السيطرة على عرض النقد ورفع قيمة العملة المحلية، وساهم في ازدياد الاحتياطات الأجنبية، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[3].

([1]) إسماعيل، علي محسن (2015). **الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي**، بحث منشور، من ضمن سلسلة منشورات البنك المركزي العراقي، ص1: تاريخ الاطلاع 2/ 2/ 2017:

http://www.cbi.iq/documents/Governor%20.Ali%20Mohsen-2.pdf .

([2]) الشبيبي، سنان، **ملامح السياسة النقدية في العراق**، مرجع سابق، ص26-27.

([3]) الخيكاني، نزار كاظم صباح، والعيساوي، حسين عبد الأمير جابر (2014). إمكانية الأدوات النقدية المستحدثة على التأثير في عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2010، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة القادسية، العراق، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، ص165.

3. أدى ارتفاع عوائد النفط إلى ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي، وتم بيع كميات كبيرة للمتعاملين في مزاد العملة الأجنبية، ما أدى إلى استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي[1].

الآثار السلبية:

وتنحصر الآثار السلبية لمزاد العملة بالنقاط الآتية:

1. استعداد البنك المركزي لتلبية جميع طلبات مزاد العملة الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص من احتياطاته الأجنبية، أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية والمضاربة عليها، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وعدم الاستقرار الاقتصادي، واحتفاظ القطاعات المختلفة بالدولار الأمريكي وهذا يعني دولرة[2] الاقتصاد، وكذلك عدم تركيز البنك المركزي على أدوات سياسته النقدية الأخرى للتأثير على حجم الائتمان[3].
2. من خلال مشاركة المصارف في مزاد العملة الأجنبية أصبحت تتحفظ في منح الائتمان بسبب تزايد الموجودات النقدية في الحسابات الجارية بدلًا من الودائع

([1]) الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، القريشي، مدحت (2016). **الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة ومسألة سعر صرف الدينار**، بحث منشور على الإنترنت، ص2، تاريخ النشر 2 / 3/ 2016، تاريخ الاطلاع 1/ 9/ 2016: http://iraqieconomists.net/ar/2016/03/02.

([2]) الدولرة: احتفاظ المقيمين بحصة مهمة من ممتلكاتهم وموجوداتهم على شكل أصول أغلبها بالعملة الأجنبية، وفي العادة الدولار الأمريكي ولكن ليس دائمًا، ويستخدم مصطلح الدولرة للإشارة إلى استخدام أي عملة أجنبية، وهذه صفة شائعة في الدول النامية والاقتصادات الانتقالية، انظر: الخدام، مخيمر محمد مفلح (1999). **الدولرة في الأردن: محدداتها وآثارها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص21.

([3]) البيضاني، جليل شيعان ضمد، **الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الاحتياطات ووهم تثبيت سعر الصرف**، مرجع سابق، ص165-166.

الادخارية، إذ أصبحت هذه الموجودات تستخدم في المزاد، والسبب أنه يحقق أرباحًا عالية خالية من المخاطر، وأعلى بكثير من منح الائتمان التقليدي أو التمويل الإسلامي، ناهيك عن تداول العملة المحلية خارج المصارف، بنسبة قاربت (70٪) من مستوى عرض النقد الضيق، وبذلك أصبح نظام الصرف في العراق أو النظام النقدي بالأحرى أقرب إلى نظام ترتيبات مجلس العملة[1] (Currency Board Arrangements) وهو (النظام الذي تتعادل فيه العملة الوطنية بالعملة الأجنبية بنسبة تغطية 100٪ مع تعطل مضاعف الائتمان النقدي إلى حد بعيد)[2].

3. أصبحت موارد الحكومة النفطية من خلال مزاد العملة الأجنبية متجهة نحو تمويل العملة الأجنبية إلى التجارة الخارجية، وتمويل الاستيرادات الاستهلاكية، وبهذا (تحول الاقتصاد إلى ثنائية شديدة من الريعية) وبغياب الاستيرادات الإنتاجية، والاستيرادات ذات المحتوى التصديري، وهذه الثروات الكبيرة التي صدرت خارج الدولة ولدت قطاعات استهلاكية، وأدت إلى هروب رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الاقتصادات الخارجية[3]، فالبنك المركزي من خلال

([1]) نظام ترتيبات مجلس العملة: نظام نقدي صريح ينص على مبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار، وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني، إذ يؤدي هذا النظام إلى عدم قدرة الأدوات التقليدية وغير التقليدية للسياسة النقدية للبنك المركزي في التأثير في عرض النقد وحجم الائتمان، وعدم مرونة هذه السياسة لمواجهة الصدمات الحقيقية الخارجية، انظر: ([1]) الصادق، علي توفيق، والبلبل، علي أحمد، وعمران، محمد مصطفى (2003). **نظم وسياسات أسعار الصرف**، ط1، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص29.(بتصرف)

([2]) صالح، مظهر محمد, **السياسة النقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مرجع سابق، ص18-19.

([3]) صالح، مظهر محمد (2012). **المعادلة الضائعة في الاقتصاد العراقي: من يحسم التناقض بين اقتصاد الدولة وهيمنة السوق الحر؟**، بحث منشور، من ضمن سلسلة منشورات البنك المركزي

مزاد العملة الأجنبية وإدارته للاحتياطات الأجنبية يسعى لتحقيق عناصر التنمية الاقتصادية باستقرار سعر الصرف، ودعمه لتمويل التجارة الخارجية لبناء قطاعات إنتاجية غير نفطية وتطويرها وليس لتمويل الاستيرادات الاستهلاكية[1].

4. نتج عن مزاد العملة الأجنبية واتباع البنك المركزي لسياسة سعر الصرف الثابت، بالإضافة إلى غياب سياسة حماية التجارة الخارجية، وسيلة سهلة لهروب الأموال وغسلها واستنزاف الاحتياطات الأجنبية، هذه الاحتياطات التي تعتمد عليها الحكومة لبناء الاقتصاد وتحقيق التنمية للدولة، إذ أصبح البنك المركزي بإدارته لهذه الاحتياطات ما يشبه (الصراف الآلي)[2]، والاستمرار بهذه السياسة غير الرابحة هو خدمة للفاسدين لأن التجار يقدمون فواتير مزورة لبضائع مستوردة، وهي في الحقيقة لم يستوردوها أو أن هذه البضائع ذات قيمة أقل من المبلغ المطلوب[3]، وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى تقرير ديوان الرقابة المالية،

العراقي، ص1، تاريخ الاطلاع: 24/ 9/ 2016: http://www.cbi.iq/documents/mudh_pub8_f.pdf، وانظر: صالح، مظهر محمد (2010). نظام معدلات الصرف في العراق: أنموذج تشخيصي للواقع العراقي، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد الخامس والعشرون، ص6-7.

(1) موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، الشبيبي، سنان (2013). **مزاد العملة الأجنبية أزمة بنك مركزي.. أم أزمة اقتصاد؟**، تاريخ النشر:16/ 6/ 2013، تاريخ الاطلاع 1/ 10/ 2016: http://iraqieconomists.net/ar/2013/06/16

(2) البيضاني، جليل شيعان ضمد، **الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الاحتياطات ووهم تثبيت سعر الصرف**، مرجع سابق، ص168.

(3) الموقع الإلكتروني لوكالة أنباء براثا، التميمي، ماجدة (2016)، **سياسة المركزي ببيع الدولار تخدم الفاسدين وإحتياطي البنك 50 مليارًا**، تاريخ النشر: 8/ 3/ 2016، تاريخ الاطلاع 2/ 10/ 2016: http://burathanews.com/arabic/economic/288085.

توصل إلى أن (18٪) فقط من مبيعات المزاد في عام 2012 قد مولت استيرادات القطاع الخاص، أما الباقي فلم تحدد استخداماته، كما ورد في هذا التقرير إلى هيمنة بعض المصارف والأشخاص لنسبة غالبة من مبيعات المزاد[1]، ويعزى ذلك إزالة كافة القيود المفروضة على التجارة في عام 2012[2]، التي أدت إلى تزايد عمليات المضاربة على العملة الأجنبية، من خلال الحصول على العملة الأجنبية دون أن يقابلها سلع مستوردة لبعض المتورطين بهذه العمليات، وبيعها في السوق الموازي بسعر أعلى من السعر الرسمي للبنك المركزي، والتي تعتبر نوع من مصادر الأموال المرتبطة بغسل الأموال.

البدائل المقترحة لمزاد العملة الأجنبية :

إن الانخفاضات الكثيرة والمفاجئة التي يتعرض لها سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي أثارت تداعيات وتساؤلات كثيرة من قبل الاقتصاديين العراقيين، عن كفاءة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي منذ عام 2003، في تحقيق أهدافها المعلنة المتمثلة في الاستقرار الاقتصادي والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وقد اقترح بعض الاقتصاديين بدائل لإنهاء هذه الآثار السلبية، ومنها ما يأتي:

([1]) الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، مرزا، علي، **مزاد العملة الأجنبية الاحتياطات الدولية واستقلالية البنك المركزي في العراق**، بحث منشور على الإنترنت، ص6: تاريخ النشر 3/ 3/ 2013، تاريخ الاطلاع 10/ 9/ 2016:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2013/03/Merza_ARABIC_Mazad_Markazi_Secured_Feb_2013.pdf

([2]) IMF, **Iraq: 2015 Article IV consultation and first review under the staff-monitored program**, p4.

1. تحويل نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المعوم المرن، والذي يتحدد وفقًا لقوى السوق المتمثلة في العرض والطلب على العملة الأجنبية، وذلك بإلغاء دور البنك المركزي العراقي في إدارة سوق النقد من خلال آلية بيع العملة الأجنبية في المزاد، على أن تقوم الحكومة عبر وزارة المالية بإدارة مواردها النقدية من العملة الأجنبية، وذلك من خلال بيعها إلى الجمهور بتوسط المصارف الحكومية التي تمتلكها بالإضافة إلى المصارف الأهلية، ما يؤدي إلى تفعيل دور البنك المركزي العراقي في تحقيق أهداف السياسة النقدية، للتأثير على عرض النقد وشروط الائتمان، والسيطرة على مناسيب السيولة، وبهذه الحالة سوف يتفعل سعر الفائدة ليكون له دور مهم كمؤشر يحل مكان مؤشر سعر الصرف الحالي في ظل المزاد، ويعيد المصارف بالتالي إلى دورها الحقيقي في منح الائتمان والتعامل بالأوراق المالية بدل المشاركة بمزاد العملة الأجنبية ذات العائد الأعلى[1].
2. تنويع الاقتصاد بتعديل هيكل القطاع الحكومي وتفعيل دور قطاع الأعمال بصورة تمكنه من بناء وتطوير قاعدة التصدير غير النفطي، وذلك من خلال توجيه الثروة النفطية بالشكل الأمثل ليحقق التنمية الاقتصادية، وتحجيم دور مزاد العملة الأجنبية في مجال الاستيرادات الاستهلاكية وتعويضها بالمواد والسلع الإنتاجية، للمحافظة على قيمة العملة المحلية، والحد من البطالة وتشغيل الأيدي العاملة[2].
3. بيع العملة الأجنبية عبر المزاد للقطاع الخاص بعيدًا عن العمليات غير الأصولية، وذلك سوف يقلل العرض من العملة الأجنبية في مبيعات المزاد، وهذا الأمر

([1]) صالح، مظهر محمد, **السياسة النقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مرجع سابق، ص19-21.

([2]) الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، الشبيبي، سنان، **مزاد العملة الأجنبية أزمة بنك مركزي.. أم أزمة اقتصاد؟**، مرجع سابق.

يقود إلى ضرورة وجود سوق جديد رسمي للصرف الأجنبي يساعد البنك المركزي في إدارة العملة الأجنبية بعيدًا عن السوق الموازي(1).

4. الإطلاق الكلي كمًّا ونوعًّا من خلال عدم تقييد الكميات والاستجابة الكاملة للطلب، ودون تحديد أنواع الحوالات، وإلزام المصارف والشركات بتطبيق مبدأ (اعرف عميلك) للتحقق من مشروعية مصادر الأموال، ومن إيجابيات هذا الخيار استقرار سعر الصرف والاستقرار العام في الأسعار، ومنع المضاربات ومنع حصول فروقات كبيرة عن السعر الرسمي للبنك المركزي، وعدم استنزاف جهود البنك المركزي في متابعة وتدقيق الكم الهائل من المعاملات والوثائق، والاستجابة الكاملة لمبادئ وتوجيهات صندوق النقد الدولي، وقانون البنك المركزي، أما السلبيات التي تواجه هذا الخيار انخفاض احتياطي العملة الأجنبية، وزيادة عمليات انتقال الأموال إلى الخارج أو الاكتناز بالعملة الأجنبية[2].

الحلول المقترحة لمزاد العملة الأجنبية

حسب التطور الكبير في نظرية اختيار نظام الصرف لـ (Mundell – Fleming) والتي جاء فيها بأن السلطات النقدية لا تستطيع اختيار سوى اثنين من ثلاثة خيارات ممكنة: حرية انتقال رؤوس الأموال، واستقلالية السياسة النقدية، وأسعار الصرف الثابتة، وكذلك دعوة صندوق النقد الدولي لنظام الصرف المعوم، انطلق البنك المركزي بعد حصوله على استقلاليته بشكل كامل لاختيار أسواق رأس المال المفتوحة ونظام الصرف المعوم، ولكن بعد مدة من الزمن ودون إعلان مسبق عن تغير في

([1]) وارتان، سونيا آرزروني (2016). سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة البصرة، العراق، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث، ص295.(بتصرف)

([2]) إسماعيل، علي محسن، **الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي**، مرجع سابق، ص 18-26.

السياسة تم اختيار أسواق رأس المال المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف الثابت، وهذا يثير التساؤل أين دور صندوق النقد الدولي؟، إذ كان طلب الصندوق في تقرير خبراء الصندوق لعام 2015: (لا يزال نظام ربط سعر الصرف ملائمًا، ولكن ينبغي للسلطات المضي قدمًا في التحرير التدريجي لسوق الصرف الأجنبي)[1]، من هنا جاءت الدراسة لمعرفة أثر مزاد العملة الأجنبية على سعر الصرف في السوق الموازي.

وانطلاقًا من مزايا نظام الصرف الثابت ومزايا نظام الصرف المعوم المدار لا بد من دمج هذين النظامين، وخلق نظام جديد مقترح لأسعار الصرف يمتاز بالمرونة، لتحقيق الاستقرار في معدلات أسعار الصرف ضمن الهوامش المسموح بها، يمكن تسميته بنظام السعر الاسمي المرن (Flexible Par-Value System)[2]، لذا من الأفضل على البنك المركزي العراقي أن يتبنى هذا النظام لتحقيق المرونة الكبيرة والتوحد[3]، ومن خلاله يستطيع تفعيل الخيارين الآخرين: حرية انتقال رؤوس الأموال، واستقلالية السياسة النقدية.

هناك عدة حلول ومقترحات لضبط سعر الصرف وفاعلية مزاد العملة الأجنبية وإيجاد آليات أخرى للحد من عدم الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي، والمضاربة عليه، واستمرار استنزاف الاحتياطات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال، وتتمثل هذه الحلول بما يأتي:

([1]) الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (2015)، العراق، **التقرير القطري رقم 15/235**, ص8، تاريخ الاطلاع: 24/ 1/ 2017:

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2015/cr15235a.pdf .

([2]) إيسوب، أساهيكو (1993). نظام جديد مقترح لأسعار الصرف، **مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية**، الأردن، المجلد الأول، العدد الأول، ص22.

([3]) الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية (نظرية وتطبيقات)**، مرجع سابق، ص270. (بتصرف)

1- من ناحية أنظمة الصرف والحد من التقلبات بأسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار والمضاربة بسوق العملة:

عدم إلغاء مزاد العملة الأجنبية واتباع البنك المركزي العراقي بإدارته نظامين لسعر الصرف: الأول نظام الصرف الثابت ليكون نقطة تثبيت وتوازن العملة المحلية، والثاني نظام الصرف المعوم المرن ليكون مدارًا وقابلًا للتكيف مع الصدمات الخارجية.

وبموجب آلية جديدة، كما يأتي:

أ- ترك قيمة الدينار تتحدد بشكل حر في ضوء العرض والطلب عليه في السوق الموازي، ويتحدد هنا سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

ب- يقوم البنك المركزي ببيع الدولار الأمريكي إلى القطاع الخاص عبر الجهاز المصرفي وفق الأسعار الرسمية في حالة استقرار سعر الصرف الرسمي مع سعر السوق وفق النسب أو الهوامش المطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي، أما في حالة ارتفاعها عن النسب المطلوبة فيقوم البنك المركزي بخصم متغير عن سعر صرف السوق الموازي بفرق عدد من النقاط، وبهذه الحالة ستكون هناك آلية لضبط سعر الصرف الرسمي عن سعر صرف السوق الموازي، وفي النسب المطلوبة، على سبيل المثال: سبع نقاط للاعتمادات المستندية لتشجيع التعامل بها، وخمس نقاط للحوالات المصرفية، فلو كان سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1230 فيكون سعر البيع من قبل البنك المركزي 1223 للاعتمادات و1225 للحوالات، والفروقات تكون كإيرادات للبنك المركزي العراقي، وبذلك يتم التحكم بتقلبات أسعار الصرف في السوق الموازي وصولًا إلى السعر الرسمي الثابت، لانتفاء المصالح في المضاربة على الدولار الأمريكي، وهنا سوف تقل أو تنعدم فرص المضاربات في سوق العملة.

2- من ناحية الفساد المالي والإداري المتمثل بالاستيرادات الوهمية وعمليات غسل الأموال:

أ- بناء نظام إلكتروني شامل بقاعدة بيانات كبيرة.

ب- ربط النظام مع مؤسسات الدولة المتمثلة بدائرة الجمارك، والهيئة العامة للضرائب، والمنافذ الحدودية، ووزارة التجارة، والبنك المركزي للسيطرة على جميع طلبات مزاد العملة الأجنبية وعلاقتها مع باقي الدوائر، إذ يقوم هذا النظام بتصنيف القطاعات المختلفة وحاجتها للمزاد، وإصدار التقارير الإحصائية المختلفة، وهذه العملية روتينية ليس فيها تعقيد أو قيود على التحويلات الخارجية.

ج- ضبط العمليات المشبوهة -إن وجدت- من قبل النظام، وكذلك معرفة حجم السلع التي غطيت بهذا الدولار والوثائق والمستندات التي تثبت دخول البضائع.

الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية

من السمات الرئيسية والعناصر الأساسية للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فيقع على عاتقها القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي. فالمصارف الإسلامية لا تستهدف فقط تعظيم الأرباح كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية، وإنما هي ملتزمة بمراعاة كل ما يعود على المجتمع من منافع، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتجنب إلحاق الضرر من جهة أخرى، وإن هذا الهدف هو أحد الخصائص والضوابط الرئيسية التي تحكم نشاط المصارف الإسلامية، وإهماله يؤدي إلى تخلفها عن الدور الذي أنشئت من أجله[1].

---

[1] أبو زيد، محمد عبد المنعم، **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص21.

تعد المشاكل الاقتصادية أكبر تحد يواجه الأمة الإسلامية، وخاصة في الدول النامية، فالمصارف الإسلامية منذ تأسيسها وتجسيدها للاقتصاد الإسلامي أخذت على عاتقها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأهداف التي وضعتها لنفسها والتي تسعى إلى تحقيقها لكي تساهم بشكل فعال في معالجة مشكلات التنمية الاقتصادية للمجتمع الإسلامي، من خلال تبني أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها، وتصحيح اتجاه رأس المال في المجتمع الإسلامي[1].

فالمصارف الإسلامية من خلال خصائصها وتحقيق أهدافها تمثل نموذجًا مثاليًا أكثر قدرة من الأنظمة والمصارف التقليدية على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنها قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، وذلك يجعلها أكثر قدرة على تجميع الموارد النقدية القابلة للاستثمار وأكفأ بالقيام بعملية التمويل اللازم للتنمية من المصارف التقليدية، وتوزيع هذه الموارد بعدالة وبكفاءة اقتصادية أكثر وعلى أفضل التوظيفات الممكنة يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية للدخل الحقيقي. تحقق المصارف الإسلامية العدالة في توزيع الموارد المالية، وذلك لأنها تعتمد على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، وهذا بالتالي يؤدي إلى توزيع الدخل بصورة عادلة ويشجع الأفراد على السلوك الإيجابي الذي يعزز عملية التنمية، وفي المقابل فإن النظم المصرفية المرتكزة على سعر الفائدة لا تعير أية أهمية لعدالة توزيع مكتسبات التنمية، وينعكس ذلك على سلوك الأفراد المؤيدين لهذا المنهج، فيجعله سلبيًا وغير داعم للتنمية الاقتصادية[2]، فسعر الفائدة ثابت ومحدد بخلاف المشاركة التي قد تؤدي إلى تضاعف أرباح مشروع معين، نتيجة ظروف اقتصادية أو اجتماعية معينة، وهذا ما

([1]) البريشي، إسماعيل بن محمد، **المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مرجع سابق، ص237-238.

([2]) العلي، صالح حميد (2012). **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، ط 3، دار النوادر، دمشق، سوريا، ص505-506.

تشير إليه عدالة توزيع العائد، وقد تكون أرباح هذا المشروع قليلة نتيجة لظروف اقتصادية أو اجتماعية معينة[1]. ولكن في حالة سعر الفائدة الذي تفرضه المصارف الربوية، فإن ربحية المصرف مضمونة بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي قد يتعرض لها المشروع، وتؤدي إلى خسارته أو إفلاسه، فتنتفي العدالة التي تنص على المشاركة في الربح أو الخسارة.

إن الدور الاقتصادي الذي يمكن المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس بإسقاط الفائدة الربوية من جميع معاملاتها واعتمادها على التمويل بالصيغ الإسلامية فحسب، بل من خلال توظيف رأس المال على أسس سليمة في المجتمع، وهو أساس ينطلق من المفهوم الإلهي للاستخلاف في الأرض، وتوظيف هذه الأموال، للتأثير على القاعدة الاقتصادية في الدولة، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي من خلال إشراك أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة في عملية الإنتاج، وانخفاض مستوى البطالة[2]. وفيما يأتي شرح وصفي للدور الاقتصادي المصارف الإسلامية:

دور المصارف الإسلامية في جذب وتجميع المدخرات وتعبئة الموارد المالية:

تلعب المصارف الإسلامية دورًا كبيرًا في تجميع المدخرات وتعبئة الموارد والحد من اكتناز الموارد، الذي يحاربه الدين الإسلامي، من أجل توجيهها نحو الاستخدام في المجالات التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها في تحقيق النمو، والمصارف الإسلامية أكثر قدرة على تجميع المدخرات وتعبئة الموارد، بسبب أن فئة كبيرة من الأفراد في

([1]) النجار، أحمد محمد عبد العزيز (1971). **بنوك بلا فوائد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية**، د ط، مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ص79.

([2]) العلي، صالح حميد، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص494-495.

المجتمعات الإسلامية لا تتعامل مع المصارف التقليدية، لأنها تتعامل بالربا الذي هو الفائدة المحرمة شرعًا[1]، وإن النشاط المصرفي الإسلامي أكثر قدرة من النشاط المصرفي التقليدي في جذب المدخرات وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية، أما الأولى فتتمثل بالموارد الداخلية التي لا بد أن تكون موارد ثابتة، يكون لحقوق الملكية دور كبير فيها يتحقق بارتفاع حصة موارده الداخلية من جملة الموارد المالية بصورة أكبر مما هو متبع في المصارف التقليدية، وهذا يعني أن مؤشر حقوق الملكية على إجمالي الأصول يجب أن يكون مرتفعًا في المصرف الإسلامي عنه في المصرف التقليدي، أما الثانية فتتمثل بالودائع الاستثمارية التي يتم استقطابها من الجمهور، ويتحقق ذلك بنشر الوعي الادخاري، وتوظيف هذه الموارد بأنشطة استثمارية تقدم معدلات عوائد أعلى من المصارف التقليدية[2]، ويمثل الادخار أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، وتمثل المصارف الإسلامية إحدى القنوات المهمة التي تقوم بتجميع المدخرات من أصحابها وتوجيهها للاستثمار مباشرة أو إتاحتها للمستثمرين من أصحاب العجز[3].

دور المصارف الإسلامية في مجال توظيف واستثمار الموارد المالية:

النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية نشاط مميز وذو طبيعة خاصة، سواء من حيث خصائصه وأهدافه أو من حيث أساليبه ووسائله، وهذه الطبيعة الخاصة للنشاط الاستثماري تجعل للمصارف الإسلامية قدرة أكبر من غيرها من المصارف

---

(1) العلي، صالح حميد، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص499.

(2) أبو زيد، محمد عبد المنعم، **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص29-31.

(3) لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، **تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص16-17.

التقليدية في مجال التنمية الاقتصادية عامة، وفي مجال تدعيم الاستثمار القومي خاصة الذي يعتمد في الأساس على الطبيعة الخاصة والمميزة لنشاطها الاستثماري الذي يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على الاستثمار من خلال رفع الكفاءة الحدية لرأس المال المشارك في العملية الاستثمارية، نتيجة لتحمل جزء من تكلفة العملية، وأيضًا لمشاركة المصرف للمستثمرين في تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية، وهذان لا يتحققان إلا بالاعتماد على أسلوب المضاربة والمشاركة[1]، وفق مبدأ الغنم بالغرم، واقتسام العوائد في كلتا الحالتين (الربح أو الخسارة) بالحصة المتفق عليها بينهما، والمعلن عنها مسبقًا[2].

يقوم نشاط المصارف الإسلامية على مبادلة السلع بالنقود بمعنى أنها تقدم تمويلًا سلعيًا أو عينيًا نتيجة لقيام نشاطها في مجال توظيف مواردها على العمليات الاستثمارية الحقيقية، ولا تعتمد في توظيف مواردها على عملية الإقراض للنقود مقابل فائدة[3]. وهنا يكون للمصارف الإسلامية أثر في الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد، من خلال تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية التي تتيح إمكانية زيادة الإنتاجية عن طريق إقامة مشروعات إنتاجية جديدة أو توسيع مشروعات قائمة، عن طريق المضاربة والمشاركة، تؤدي إلى زيادة التشغيل وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع بهذه الصيغ أو بالاستثمار المباشر، لذلك فالمصارف الإسلامية تكون أكثر قدرة على استخدام الموارد في الاستثمار مقارنة مع المصارف التقليدية، لأن اهتمام المصارف التقليدية في منح القروض والضمانات التي تتيح لها

---

(1) لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، **تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص17-19.

(2) الحلو، محمود محمد (1987). تنمية المصارف الإسلامية، **مجلة البنوك الإسلامية**، مصر، العدد الخامس والخمسون، ص13.

(3) أبو زيد، محمد عبد المنعم (1996). **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ص40.

استردادها، دون التركيز على وجهة استخدام هذه القروض، ومدى النفع المحقق لمستخدميها أو للمجتمع أو للاقتصاد[1].

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات، من خلال اختبار الفرضيات لقياس أثر مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي على التنمية الاقتصادية وانعكاس العملة الأجنبية المبيعة من خلال مزاد العملة على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة في ظل التنمية الاقتصادية لجمهورية العراق للفترة الممتدة (2015-2007).

متغيرات الدراسة

تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال الدراسة إلى متغير تابع، ومتغير مستقل، ومتغير وسيط.

المتغير المستقل:

مزاد العملة الأجنبية: هو مؤشر يستخدم لمعرفة مبيعات العملة الأجنبية للتجارة الدولية، من خلال الاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية[2]، تم جمع

([1]) العلي، صالح حميد، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص500-501.

([2]) الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، مرزا، علي، **مزاد العملة الأجنبية الاحتياطات الدولية واستقلالية البنك المركزي في العراق**، بحث منشور على الإنترنت، ص 6: تاريخ النشر 3/ 3/ 2013، تاريخ الاطلاع 10/ 9/ 2016:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2013/03/Merza_ARABIC_Mazad_Markazi_Secured_Feb_2013.pdf

البيانات المتعلقة بهذا المتغير، من البيانات الاقتصادية للبنك المركزي العراقي، الخاصة بمبيعات مزاد العملة الأجنبية، وبقيمة المليون الدولار الأمريكي، أذ تم جمع قيم بيانات الاعتمادات المستندية، والحوالات المصرفية معًا وفق المتغير المستقل (مزاد العملة الأجنبية).

المتغيرات التابعة:

التنمية الاقتصادية: تم احتساب المتغير التابع (التنمية الاقتصادية)، وفق قيم المؤشرات الاقتصادية الآتية:

1. الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر يستخدم لقياس حجم النشاط الاقتصادي لأي دولة، وهو عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق، والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في مدة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة، داخل حدود الدولة[1]، ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة الآتية[2]:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = الإنفاق الاستهلاكي (C) + الإنفاق الاستثماري (I) + الإنفاق الحكومي (G)+ (الصادرات-الواردات) (X-M).

تم جمع البيانات المتعلقة بهذا المتغير من البيانات الاقتصادية المنشورة للبنك المركزي العراقي، وبقيمة المليون دولار أمريكي.

2. التجارة الخارجية (الاستيرادات): هو مؤشر يستخدم لقياس مستوى الانفتاح الاقتصادي لأي دولة من خلال الحسابات القومية المتمثلة بالواردات[3]، تم جمع

([1]) عريقات، حربي محمد موسى (2006). **مبادئ الاقتصاد،** ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص60.

([2]) الأشقر، أحمد (2002). **الاقتصاد الكلي،** ط1، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص32.

([3]) قنبرية، كمال (1976). **الحسابات القومية،** د ط، د م، ص193-203.

البيانات المتعلقة بهذا المتغير من الجهاز المركزي العراقي للإحصاء، وبقيمة المليون دولار أمريكي.

3. سعر الصرف: أحد المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على المبادلات الاقتصادية، ويعبر عنه بعدد الوحدات من العملة المحلية التي تتطلب للحصول على وحدات أخرى من العملات الأجنبية، يتم على أساسها تبادل العملات في أسواق الصرف الأجنبي وفق عنصري العرض والطلب[1]، تم جمع البيانات المتعلقة بهذا المتغير من بيانات البنك المركزي العراقي الخاصة بنشرة أسعار الصرف في السوق، وبقيمة الدينار العراقي.

المتغيرات الوسيطة:

التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية: تم احتساب المتغير الوسيط (التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية)، وفق قيم المؤشرات الآتية:

جذب المدخرات: هو مؤشر يستخدم لقياس الموارد الخارجية للمصارف الإسلامية المتمثلة بجميع ودائع المصرف التي يتم استقطابها من الجمهور، مع التركيز على الودائع الاستثمارية والادخارية لأهمية دورها من خلال توظيفها في أنشطة استثمارية[2].

تم جمع البيانات المتعلقة بهاذين المتغيرين من الميزانيات والبيانات المالية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة، وبقيمة الألف دينار عراقي وتم تحويلها إلى

([1]) قادوس، مقداد عبد الجبار حامد (1999). **اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني (1978-1997)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص 18-19، وانظر: بوخاري، لحلو موسى (2009). **دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية -الاقتصاد الجزائري نموذجًا-**، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة دمشق, سوريا، ص52.

([2]) أبو زيد، محمد عبد المنعم (1996). **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ص29-31.

الدولار الأمريكي، حسب سعر الصرف المحدد من قبل البنك المركزي العراقي، وبوحدة المليون دولار أمريكي.

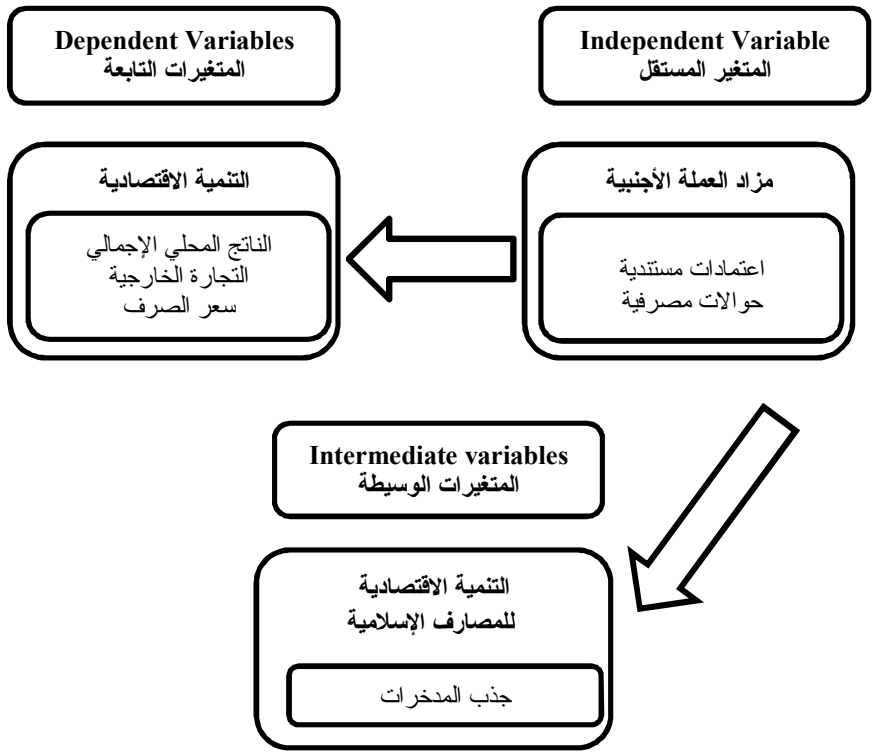

الشكل (1) أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاستناد إلى دراسة صالح[1]، ودراسة فرحان وجروان[2]، ودراسة الجبوري[1].

([1]) صالح، مظهر محمد (2011). **السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد، العراق.

([2]) فرحان، سعد عبد الكريم، وجروان، صبحي عبد الغفور (2013). الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي وأثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة

مصادر جمع البيانات

1. **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة عن طريق الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، والتقارير السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية عينة الدراسة، والتقارير السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي العراقي للإحصاء، خلال المدة (2007-2015).
2. **المصادر الثانوية:** تتمثل بالكتب والرسائل الجامعية، والمجلات العلمية، والدوريات العربية والأجنبية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات والمواقع الإلكترونية، وتقارير صندوق النقد الدولي، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تهدف الدراسة إلى بيان أثر مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي على التنمية الاقتصادية وانعكاسها على الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في ظل التنمية الاقتصادية في جمهورية العراق، ولتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (E-views)، وهو مجموعة إحصائية حديثة، ومن البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وتقدير النماذج الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يعتبر من البرامج المريحة وسهلة الاستعمال، وتعطي النتائج بسهولة ويسر، وقد صمم للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين وطرق تصحيح هذه المشكلة، ومشكلة الارتباط الذاتي وطرق معالجتها، والتعامل مع البيانات المقطعية (Cross Sectional Data)، والسلاسل الزمنية (Time

---

2003-2011، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة تكريت، العراق، المجلد العاشر، العدد الثلاثون.

([1]) الجبوري، سوسن كريم هودان (2016). التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2003-2013 باستخدام نماذج كرانجر، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الثالث عشر، العدد السادس والثلاثون.

Series)[1]، وفي هذه الدراسة تم أخذ بيانات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وعينة من المصارف الإسلامية العاملة في جمهورية العراق خلال المدة الزمنية الممتدة من 2007 إلى 2015، وتم استخراج بياناتها المالية، على أساس سنوي، وتم عمل التحليل الإحصائي لهذه البيانات.

عينة الدراسة

سيتم اختيار عينة الدراسة من المصارف الإسلامية كما يأتي: المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية باعتباره أول مصرف إسلامي في جمهورية العراق، ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية باعتباره الأكبر من حيث حجم رأس المال، والمصرف الوطني الإسلامي، ومصرف إيلاف الإسلامي، ومصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، وتم استبعاد بقية المصارف إذ إنها حديثة نسبيًا.

اختبار الفرضيات

تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، حيث تنوعت بيانات الدراسة حسب متغيرات النموذج، فقد تم جمع البيانات السنوية المتعلقة بمزاد العملة الأجنبية، والناتج المحلي الإجمالي، والاستيرادات، والصادرات، وذلك لأن المتغيرات الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية متوفرة بشكل سنوي فقط، في حين تم جمع البيانات الشهرية المتعلقة بمزاد العملة الأجنبية وسعر الصرف، وذلك لتوفرها بشكل شهري، وذلك للمدة (2007-2015)، أما البيانات المتعلقة بجذب المدخرات وتوظيف واستثمار الموارد المالية، والخاصة بالمصارف العراقية الإسلامية، فقد تم جمعها من التقارير السنوية المتوفرة للمصارف، وتضمنت المصارف التالية: (المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف كوردستنان الدولي للاستثمار والتنمية،

---

(1) داوود، حسام علي، والسواعي، خالد محمد (2013). **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص273-390.

والمصرف الوطني الإسلامي، ومصرف إيلاف الإسلامي، ومصرف دجلة والفرات)، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض اختبار الفرضيات.

الفرضية الرئيسية الأولى

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، سعر الصرف).

الفرضية الفرعية الأولى

Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (1) * نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى H01-1

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الناتج المحلي الإجمالي	مزاد العملة الأجنبية	0.722	0.164	4.398	0.003
	ثابت الانحدار	4.505	1.698	2.653	0.033
معامل التحديد R^2	0.734				
معامل التصحيح $AdjR^2$	0.696				
قيمة F المحسوبة	19.345				
Sig. F*	0.003				
D-W	1.487				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (1) أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.734)، وهذا يعني أن (مزاد العملة الأجنبية) قد فسّر ما مقداره (73.4٪) من التباين في (الناتج المحلي الإجمالي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (19.345) عند مستوى ثقة (Sig = 0.003) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (مزاد العملة الأجنبية) قد بلغت (0.722) وأن قيمة t عنده هي (4.398)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.003)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على الناتج المحلي الإجمالي"

الفرضية الفرعية الثانية:

Ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على الاستيرادات.

جدول (2) * نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية H01-2

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الاستيرادات	مزاد العملة الأجنبية	1.482	0.564	2.627	0.034
	ثابت الانحدار	-5.966	5.839	-1.022	0.341
معامل التحديد R^2	0.496				
معامل التصحيح $AdjR^2$	0.424				
قيمة F المحسوبة	6.899				
Sig. F*	0.034				
D-W	2.292				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (2) أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.496)، وهذا يعني أن (مزاد العملة الأجنبية) قد فسّر ما مقداره (49.6٪) من التباين في التجارة الخارجية (الاستيرادات)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (6.899) عند مستوى ثقة (Sig = 0.034) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (مزاد العملة الأجنبية) قد بلغت (1.482) وأن قيمة t عنده هي (2.627)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.034)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على الاستيرادات"

Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على سعر الصرف.

وتم اختبار السببية عن طريق اختبار جرانجر، وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (3) * نتائج اختبار سببية جرانجر

اختبار سببية جرانجر		
Sig. F*	**قيمة Fالمحسوبة**	**الفرضية العدمية**
0.1528	1.91425	سعر الصرف لا يسبب مزاد العملة الأجنبية
0.0170	4.24033	مزاد العملة الأجنبية لا يسبب سعر الصرف

تشير نتائج الجدول (3)، إلى أن هناك سببية أحادية الاتجاه تتجه من مبيعات الدولار في مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي إلى سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وعدم وجود اتجاه سببي معاكس. وهذا بدلالة اختبار F، إذ تشير المعنوية الإحصائية إلى رفض الفرضية الصفرية في حالة اتجاه العلاقة من مبيعات الدولار إلى سعر الصرف، وقبولها في الحالة المعاكسة.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام طريقة المربعات الصغرى لنقاط التغير الهيكلي (OLS Structural Breakpoints)، وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (4) * نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية Ho1-3

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
سعر الصرف	مزاد العملة الأجنبية للمدة 01/ 2007-05/ 2008	-0.050	0.016	-3.128	0.002
	ثابت الانحدار	8.186	0.337	24.323	0.000
	مزاد العملة الأجنبية للمدة 06/ 2008-11/ 2011	0.003	0.012	0.228	0.820
	ثابت الانحدار	7.021	0.254	27.682	0.000
	مزاد العملة الأجنبية للمدة 12/ 2011-12/ 2015	-0.016	0.010	-1.691	0.094
	ثابت الانحدار	7.473	0.211	35.391	0.000
معامل التحديد R^2	0.626				
معامل التصحيح $AdjR^2$	0.608				
قيمة F المحسوبة	34.194				
Sig. F*	0.000				
D-W	0.603				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (4) أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.626)، وهذا يعني أن المتغير المستقل قد فسّر ما مقداره (62.6٪) من التباين في (سعر الصرف)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (34.194) عند مستوى ثقة (Sig=0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (مزاد العملة الأجنبية للمدة 01/ 2007-05/ 2008) قد بلغت (0.050-) وأن قيمة t عنده هي (3.128-)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.002)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وكانت قيمة B عند (مزاد العملة الأجنبية للمدة 06/ 2008-11/ 2011) قد بلغت (0.003) وأن قيمة t عنده هي (0.228)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.820)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. بينما كانت قيمة B عند (مزاد العملة الأجنبية للمدة 12/ 2011-12/ 2015) قد بلغت (0.016-) وأن قيمة t عنده هي (1.691-)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.094)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي عند 5٪.

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الفرعية الرابعة، التي نصها:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على سعر الصرف"

الفرضية الرئيسية الثانية

Ho2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية (جذب المدخرات) في جمهورية العراق.

الفرضية الفرعية الأولى

Ho2-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية (جذب المدخرات).

جدول (5) * نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى Ho2-1

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
جذب المدخرات	مزاد العملة الأجنبية	2.027	0.195	10.399	0.000
	ثابت الانحدار	-15.099	2.017	-7.486	0.000
معامل التحديد R^2	0.939				
معامل التصحيح $AdjR^2$	0.931				
قيمة F المحسوبة	108.129				
Sig. F*	0.000				
D-W	1.963				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (5) أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.939)، وهذا يعني أن (مزاد العملة الأجنبية) قد فسّر ما مقداره (93.9٪) من التباين في (جذب المدخرات)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (108.129) عند مستوى ثقة (Sig=0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (مزاد العملة الأجنبية) قد بلغت (2.027) وأن قيمة t عنده هي (10.399)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية (اعتمادات مستندية، حوالات مصرفية) على التنمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية (جذب المدخرات)"

الفرضية الرئيسية الأولى

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (1)، تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي، وتشير النتائج إلى أن تأثير مبيعات الدولار الأمريكي عبر مزاد العملة الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي موجب ودال إحصائيا، بمعنى أن زيادة مبيعات الدولار بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.72٪.

ويعد في رأي الباحث بأن هذا التأثير ضعيف وليس كما هو مأمول مقارنة مع حجم الأموال التي تم ضخها عبر المزاد، فمن المفترض أن تكون هذه الأموال حجر الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي بانعكاسها على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا في ظل الإيرادات النفطية العالية، وتوجيهها نحو الإنفاق التشغيلي للموازنة العامة بدلًا من الإنفاق الاستثماري، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (داغر ومعارج[1])، التي جاءت فيها بأن هناك علاقة قوية بين مبيعات مزاد العملة الأجنبية والإنفاق التشغيلي للموازنة على حساب الإنفاق الاستثماري.

([1]) داغر، محمود محمد، ومعارج، حسين عطوان، **سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)**، مرجع سابق.

مناقشة الفرضية الفرعية الثانية

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (2)، تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية على التجارة الخارجية (الاستيرادات)، وتشير النتائج إلى أن تأثير مبيعات الدولار على إجمالي الاستيرادات موجب ودال إحصائيا، بمعنى أن زيادة مبيعات الدولار بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة الاستيرادات بنسبة 1.48٪، وهذه الزيادة تشير إلى عدم تناسب الاستيرادات مع مبيعات الدولار الأمريكي التي من المفروض أنها تمول الواردات السلعية وبالتالي يجب أن تكون النسبة (1:1).

ويرى الباحث أن النتيجة أعلاه تبين مرونة عالية للاستيرادات مقابل مبيعات الدولار، بمعنى أن نصف المستوردات يتم تمويلها من خلال مزاد العملة والباقي يذهب إلى تحويلات أخرى لا تحمل طبيعة تجارية خاصة بالاستيرادات إذا ما تم تحليل الفرضية بأخذ القيم بصورتها المطلقة دون اللجوء إلى اللوغاريتم الطبيعي فإن هذا يشير إلى أن حوالي 48٪ من المستوردات تم تمويلها من مزاد العملة أما الباقي فلم يحدد استخداماته، ما يعني أن حجم الاستيرادات للقطاع الخاص لا تعكس القيمة الفعلية التي تم تمويلها عبر مزاد العملة، إلا أن التحليل بالقيم المطلقة لا يعطي نتائج مقبولة إحصائيا بمعنى عدم وجود أثر معنوي لمزاد العملة الأجنبية على الاستيرادات، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة الدراسة السابقة (دراسة فرحان وجروان)[1]، والتي جاءت فيها عدم تطابق مبيعات مزاد العملة الأجنبية مع حجم استيرادات القطاع الخاص وصافي التحويلات المالية بدون مقابل، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية من حيث طرق التحليل، وجمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

([1]) فرحان، سعد عبد الكريم، وجروان، صبحي عبد الغفور، **الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي وأثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة 2003-2011**، مرجع سابق.

مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (4)، تبين عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية على سعر الصرف، وأظهرت النتائج أن هناك ارتباط سالب ومقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 5٪ بين مبيعات الدولار وسعر الصرف في المدة من كانون الثاني 2007 ولغاية أيار عام 2008، إذ أن ارتفاع مبيعات المزاد بنسبة 1٪ تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 0.05٪، وتشير النتائج أيضًا إلى أن هناك ارتباط موجب وغير مقبول إحصائيا بين مبيعات الدولار وسعر الصرف في المدة من حزيران 2008 ولغاية تشرين الثاني عام 2011، إذ أن ارتفاع مبيعات المزاد بنسبة 1٪ تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بنسبة 0.003٪، وأخيرًا أظهرت النتائج أن هناك ارتباط سالب وغير مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 5٪ بين مبيعات الدولار وسعر الصرف في المدة من كانون الأول2011 ولغاية كانون الأول عام 2015، إذ أن ارتفاع مبيعات المزاد بنسبة 1٪ تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 0.016٪.

ومن النتائج السابقة يتبين أن مزاد العملة كان تأثيره ضعيف جدًا على استقرار سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي وهذا يعاكس هدف البنك المركزي من السيطرة على سعر الصرف في السوق من خلال مزاد العملة الأجنبية باعتباره أداة من أدوات السياسة النقدية والسبب أن نظام سعر الصرف الثابت يحد من إمكانية تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بسبب ظاهرة الثالوث المستحيل التي تم ذكرها في متن هذه الدراسة، وهذا على عكس رأي صندوق النقد الدولي بأن نظام سعر الصرف المتبع في العراق لا زال ملائمًا، وهذا يعني أن البنك المركزي يجب أن يفكر مليًا في تغيير نظام سعر الصرف والآلية المتبعة في مزاد العملة عبر الحلول التي اقترحتها الدراسة.

ويعد في رأي الباحث بأن هناك ارتفاع كبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي يقود إلى أن نظام الصرف الثابت المتبع في العراق ليس ملائمًا خاصة في ظل وجود سوق موازي وبيع العملة الأجنبية عبر المزاد، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Kubo[1]) والذي تمت فيها بيان أن مبيعات البنك المركزي من الدولار الأمريكي لم تؤثر على التغيرات في سعر الصرف في السوق الموازي في ميانمار، ولا تتوافق مع نتيجة الدراسة السابقة (الجبوري[2]، داغر ومعارج[3])، والذي تمت فيها بيان أن مبيعات مزاد العملة الأجنبية كان لها التأثير الواضح في تحسن أو محاولة تثبيت سعر الصرف الأجنبي في العراق ما بعد عام 2003، وإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية من حيث طرق التحليل وجمع البيانات، إذ اعتمدت الدراسات السابقة على البيانات السنوية لقياس أثر مزاد العملة على سعر الصرف، الأمر الذي يؤدي إلى عدم ظهور نتائج موثوقة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى:

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (5)، تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمزاد العملة الأجنبية على جذب المدخرات في المصارف الإسلامية، وتشير النتائج إلى أن تأثير مبيعات الدولار الأمريكي عبر مزاد العملة الأجنبية على جذب المدخرات موجب ودال إحصائيا، بمعنى أن زيادة مبيعات الدولار بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة في جذب المدخرات بنسبة 2.027٪.

([1]) Kubo, Koji, **The Impacts of the Central Bank Foreign Exchange Auctions on the Parallel Market Exchange rate in Myanmar**.

([2]) الجبوري، سوسن كريم هودان، **التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2003-2013 باستخدام نماذج كرانجر**، مرجع سابق.

([3]) داغر، محمود محمد، ومعارج، حسين عطوان، **سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)**، مرجع سابق.

ويعد في رأي الباحث بأن الأموال التي تم ضخها عبر مزاد العملة الأجنبية كان لها تأثير ضعيف على المصارف الإسلامية عينة الدراسة بنسبة 2.027٪، في مجال استقطاب وجذب الودائع الاستثمارية والادخارية التي تمول المشاريع والصيغ الاستثمارية، واعتماده هذه المصارف على الودائع الجارية لزبائنها من القطاع الخاص لتغطية طلباتهم من العملة الأجنبية عبر شرائها من البنك المركزي من خلال مزاد العملة الأجنبية، فمن المفترض أن تكون هذه الودائع الجارية لأغراض تمويل الاستيرادات بسعر الصرف المدعوم من قبل البنك المركزي العراقي قد تحفز القطاع الخاص على استثمار أمواله لدى المصرف، وهذا يشير إلى أن القطاع يفضل المشاركة بمزاد العملة الأجنبية بدلًا من الادخار لدى المصارف، بالإضافة إلى تضخم الودائع الجارية على حساب الودائع الاستثمارية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح[1])، والتي جاءت فيها بأن المصارف المشاركة في مزاد العملة الأجنبية أصبحت تتحفظ في منح الائتمان بسبب تزايد الموجودات النقدية في الحسابات الجارية بدلًا من الودائع الادخارية، إذ أصبحت هذه الموجودات تستخدم في المزاد، والسبب أنه يحقق أرباحًا عالية خالية من المخاطر.

النتائج:

1. أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لمزاد العملة الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية العراق، بمعنى أن زيادة مبيعات الدولار بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.72٪، وهو أثر ضعيف جدًا على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحجم الأموال التي تضخ في مزاد العملة والتي تقدر بمئات ملايين الدولارات، وهذا في ظل الإيرادات النفطية العالية، التي لم توجه لخدمة مسيرة التنمية الاقتصادية للدولة.

([1]) صالح، مظهر محمد، **السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مرجع سابق.

2. اتضح من الدراسة وجود أثر معنوي لمزاد العملة الأجنبية على الاستيرادات في جمهورية العراق، بمعنى أن زيادة مبيعات الدولار بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة الاستيرادات بنسبة 1.48٪، مما يشير إلى عدم تناسب الاستيرادات مع مبيعات الدولار التي من المفروض أنها تمول الاستيرادات السلعية والتي يجب أن تكون (1:1)، مما يعني وجود مرونة عالية في الاستيرادات مقابل مبيعات الدولار، بمعنى أن نصف المستوردات يتم تمويلها من خلال مزاد العملة والباقي يذهب إلى تحويلات أخرى لا تحمل طبيعة تجارية خاصة بالاستيرادات.

3. اتضح من الدراسة عدم وجود أثر معنوي لمزاد العملة الأجنبية على سعر الصرف في جمهورية العراق، بمعنى أن مزاد العملة الأجنبية لم يقدم حلًا لتذبذبات سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي في ظل نظام سعر الصرف الثابت، وبناءً على ذلك أن نظام سعر الصرف المتبع في العراق غير ملائم، وهذا على عكس رأي صندوق النقد الدولي بأن نظام سعر الصرف في العراق لا زال ملائمًا.

4. أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لمزاد العملة الأجنبية على جذب المدخرات في المصارف الإسلامية، وتشير النتائج إلى أن تأثير مبيعات الدولار الأمريكي عبر مزاد العملة الأجنبية على جذب المدخرات موجب ودال إحصائيا، بمعنى أن زيادة مبيعات الدولار بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة في جذب المدخرات بنسبة 2.027٪، وهو أثر ضعيف على جذب المدخرات، ما يشير إلى ضعف المصارف في استقطاب وجذب الودائع الاستثمارية والادخارية، بالإضافة إلى تضخم الودائع الجارية على حساب الودائع الاستثمارية، وهذا يشير إلى أن القطاع يفضل المشاركة بمزاد العملة الأجنبية بدلًا من الادخار لدى المصارف.

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت التوصيات الآتية:

1. عدم إلغاء مزاد العملة الأجنبية، وإطلاق مبيعات المزاد كمًّا ونوعًّا وفق تبني نظامين لسعر الصرف: الأول نظام الصرف الثابت، والثاني نظام الصرف المعوم المرن، وفق آلية جديدة.
2. ضرورة استحداث أدوات فعالة يتم خلالها ضبط المنافذ الحدودية، من خلال بناء نظام إلكتروني وربط هذا النظام مع مؤسسات الدولة.
3. إيجاد آلية دقيقة لتسجيل وتجميع البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية عبر المنافذ الحدودية.
4. زيادة مراقبة البنك المركزي على المصارف الإسلامية لتفعيل دورها في مجال جذب المدخرات الاستثمارية، وتفعيل صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، وتنويعها والتركيز على الاستثمارات طويلة الأجل.

دور مدققي الحسابات في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية

- دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات في الجزائر -

The role of external auditors in increasing the confidence of users of financial statements
-An empirical study of a sample of auditors in Algeria-

إيمان خلايفية [1] **أ.د. رضا جاوحدو** [**]

جامعة باجي مختار-عنابة

الملخص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور مدققي الحسابات في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وهذا من خلال توزيع استمارة أسئلة على عينة من محافظي الحسابات في الجزائر، حيث تم تحليل نتائج اجابات عينة الدراسة بواسطة برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss 20.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها تمتع مدققي الحسابات في الجزائر بالصفات التي تخولهم لممارسة مهامهم على أكمل وجه، كما يلتزم مدققي الحسابات في الجزائر بتطبيق معايير التدقيق والتي تعد اطار مرجعي يساعدهم على أداء مهامهم وإعداد تقريرهم دون أخطاء، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية

مدققي الحسابات، مستخدمي القوائم المالية، معايير التدقيق

---

[1] طالبة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة

[**] أستاذ التعليم العالي، جامعة باجي مختار عنابة

Abstract

This study aims to understand the role of external auditors in increasing the confidence of users of financial statements، through the distribution of a questionnaire to a sample of auditors in Algeria. The results of the samples were analyzed by spss20.

This study resulted in a set of results in the most important is the external auditors in Algeria have the qualities that allow them to fully perform their duties، Algerian external auditors also committed to apply auditing standards، which constitute a reference framework that helps them perform their duties and prepare their report without errors، thereby enhancing the confidence of users of the financial statements.
Key Words: External auditors، users of financial statements، auditing standards.

مقدمة

تعتبر القوائم المالية اهم التقارير التي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية كل حسب حاجته، والتي يفترض أن تكون أعدت بكل مصداقية وموضوعية وخالية من الأخطاء. وحتى يضمن مستخدمي القوائم المالية أن المعلومات المعروضة في تلك القوائم صحيحة وتعبر عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، فهم بحاجة إلى رأي شخص يضمن لهم صحة هذه القوائم، وهو مدقق الحسابات حيث يكون محايد ومستقل يتمتع بجملة من الصفات التي تمكنه من مزاولة مهمته على أكمل وجه، وهذا في ظل وجود معايير تضبط سير المهمة وتضمن إلى حد ما نجاحها دون وجود أي أخطاء.

وبناءا على ما سبق يتم طرح الاشكالية التالية:

كيف يساهم مدققي الحسابات في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية؟

يتفرع عن هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- هل يتمتع مدققي الحسابات بالصفات التي تمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه؟
- ما يلزم مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر اطار مرجعي لمهمتهم واعداد التقرير؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات التالية تم وضع الفرضيات التالية:

- لا يتمتع مدقق الحسابات في الجزائر بالصفات التي تخوله لإبداء رأي محايد وموضوعي حول صحة القوائم المالية.
- لا يلتزم مدققي الحسابات في الجزائر بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر اطار مرجعي لمهمتهم واعداد التقرير.

اهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع لا يقتصر على فئة معينة فهو يهم كل مستخدمي القوائم المالية، نظرا لأهمية تقرير مدقق الحسابات الذي قد يقلب الموازين، فكلما كان مدقق الحسابات يتمتع بالصفات التي تخوله لأداء مهامه، وكلما كان ملتزم بمعايير التدقيق والتي تعتبر اطار مرجعي يحدد تفاصيل مهمة التدقيق كلما كان تقرير المدقق خالي من الأخطاء، ويعكس حقيقية القوائم المالية لمستخدميها بكل موضوعية وعدالة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية التدقيق الخارجي وأهم صفات مدققي الحسابات، بالإضافة لأهمية معايير التدقيق؛
- أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛

- معرفة واقع مساهمة التدقيق الخارجي في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في الجزائر من خلال استمارة أسئلة توضع مدى تمتع مدققي الحسابات في الجزائر بالصفات التي تمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه، وكذا التزامهم من عدمه بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر اطار مرجعي لمهمتهم واعداد التقرير.

منهج الدراسة

تحقيقا لهدف الدراسة ومن أجل الإجابة عن اشكاليتها والإلمام بجميع جوانبها واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج **الوصفي التحليلي**، الذي يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوع الدراسة وتبيان أهميتها وتأثيراتها و الوصول إلى استنتاجات.

أولا : الاطار النظري للدراسة

1- تعريف التدقيق الخارجي

هناك عدة تعاريف للتدقيق الخارجي، حيث عرف بأنه وظيفة مستقلة عن المؤسسة مهمتها المصادقة على صحة الحسابات والنتائج والقوائم المالية[1]. كما يعرف بأنه رقابة تمارس من قبل مهنيون مخولين للمصادقة على انتظام ومصداقية القوائم السنوية للمؤسسة[2]. وعرف التدقيق الخارجي بأنه هو فحص وتقديم رأي حول الحسابات، حيث يضمن أن هذه الأخيرة تترجم جيدا العمليات المنفذة ولا تعكس صورة خاطئة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، وكذا تتوافق مع معايير المحاسبة المستعملة[3]. كما يعرف أيضا التدقيق الخارجي بأنه مهمة التحقق التي تتم من أجل المصادقة على صحة وانتظام الحسابات، تتم هذه المهمة من قبل مهني مستقل عن المؤسسة[4].

2- خصائص التدقيق الخارجي

تتمثل خصائص التدقيق الخارجي فيما يلي: [5]

- التدقيق الخارجي عملية هادفة: أي أن التدقيق الخارجي يهدف بصفة عامة إلى إبداء الرأي في القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة والمستخدمة من قبل الأطراف الخارجية في تقييم أدائها.
- التدقيق الخارجي عملية منظمة: حيث تتم ممارسته وفق إطار متكامل ومنظم من الخطوات المترابطة والمنظمة، فالمدقق الخارجي يبدأ بجمع البيانات اللازمة بعدها إجراء الفحص مع تقييم نظام الرقابة الداخلية والذي على ضوئه يحدد مدى الاختبارات التي سيقوم بها وينتهي عمله بإعداد تقرير يشمل على رأيه حول القوائم المالية المعروضة عليه.
- التدقيق الخارجي يمارسه شخص مستقل: حيث تحتاج المهنة إلى شخص مؤهل علميا ومدرب مهنيا ومستقلا عن المؤسسة بحيث لا تكون معه أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وأن يقوم بعمله دون الخضوع لضغوط الغير.
- التدقيق الخارجي عملية اتصال متكامل: فهو عملية نقل المعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام وسيلة اتصال معينة، فالمدقق هو المرسل بينما التقرير الذي يعده هو قناة الاتصال أما الرسالة فتتمثل في الرأي المهني الذي يبديه مدقق الحسابات في تقريره.

3- أهداف التدقيق الخارجي

الأهداف التقليدية

تتمثل أهم الأهداف التقليدية التي يسعى التدقيق الخارجي إلى تحقيقها ما يلي:[6]

- التحقق من صحة ودقة البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على دقة أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛
- إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش؛

- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- مساعدة إدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة ؛
- التأكد من صحة القيود المحاسبية أو خلوها من الخطأ أو التزوير.

الأهداف الحديثة

تتمثل الأهداف الحديثة للتدقيق الخارجي فيما يلي:[7]

- مراقبة ومتابعة الخطط وآليات تنفيذها وتحديد الإنحرافات والأسباب المتعلقة بها؛
- تقييم الأدء بالنسبة للمؤسسات؛
- تحقيق أقصى كفاية إقتصادية؛
- تحقيق أقصى رفاهية للمجتمع..

4-صفات مدققي الحسابات

مدقق الحسابات هو شخص مستقل عن إدارة المؤسسة التي تخضع قوائمها للتدقيق، يقدم خدماته بصفة مستقلة لحسابه الشخصي على أسس تعاقدية، لتكوين رأي مهني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية تماشيا مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.[8]

من أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات ما يلي:

الأمانة والنزاهة

على المدقق أن يكون أمينا في عمله وأن يعطي هذا العمل حقه الوافي وأن يقوم بالعمل بوحي من ضميره ويبذل أقصى طاقاته العلمية والفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل وأن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة وأمانة دون تحريف أو تمويه وألا يتضمن تقريره سوى البيانات التي يثق بها والحقائق التي يعتمد في سلامتها وصحتها وألا يحابي أو يجامل أحدا فيما يبديه من آراء.[9]

المعرفة

يجب أن يكون مدقق الحسابات على دراية كبيرة بمجال المحاسبة والمالية والتدقيق وكل المستجدات في القوانين والتشريعات بالإضافة إلى بعض المجالات الأخرى التي يحتاجها خلال مزاولة عمله، وهذا إلى جانب إلمامه بمجال الجباية حيث يجب أن يكون مدقق الحسابات دائما على إطلاع بأخر القوانين والتعديلات السارية المفعول في الجباية، بالإضافة إلى ما سبق فمدقق الحسابات يجب أن يتوفر على المؤهلات العلمية والعملية التي تخوله لممارسة مهنته والتي تختلف من بلد لأخر.

كما أن هناك عدد من الصفات التي يجب أن يتحلى بها مدقق الحسابات بالإضافة إلى الأمانة والنزاهة والمعرفة منها:[10]

- أن يكون محافظا على أسرار العميل الذي يدقق أعماله وأن لا يقوم بالإفصاح عن أية معلومات يطلع عليها خلال عمله؛
- أن يكون حرا غير تابع لأي جهة إلا لضميره وأن يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية؛
- أن يتصف بالصبر، حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي إلى الملل؛
- أن يكون عمله في مجال اختصاصه وأن يقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت مرتبطة بعمله؛
- أن يكون لبقا في التعامل وأن يكون قادرا على التعبير بكل وضوح؛
- أن مستقل في رأيه؛
- أن لا يقبل أي عمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته.

كما يجب كذلك أن يتوفر في مدقق الحسابات: [11]

- أن يكون متحكما في لغته قادرا على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وبعبارات سلسة وسهلة؛

- أن يكون قوي الشخصية ويتمتع بضبط النفس واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء والبديهية وحسن المعاملة؛
- لا يجب على المدقق أن يدعي أنه على دراية بكل شيء فلا يقوم بالاستفسار على معلومة يصعب عليه فهمها من أي موظف في المؤسسة مهما صغر شأنه، فالمدقق على درجة عالية من المعرفة لكن هذا لا يعني أن لديه كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

5- معايير التدقيق

معايير التدقيق هي عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المدقق أثناء أداءه لمهنته، والتي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعمها، حيث تحقق معايير التدقيق العديد من الأهداف التي تعود بالنفع على المدقق وعلى مهنة التدقيق ذاتها، وعلى مستخدمي تقارير التدقيق، ونجملها في الآتي: [12]

- تعتبر معايير التدقيق الدستور الذي يلتزم به المدقق عند ممارسة المهنة، كما أنها المرشد والموجه له في حالات الاجتهاد وبذلك تساعد على تقليل الاختلاف بين التدقيق في الحالات المتشابهة؛
- تحدد معايير التدقيق المواصفات الواجب توفرها في المدقق، وذلك لحماية المهنة ممن لا يجيدونها، وهذا بدوره يرفع من مستوى جودة الأداء المهني؛
- تساعد معايير التدقيق المدقق في المراقبة والمحاسبة الذاتية، وكذلك في التقويم الذاتي وتطوير أدائه مع الاتجاهات المعاصرة؛
- تحقق معايير التدقيق للمهنة الثقة والاحترام والتقدير من قبل المهن الأخرى ومن الجهات الحكومية المعنية بها؛
- تعتبر معايير التدقيق من الموضوعات التعليمية في كليات التجارة والتي تساعد في تخريج أجيال من المدققين يمزجون بين العلم وأداء المهنة.

6- أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

تعود أهمية التدقيق الخارجي للخدمات التي يقدمها، فالتدقيق الخارجي يعطي رأي فني محايد حول عدالة ومصداقية القوائم المالية والتي يستفيد منه جملة من مستخدمي القوائم المالية، على غرار البنوك، المستثمرين، الهيئات الحكومية...إلخ، والتي تعتبر رأي مدقق الحسابات حول عدالة وصحة القوائم المالية ضمان بأنها تعبر عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، حيث يعتمد مستخدمي القوائم المالية على هذه الأخيرة في اتخاذ قراراتهم وبناء خططتهم المستقبلية.

حيث تتجلى اهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لكل مستخدم من مستخدمي القوائم المالية في ما يلي:

- ✓ **بالنسبة للملاك (المساهمون الحاليون)**

ان السبب الرئيسي في وجود التدقيق الخارجي هو حماية اموال الملاك خاصة بعد ظهور شركات المساهمة وانفصال الملكية عن الادارة، فتقرير المدقق الخارجي ما هو إلا انعكاس لوضع المؤسسة الحقيقي، حيث سيكشف اذا كان هناك اختلاسات وتلاعبات بأموال هؤلاء الملاك، وبالتالي سيكون تقريره ضمان للملاك حول الوضع الحقيقي للمؤسسة.

- ✓ **بالنسبة لإدارة المؤسسة**

يسمح تقرير المدقق الخارجي للإدارة من معرفة التلاعبات والاخطاء المرتكبة وبالتالي تعمل الادارة على الاشراف على تصحيحها، وتفادي تكرارها مستقلا وبالتالي تحسين اداء المؤسسة.

- ✓ **بالنسبة للمقرضين**

يعتبر تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية من اهم الوثائق التي يعتمد عليها المقرضين قبل اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات، حيث يسمح لهم تقرير

المدقق الخارجي بالتأكد من صحة الوضع الحقيقي للمؤسسة، وعليه يقومون بتحليل وضع المؤسسة المالي، لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بتسديد التزاماتها تجاههم.

✓ **بالنسبة للموردين**

ان ما يهم الموردين هو تسديد المؤسسة لديونها، حيث يضمن تقرير المدقق الخارجي الوضع الحقيقي للمؤسسة، وبالتالي معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد دونها.

✓ **بالنسبة للزبائن**

بما ان تقرير المدقق الخارجي يعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة، فان هذا التقرير يوضح مدى امكانية استمرار المؤسسة من عدمه، حيث ما يهم هذه الفئة من المستخدمين هو التأكد من استمرار المؤسسة، نظرا لارتباطهم بما تقدمه هذه المؤسسة من مواد خاصة التي يتم الاعتماد عليها بصورة رئيسية من قبل الزبون، والتي هناك صعوبة كبيرة في استبدالها، لذلك سيسمح تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات اللازمة من قبل الزبون قبل وقوعه فجأة امام عدم استمرار المؤسسة التي كانت مصدره الرئيسي.

✓ **بالنسبة للعمال**

ان ما يهم العمال هو قدرة المؤسسة على دفع مستحقاتهم المالية من اجور ومنح، ومدى تحقيقها للأرباح، وكذلك استقرار وضع المؤسسة واستمرارها الشيء الذي يضمن لهم بقاؤهم في عملهم، وهذا ما يؤكده تقرير المدقق الخارجي.

✓ **بالنسبة للهيئات الحكومية**

يهم الهيئات الحكومية استمرارية المؤسسات نظرا لما تقدمه من مساهمة في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير مناصب عمل، تحقيق ارباح وبالتالي دفع ضرائب للدولة، دخول العملة الاجنبية عن طريق تصدير منتجات هذه المؤسسات إلى غير

ذلك، وبالتالي يسمح تقرير المدقق الخارجي للهيئات الحكومية من وضع خطط مستقبلية فيما يتعلق بمساهمة هذه المؤسسات.

وبالنسبة لإدارة الضرائب، يسمح تقرير المدقق الخارجي بالتأكد من ان ما تم تقديمه من طرف المؤسسة صحيح، فهو نوع من الرقابة التي تسهل عمل ادارة الضرائب، حيث رأي شخص مستقل يتمتع بالكفاءة المهنية حول القوائم المالية، سيكون ضمان نوعا ما لصحة المعلومات التي تقدمها المؤسسة من عدمه.

✓ **بالنسبة للمساهمين المحتملين**

مصادقة المدقق الخارجي على صحة وعدالة القوائم المالية دليل على تمثيل هذه الاخيرة للصورة الحقيقية للمؤسسة، وهذا ما يهم المساهم المحتمل أي معرفة الوضع الحقيقي للمؤسسة، فكل ما يريده هو استثمار امواله في مشروع ناجح يذر عليه عوائد.

ثانيا : الجانب التطبيقي للدراسة

1-ادوات جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استمارة اسئلة تم اعدادها وفق منهجية البحث العلمي، تم توزيعها على مجموعة من محافظي الحسابات في الجزائر.

2-عينة الدراسة

تم توزيع 80 استمارة على محافظي الحسابات في الجزائر من عدة ولايات مختلفة، تم استرجاع 63 استمارة كلها صالحة للدراسة، حيث قدرت نسبة الاستجابة بـ 78.75٪، وهي نسبة مقبولة.

3-استمارة الدراسة

تم تقسيم الاستمارة الى جزئيين رئيسيين، الجزء الاول خصص للمعلومات العامة، اما الجزء الثاني فقط خصص لمحاور الدراسة، حيث قسم إلى محورين، ضم كل محور خمسة أسئلة.

4-المعالجة الاحصائية

تمت من خلال استخدام برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss 20، حيث تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

- الفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) لقياس صدق وثبات الاستمارة
- المتوسط الحسابي
- الانحراف المعياري
- اختبار T-Test للعينة الواحدة

وسيتم تحليل الأسئلة والحكم على اتجاه الاجابة من خلال المتوسط الحسابي واعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : مقياس تحديد اتجاه الاجابة للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	اتجاه الإجابة
1 – أقل من 1.80	موافق بشدة
1.81 – أقل من 2.6	موافق
2.6 – أقل من 3.4	محايد
3.4 – أقل من 4.2	غير موافق
4.2 -5	غير موافق بشدة

المصدر: بن قارة ايمان، (2013/ 2014): واقع أخلاقيات مزاولة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر –دراسة استقصائية–، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر ص 188.

✓ **قياس ثبات وصدق الاستمارة**

ويتم هذا من خلال الفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)، حيث يوضح الجدول التالي قيم الفا كرونباخ المتحصل عليها.

الجدول رقم (02): قيم الفا كرونباخ

المحور	قيمة الفا كرونباخ
المحور الأول	0.931
المحور الثاني	0.821
الاستمارة ككل	**0.868**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الفا كرونباخ سواء بالنسبة للمحاور منفصلة أو للاستمارة ككل فهي تتجاوز 0.8 وهي قيمة جيدة، ما يدل على أن الاستمارة تتمتع بالصدق والثبات.

تحليل المعلومات العامة لاستمارة الدراسة

يمكن تحديد الخصائص العامة لعينة الدراسة من خلال العناصر التالية: المؤهل العلمي، الخبرة المهنية.

الجدول رقم(03): توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص العامة

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ليسانس	51	٪80.95
	ماجستير/ ماستر	08	٪12.70
	دكتوراه	01	٪1.59
	شهادة مهنية أخرى	03	٪4.76
	المجموع	**63**	**٪100**
	أقل من 10 سنوات	3	٪4.76

الخبرة المهنية	أقل من 15 سنة	42	٪66.67
	أقل من 20 سنة	11	٪17.46
	20 سنة فأكثر	7	٪11.11
	المجموع	**63**	**٪100**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على اجابات عينة الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اغلب عينة الدراسة مؤهلهم العلمي شهادة ليسانس، كما ان اغلب عينة خبرتهم المهنية كانت أقل من 15 سنة.

تحليل نتائج محاور الدراسة

الجدول رقم (04): تحليل نتائج المحور الأول: تمتع مدقق الحسابات في الجزائر بالصفات التي تخوله لإبداء رأي محايد حول صحة وعدالة القوائم المالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
01	يتمتع مدقق الحسابات بالاستقلالية التامة والتي تمكنه من إبداء رأيه دون أي ضغوط من أي جهة كانت.	1.6032	0.49317	موافق بشدة
02	يتمتع مدقق الحسابات بقدر كاف من المعرفة التي تخوله لممارسة مهامه بطريقة جيدة.	1.5873	0.49627	موافق بشدة
03	يتصف مدقق الحسابات بالأمانة والنزاهة أثناء أداء مهامه.	1.5238	0.50344	موافق بشدة
04	يحافظ مدقق الحسابات على أسرار العميل ولا يدلي بها إلا للجهات القانونية	1.3968	0.49317	موافق بشدة
05	يؤدي مدقق الحسابات المهام الموكلة إليه بكل جدية ودون أي تميز لطرف على حساب الآخر.	1.5714	0.49885	موافق بشدة
المحور ككل		**1.5365**	**0.43969**	**موافق بشدة**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

من خلال الجدول السابق نلاحظ عن جميع عبارات المحور الأول كانت اتجاه اجابة عينة الدراسة بها موافق بشدة، وهو ما يدل على أن مدققي الحسابات في الجزائر يتمتعون بالصفات التي تخولهم لإبداء رأي محايد حول صحة وعدالة القوائم المالية، حيث يتمتعون بالاستقلالية، الأمانة والموضوعية، بالإضافة إلى المعرفة والسرية وكذا الجدية في العمل.

الجدول رقم (05): تحليل نتائج المحور الثاني: أهمية التزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر اطار مرجعي لمهمته واعداد التقرير

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
01	مدقق الحسابات على إطلاع ودراية كافية بمعايير التدقيق.	1.3175	0.48532	موافق بشدة
02	يلتزم مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق.	1.6984	0.50395	موافق بشدة
03	تساعد معايير التدقيق مدققي الحسابات على أداء مهامهم نظرا لشمولها على كل جوانب مهمة التدقيق.	1.5556	0.50090	موافق بشدة
04	يؤدي الالتزام بمعايير التدقيق إلى تحسين جودة التدقيق	1.4921	0.58571	موافق بشدة
05	يساهم الالتزام بمعايير التدقيق في اكتشاف الأخطاء والغش وأي تضليل في القوائم المالية.	1.6349	0.46923	موافق بشدة
المحور ككل		**1.5397**	**0.38960**	**موافق بشدة**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

من خلال الجدول السابق نلاحظ عن جميع عبارات المحور الثاني كانت اتجاه اجابة عينة الدراسة بها موافق بشدة، وهو ما يدل على أن مدققي الحسابات في الجزائر يلتزمون بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر اطار مرجعي لمهمته واعداد التقرير.

5- اختبار الفرضيات

اختبار الفرضيات يتم عن طريق اجراء اختبار t للعينة الواحدة ، وهذا عند مستوى معنوية 5٪، حيث قيمة t الجدولية = 2.576

بالنسبة لفرضيات المحور الاول

H0: لا يتمتع مدقق الحسابات في الجزائر بالصفات التي تخوله لإبداء رأي محايد وموضوعي حول صحة القوائم المالية.

H1: يتمتع مدقق الحسابات في الجزائر بالصفات التي تخوله لإبداء رأي محايد وموضوعي حول صحة القوائم المالية.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار t للعينة الواحدة للمحور الاول

المحور	T المحسوبة	Sig
المحور الأول	**27.737**	**0.000**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

بما أن t المحسوبة = 27.737 وهي اكبر من قيمة t الجدولية، وsig=0.000 وهو اقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1، اي ان **مدقق الحسابات في الجزائر يتمتع بالصفات التي تخوله لإبداء رأي محايد وموضوعي حول صحة القوائم المالية.**

بالنسبة لفرضيات المحور الثاني

H0: لا يلتزم مدقق الحسابات في الجزائر بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر الاطار المرجعي لتنفيذ مهمته

H1: يلتزم مدقق الحسابات في الجزائر بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر الاطار المرجعي لتنفيذ مهمته

الجدول رقم (6): نتائج اختبار t للعينة الواحدة للمحور الثاني

المحور	T المحسوبة	Sig
المحور الثاني	**31.368**	**0.000**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

بمأن t المحسوبة = 31.368 وهي اكبر من قيمة t الجدولية، و sig=0.000 وهو اقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1، اي ان **مدقق الحسابات في الجزائر يلتزم بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر الاطار المرجعي لتنفيذ مهمته.**

خاتمة

كلما تمتع مدققي الحسابات بالصفات اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم على أكمل وجه، وكلما التزموا بتطبيق معايير التدقيق والتي تعتبر إطار مرجعي تحدد كل ما يخص المهنة، كلما كان تقرير مدققي الحسابات يتمتع بقدر كبير من المصداقية وخالي من الأخطاء ويخدم جميع الأطراف دون تمييز، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة لجملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- يتمتع مدقق الحسابات في الجزائر بالاستقلالية والتي تمكنهم من إبداء رأيهم دون أي ضغوط؛
- يتصف مدققي الحسابات في الجزائر بالأمانة والنزاهة أثناء أداء مهامه، كما انهم على قدر كاف من المعرفة التي تخولهم لممارسة مهامه بطريقة جيدة؛

- يؤدي مدققي الحسابات في الجزائر المهام الموكلة إليهم بكل جدية ودون أي تميز لطرف على حساب الآخر، كما تحاط مهمتهم بسرية المعلومات وعدم الإدلاء بها إلا للجهات القانونية؛
- مدققي الحسابات في الجزائر يطبقون معايير التدقيق، حيث هذه الأخيرة تساعدهم في أداء مهامهم كما تؤدي إلى تحسين جودة التدقيق؛
- يساهم الالتزام بمعايير التدقيق في اكتشاف الأخطاء والغش وأي تضليل في القوائم المالية.

الاقتراحات

يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- يجب معالجة مشكل الاتعاب والذي يعاني منه محافظي الحسابات في الجزائر، حيث يؤثر هذا على أداء مهامهم، فيجب ان تكون الاتعاب تكافئ المجهود المبذول من قبل محافظي الحسابات.
- يجب تكملة إصدار معايير التدقيق الجزائرية حتى تكون إطار مرجعي لمحافظي الحسابات يتلاءم مع البيئة الجزائرية، فالمعايير الجزائرية الصادرة حتى الان هي 16 معيار فقط وهي لم تشمل كل الجوانب الضرورية للممارسة المهنة.

قائمة المراجع

1. Jacques Renard، (2002) : Théorie et pratique de l'audit interne، éditions d'organisation، 4eme édition، Paris، La France، p 65.
2. Mokhtar Belaiboud، (2011) : Pratique de l'audit، Berti éditions، Alger، l'Algérie، p 10.
3. Khelassi Réda، (2010) : Les application de l'audit interne، Houma éditions، Alger، L'Algérie، P30.
4. A.Hamini، (2001/2002)، L'audit comptable & financier، 1er édition، Berti éditions، Alger، L'Algérie، P8.

5. نساب عائشة، (2016/ 2017): مدى قدرة التدقيق الخارجي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات من خلال سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين –دراسة حالة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 43.

6. زوهري جليلة، (2015): أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، (العدد 4)، ص 55-56.

7. بن زازة منصورية، (2016):التدقيق المحاسبي ودوره في ارساء مفهوم الحوكمة في ظل قانون sox، مجلة دفاتر بوادكس، (العدد5)، ص 190.

8. عوض لبيب فتح الله الديب، شحاته السيد شحاته، (2013): أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، القاهرة، ص 25.

9. نواف محمد عباس الرماحي، (2009): مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 67.

10. غسان فلاح المطارنة، (2009): تدقيق الحسابات المعاصرة (الناحية النظرية)، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، الأردن، ص 81.

11. تمار خديجة، (2016/ 2017): تقارير التدقيق الخارجي في ظل إلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية- دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 49.

12. زوينة ريال، سهيلة مداني، أمال بوقاسي، مداخلة بعنوان معايير التدقيق الدولية والواقع المهني للتدقيق في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، يومي 11 و12 أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 323-324.

ممارسات تمهيد الدخل بالأنشطة الحقيقية وأثرها على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

الدكتور قاسم أحمد الدباس

أستاذ مساعد

جامعة البلقاء التطبيقية- الاردن

ملخص :

هدفت هذة الدراسة إلى دراسة ومعرفة أثر ممارسات تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، بحيث تم قياس درجة ممارسة الشركات الصناعية في الاردن لممارسات تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقة، وأثرهما بشكل منفرد على القيمة السوقية ومن ثم مجتمعتين، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم قياس ممارسات تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية من خلال أبعاد (التلاعب بالمبيعات، تخفيض النفقات الإختيارية، الانتاج الزائد)، وشملت عينة الدراسة على (25) شركة صناعية مدرجة اسهمها في بورصة عمان خلال الفترة من 2012الى 2016.

وبعد صياغة الفرضيات اللازمة، وتصميم نموذج الإنحدار الملائم، وإجراء التحليل الإحصائي المطلوب، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ما بين ممارسات تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية والمتمثلة في التلاعب بالمبيعات و تخفيض النفقات الإختيارية والانتاج الزائد على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توعية مستخدمي التقارير المالية بآثار ممارسات تمهيد الدخل على قراراتهم الاستثمارية، و ضرورة وضع تشريعات للحّد من ممارسة إدارة الأرباح، والاستعانة بخدمات مكاتب التدقيق الكبرى من اجل الحد من ممارسات تمهيد الدخل .

كلمات مفتاحية: تمهيد الدخل، القيمة السوقية للسهم، التلاعب بالمبيعات، تخفيض النفقات الإختيارية، الانتاج الزائد.

Abstract

This study aims to identify the effect of income smoothing on the market value per share for manufacturing companies in Amman Stock Exchange (ASE). The study adopted sales manipulation، abnormal discretionary expenses and the abnormal production cost as measurement indicators for income smoothing.

A sample consisted of 25 listed manufacturing companies form (ASE) covering the period from 2012 to 2016 were collected and tested using the regression method. The result indicates a positive relationship between income smoothing and the market share value for those companies. Hence، the study recommends to enhance the level of awareness among the users of the financial reports، as well as، it encourages for more restricted legislation for income smoothing practice in (ASE). Finally، we suggest that using big audit firms services may reduce the effect of income smoothing.

Key words: Income smoothing، market value per share، sales manipulation، abnormal discretionary expenses، abnormal production cost

مقدمة:

حظي موضوع تمهيد الدخل باهتمام ملحوظ في الفكر المحاسبي، وخاصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وزاد ذلك الاهتمام بعد تعرض معظم دول العالم للأزمة المالية العالمية، واعتقاد الكثيرين أن حالة ضعف حوكمة الشركات قد أدى إلى تفاقم الأزمة، وان أثر الأزمة المالية لم يكن شديداً لو أن الإدارة في الشركات حافظت على الشفافية في التعاملات المالية، والإفصاحات والتقارير المالية، حيث تعد هذه التقارير المصدر الأساسي للمعلومات المفيدة لغرض اتخاذ القرارات.

حيث أدى إفلاس العديد من الشركات العالمية إلى الانتباه إلى ظاهرة تمهيد الدخل، التي تُعد من المواضيع التي لاتزال تفتقر إلى الأساس العلمي والعملي لمعالجته، وقد تزايدت التساؤلات حول أسباب الفضائح والإنهيارات وضياع أموال المستثمرين في أسواق المال العالمية، حيث شكلت أزمة حقيقية في الاقتصاد العالمي، وإنهيار المؤشرات المالية، وإقفال بعض البنوك بسبب إنهيار الثقة بالمديرين التنفيذيين للشركات وأعضاء مجالس الإدارة (الأشقر،2010).

وقد تسبب غياب الشفافية لقيام الإدارة بممارسات تمهيد الدخل، والتي تحدث عندما تقوم الإدارة بإستخدام الحكم الشخصي في تقدير بعض بنود القوائم المالية، وإعادة هيكلة المعلومات المحاسبية لتغير القوائم المالية بهدف تضليل أصحاب العلاقة عن الوضع الاقتصادي الفعلي للشركة، أو التأثيربالعقود والقرارات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها، مما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية وفائدتها لأغراض اتخاذ القرار.

وتعد ممارسات تمهيد الدخل من أخطر التحديات التي تواجهها الأسواق المالية العالمية، نظراً لآثارها السلبية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية والتي تعتبر بمثابة الروح المحركة لأيّ سوق مالي، ومصدر كفاءته واستقراره، حيث تلجأ الشركات إلى تطبيق أساليب إدارة الأرباح، وذلك لتحسين الصورة امام المستثمرين، وجلب الاستثمارات وتحسين العوائد السوقية، وقد أشارت العديد من الدراسات الحديثة مثل (Reichelt & Wang ،2012، p.1 :; Alhadab، 2011، et. al، p. 651; Chi، 2010، 2012 ; Zang ،2012،8; Memiş& Çetenak 2012، p. p.40،687) الى أنّ الشركات تلجأ إلى تطبيق أسلوب إدارة الأرباح بالمستحقات في الدول التي تكون التشريعات القانونية ضعيفة أي وجود بيئة تدقيقية ضعيفة، وبالمقابل تلجأ الشركات إلى تطبيق أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والإبتعاد عن تطبيق إدارة الأرباح بالمستحقات؛ لتجنب الاصطدام بالمدققين الخارجيين في البيئات التدقيقية القوية، حيث إنّ إدارة الأرباح

بالمستحقات يسهل إكتشافها في البيئة التدقيقية القوية (Roychowdhury ،2006. p. 339)

واعتبرت الدراسات أنّ أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تعتبر بديلا ناجعاً عن أسلوب إدارة الأرباح بالمستحقات بالرغم من وجود تكاليف مالية عالية لتطبيقها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. استقصاء ما إذا كانت شركات القطاع الصناعي الأردني تمارس سياسة تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية.
2. التعرف على أثر التلاعب بالمبيعات على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية في الاردن.
3. بيان أثر تخفيض النفقات الإختيارية على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية في الاردن.
4. معرفة أثر اتباع طريقة الإنتاج الزائد على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية في الاردن.

مشكلة الدراسة:

تسعى الإدارة في الشركات إلى تدعيم مراكزها المالية والحصول على اكبر قدر من العوائد من خلال التأثير على مستخدمي القوائم المالية، والمعلومات المحاسبية (العاملين والمستثمرين والمقرضين) الذين يسعون إلى تعظيم ثرواتهم، وعوائد استثماراتهم، حيث تلجأ الإدارة إلى العمل بالمرونة المتاحة لها في إختيار البديل المناسب من بين البدائل المحاسبية المتعددة لتحقيق منافعها الذاتية، وعلى هذا الأساس ومن هذا المنطلق، يمكن حصر مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

1. هل تمارس شركات القطاع الصناعي الأردني سياسة تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية؟
2. هل يوجد أثر للتلاعب بالمبيعات على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية في الاردن؟
3. هل يوجد أثر لتخفيض النفقات الإختيارية على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية في الاردن؟
4. هل يوجد أثر لاتباع طريقة الإنتاج الزائد على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية في الاردن؟

فرضيات الدراسة :

بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى H01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات تمهيد الدخل من خلال التلاعب بالمبيعات على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان .

الفرضية الفرعية الثانية H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات تمهيد الدخل من خلال تخفيض النفقات الإختيارية على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات تمهيد الدخل من خلال اتباع طريقة الإنتاج الزائد على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الإطار النظري:

مفهوم إدارة الأرباح:

تعبر إدارة الأرباح من الممارسات التي تقوم بها إدارة الشركة بهدف التأثير على مستوى النتائج المحاسبية بالإعتماد على المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية عند وجود عدة بدائل محاسبية لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، أو بالإعتماد على الهوامش المتاحة لإصدار الأحكام والتقديرات عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية، أو عند اتخاذ قرارات تتعلق بنشاط الشركة (كيموش،2014)، مما يوفر فرصاً للتلاعب واظهار صورة غير حقيقية عن المركز المالي للشركة وأدائها، ويتم ذلك بطريقة متعمدة لتضليل أصحاب المصالح حول أداء الشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية (حماد،2005) ووفقاً لخبرة المحللين الماليين، فإن النمو الظاهري للأرباح في ثمانينيات القرن الماضي كان نتيجة لبراعة المحاسبين وليس نتيجة للنمو الحقيقي، وقد تم البدء في كشف الأساليب الداخلة في ذلك، وتقديم أمثلة عن الشركات التي تستخدمها(بالرقي،2012).

وادارة الأرباح قد تؤدي إما إلى تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، أو تمهيده عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة فى مستوى الربح لتحقيق الاستقرار فى أسعار الأسهم فى السوق، وقد تعددت تعريفات إدارة الأرباح بسبب اختلاف وجهات نظر الباحثين، حيث عرّفها Schipper) ،(1989 بأنها التدخل المتعمد في عملية التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على منافع خاصة، كما عرفهاMrchael)، (2007 بأنها محاولة من الإدارة للتأثير في الأرباح المفصح عنها، أو

التلاعب بها، من خلال إستخدام أساليب محاسبية معينة، مثل الاعتراف ببنود غير متكررة على أنها متكررة، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات، أو الإيرادات، أو إستخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير في أرباح المدى القصير.

دوافع إدارة الأرباح:

تناولت الدراسات السابقة الدوافع التي تدفع الإدارة للجوء إلى تمهيد الدخل فقد أشارت دراسة (Ronen et al.1977) الى أن تمهيد الدخل يمكن أن يوجه إلى المستخدمين الخارجين للبيانات المالية، أو الإدارة نفسها، وبالإشارة إلى الدراسات السابقة فإن أهم دوافع الإدارة لتمهيد الدخل:

1. تخفيف العبء الضريبي :

أوضحت دراسة (Hepworth.1953) أن الإدارة تتجه إلى تمهيد الدخل لتحقيق الوفرات الضريبية، أو تأجيل دفعها للمستقبل عن طريق الإختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة للوصول إلى مستوى الدخل، وذلك من خلال التلاعب بتوقيت حدوث الإيرادات، والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية، وكما أضاف (Rozycki.1997) أن تمهيد الدخل يقلل من القيمة الحالية للالتزامات الضريبية المستقبلية من خلال التلاعب بالإيرادات والمصروفات.

2. شروط الائتمان:

تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لطمأنة الدائنين بأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وهذا ما يقلل تكاليف ارتفاع احتمالية الإفلاس وبالآتي تخفيض تكاليف الدين، إضافة إلى ذلك افترض(Trueman & Titman.1988) أن تمهيد الدخل يزيد القيمة السوقية للشركة مما يقلل تكاليف الاقتراض إذا كان التمويل من خلال إصدار الأسهم، وكما ان الدائنين يقومون عادة بوضع شروط وقيود عند منح الائتمان، مثل تحديد توزيع الأرباح وسياسة الاقتراض، أو إصدار الأسهم، بالإضافة إلى تحديد بعض الاحتياطيات، وتزداد هذه الشروط بازدياد نسبة الديون إلى حقوق

الملكية، وعليه فإن الإدارة القريبة من اختراق هذه الشروط تلجأ لتمهيد الدخل بإختيار الطرق، والإجراءات المحاسبية، لتقليل احتمالية انتهاك هذه الشروط وما سيترتب عليه .

3. تنمية العلاقة بين الإدارة والعاملين:

أن الزيادة الحادة في الأرباح المعلنه يمكن إن تؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور من قبل العاملين، عندها تلجأ الإدارة إلى تقليل الدخل المعلن لتجنب المطالبة بزيادة الأجور(Hepworth. 1953) وقد أشار ((Liberty & Zimmerman.1986) في دراسته إلى أن الإدارة تميل إلى تقليل الدخل المعلن بإستخدام البدائل المحاسبية في الوقت الذي يتم فيه تحديد قيمة عقود العمل نظراً لوجود علاقة طردىه بين أجور العمالة والأرباح المحاسبية، وهذا بدوره يقلل من تكاليف العمل، أما (Moses.1987) فيرى إن الإدارة تميل إلى استقرار الدخل أكثر من تقليل الدخل في فترة تحديد عقود العمل، وذلك لأن الزيادة في الدخل تزيد المطالبة بتحسين الأجور، وتقليل الدخل غير المتوقع يؤدي إلى شعور الموظفين بعدم الأمان الوظيفي، وتقل فاعلية العمل جراء خوف الموظفين من لجوء الإدارة إلى تخفيض أجورهم، وهذا ما أشار له أيضا (Gordon.1964) في أن الشركة تتجه لتمهيد الدخل لزيادة الأمان الوظيفي.

4. نظام حوافز الإدارة:

وفيما يتعلق بنظام حوافز الإدارة فقد أشارت دراسة Brawshaw & (Eldin.1998) إن حوافز الإدارة ترتبط عادة بأداء الشركة، والذي يتمثل بالدخل وبالآتي فإن أي تغير في الدخل يؤثر على تعويضات الإدارة، فعادة ما تلجأ الإدارة إلى إستخدام أساليب تمهيد الدخل لزيادة الدخل، لتحسين حوافزها الإدارية عندما يكون الدخل دون الحد المطلوب، وعندما تكون الأرباح قد تجاوزت الحد الأعلى، بحيث لا حوافز إضافية تدفع على تلك الزيادة، فأن الإدارة تلجأ إلى تأخير هذه

الإيرادات إلى فترات لاحقه، وهذا ما أشار إليه (Moses.1987) إن الإدارة تلجأ إلى إستخدام أساليب تمهيد الدخل لتقليل الدخل في الفترة الحالية في عدة حالات أولا: إن تصل الحوافز إلى الحد الأعلى، أي أن الزيادة بالدخل لا يتبعه زيادة في الحوافز ففي هذه الحالة تلجأ الإدارة إلى تأجيل الإيرادات إلى فترات لاحقة، ثانيا: كلما زاد الدخل زاد المعدل الحدي للضريبة، وقلت المنفعة الحدية للزيادة في الدخل، وعليه فإن تكلفة انخفاض الدخل اقل تكلفة من زيادته، ثالثا: عادة ما تلجأ الإدارة الى المحافظة على استقرار الدخل وذلك كون اللجنة المعنية بتحديد المستوى الأداء المطلوب من الإدارة، والذي تعتمد عليه قيمة الحوافز الإدرايـة تعتمد قيمة الدخل للسنوات السابقة كأساس.

5. تحقيق أرقام محددة للأرباح:

تمارس الشركات تمهيد الدخل بدافع تحقيق رقم أرباح محدد تسعى إليه، أو أرباح تعادل تنبؤاتها المنشورة حول

أرباح الشركة، أو توقعات المحللين في السوق، ولتحقيق ذلك تسعى الشركات دائماً إلى استقرار السلسلة الزمنية لكي تزيد إمكانية الإعتماد على التنبؤ الذي يعتمد أساسا على السلسلة الزمنية للأرباح (Barnea et al.1976)

أساليب إدارة الأرباح:

تعتمد إدارة الأرباح على المرونة التي تنطوي عليها الممارسات المحاسبية، والمتمثلة في حرية المفاضلة بين البدائل المحاسبية لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، والهوامش المتاحة لإصدار التقديرات والأحكام الشخصية، والمرونة التشغيلية التي تتيح التحكم في بعض القرارات الاقتصادية; وفي هذا الصدد، يرى أغلب الباحثين أن إدارة الأرباح التي تتم بقرارات محاسبية، تكون في إطار المعايير المحاسبية المعتمدة، فيؤكد(Lo،2008) أن الإدارة غالباً ما تلجأ إلى اتباع أما ممارسات من شأنها التأثير على الأرقام المحاسبية، بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ المحاسبية،

وبطريقة تؤدي إلى إظهار أداء الشركة بشكل طبيعي لا يثير الشكوك، وهو ما ذهب إليه كل من (Bauwhede & Willekens.2003) خلال حصر تقنيات إدارة الأرباح في ثلاث مجموعات: تقنيات إدارة الأرباح التي تتم في إطار المبادئ المحاسبية و تقنيات إدارة الأرباح التي تنتهك المبادئ المحاسبية و إدارة الأرباح الحقيقية والتي تعتمد على القرارات التشغيلية، ومن أمثلتها: إدارة المصاريف الإختيارية كمصاريف البحث والتطوير، وإختيار توقيت التنازل عن الأصول، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن مديري الشركات يعملون على زيادة الدخل، من خلال بيع الأصول الثابتة والأوراق المالية، عندما يكون الربح التشغيلي المحقق أقل من المتوقع، بالإضافة إلى قيامهم بمنح تخفيضات مغالى فيها للزبائن في الربع الأخير من السنة المالية، بهدف تسريع وزيادة المبيعات، أو التراخي في شروط البيع الآجل وجعلها أقل مرونة، كزيادة فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (Partha.2003).

أساس الإستحقاق المحاسبي وادارة الأرباح:

حسب(Graham *et al.* 2005) فإن إدارة الأرباح في الواقع تتم بقرارات حقيقية أكثر منها بقرارات محاسبية، وحسب ،Noronha & Zeng)،(2008 فإن إدارة الأرباح في الشركات الصينية تتم من خلال عديد من القرارات المحاسبية، أهمها تعديل حسابات المدينين، ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، والتغيير في طرق الاهتلاك، وفي الأساس تعتمد إدارة الأرباح التي تتم بقرارات محاسبية على التقديرات والأحكام الشخصية، حيث يتطلب تطبيق بعض الفروض والمبادئ المحاسبية، كفرض الدورية، ومبدأ التحفظ، ومبدأ المقابلة، وخصوصا أساس الإستحقاق، او إستخدام التقديرات والأحكام الشخصية بشكل كبير، بغرض تخصيص الإيرادات والمصاريف على الدورات المحاسبية، بما يتيح قياس أداء الشركة بشكل سليم.

بالرغم من المزايا التي يقدمها أساس الإستحقاق المحاسبي في توفير أفضل تقدير لأداء الشركة، إلا أنه يعطي فرصة أكبر للإدارة للتأثير على النتائج المحاسبية، لأنه

يتضمن حالات تتطلب قدراً كبيراً من التقدير، لذا يصعب على المراجعين فحصها بموضوعية، وهو ما يفرض عليهم إدراك حوافز المديرين حتى يمكن التصدي لها بفاعلية (عيسى،2008) ومن هذا المنطلق تستخدم أغلب الدارسات المستحقات المحاسبية كمقياس لإدارة الأرباح، والتي تنشأ عند وجود تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث الاقتصادية خلال فترة معينة (Ronen & Yaari،2008)، وتقسم المستحقات المحاسبية إلى مستحقات غير إختيارية (عادية) ومستحقات إختيارية (غير عادية)، وهذه الأخيرة تستخدم كمؤشر لإدارة الأرباح، وتنشأ عند قيام الإدارة بالمفاضلة بين السياسات المحاسبية، وممارسة الأحكام والتقديرات.

الفرق بين إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات

يستخدم المديرون إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية بدلا من الإستحقاقات عندما يعتقدون أنّ الأرباح تكاد تنعدم أو تصل للصفر فيقومون بالتلاعب بهدف تجنب التقرير عن خسائر مالية (Zaineldeen)،2012 ،p.156 وتتمثل أهم أسباب تفضيل المديرين إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية عن الإستحقاقات في:

1. إنّ إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات تقوم على أساس المعالجات المحاسبية التي يقوم بمراجعتها المراجع، بينما إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية تقوم على أساس القرارات التشغيلية التي يسيطر عليها المديرون (Yang)،et al، 2009 ، p.7.
2. إنّ قرار إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات يجب ان يتخذ في نهاية الفترة المالية أو في نهاية الربع سنة المالي، وعندما يكون العجز الموجود في نهاية العام أكبر من الإستحقاقات التي يمكن التلاعب بها، فهذا سوف يؤدي لاتجاه الأرباح إلى الصفر مما يدفع المديرين لممارسة إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية لأنها تتم خلال العام ولا تتطلب الانتظار لنهاية السنة المالية (Gunny،2009 ،p.857).

3. إنّ بعض المديرين يفضلون إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية عن الإستحقاقات لأنهم يعتبرونها أقل تكلفة وهذا الرأي يقوم على أساس أنه في ظل ما تواجهه إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات من قيود ومخاطر عالية تكبدها تكاليف أعلى، وهذه التكاليف تتجاوز فوائد إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات ممّا يزيد من تكاليفها نسبة إلى إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقة (Marcus).،2010 ، p.85
4. صعوبة كشف ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية لأنّها تختص بالأنشطة ذات نفسها وليس بطريقة تسجيلها، بينما إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات تتعلق بطرق تسجيل المعاملات ممّا يجعل الفرصة أكبر لكشفها من قبل المراجعين (Yu).،2008، p. 8)

العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والعوائد السوقية للأسهم

أثبتت الدراسات ارتباط العديد من دوافع إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية، وخاصة الاسعار السوقية لاسهم المنشاة، فالإستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المحللين والمستثمرين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم، يمكن أن يولد دافعاً أو حافز للمديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك محاولة منهم للتأثير على اداء سعر السهم في المدى القصير(Abu-Jarad.2001p.81)، حيث تعد أسعار الأسهم السوقية من العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة لاحدى الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة للتأثير في رقم الربح المعلن عنه، إذ يتأثر تفضيل الإدارة لاحدى الطرق المحاسبية بالاثار المحتملة في أسعار الأسهم المتوقعة، فالإدارة تستطيع التاثير في اسعار الأسهم من خلال زيادة الأرباح الحالية وتجنب الخسائر والحفاظ على الأرباح بالسنوات السابقة وعدم تخفيضها

Fiielld،2001 ،(p.10) وأكد Beneish،1999،(p.29) أن الإدارة تتلاعب بالأرباح وتعمل على تضخيمها من أجل زيادة قيمة الأسهم في السوق المالي، من

خلال خروجها عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، بهدف تحقيق منافع خاصة بالإدارة، وأخرى بالمساهمين الحاليين، فمنافع الإدارة تتمثل ببيع ما تملكة من أسهم خاصة بسعر عال، وزيادة في مكافاتها المرتبطة بالأرباح المحققة، أما منافع المساهمين الحاليين فتتمثل بزيادة القيمة السوقية للأسهم وزيادة العوائد وتخفيض تكاليف عقود الدين وشروطها، وفي حال تم إكتشاف التلاعب بالأرباح، فن القيمة السوقية لأسعار الأسهم تتراجع Beneish، 1999، (p.30) ووضحJabal، et al، 2013، (p.17) الإنعكاسات السوقية على سعر السهم عندما تكتشف إدارة الأرباح، حيث اشارت تلك الدراسة الى أنه عندما تم الاعلان عن قيام إحدى الشركات بممارسة إدارة الأرباح، انعكس اداء السوق على اسعار أسهمها، بان انخفض سعر السهم لتلك الشركة بنسبة 9٪.

الدارسات السابقة:

تناول العديد من الدارسين والباحثين موضوع تمهيد الدخل، وفيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة:

دراسة (Pasharibu et al.2014) والتي هدفت الى تحليل ممارسات تمهيد الدخل في الشركات الغير صناعية في بورصة الأوراق المالية الاندونيسية في الفترة من – 2011 2007حيث قاموا بجمع المعلومات من المواقع الالكترونية للشركات ومن البورصة، وتم فحص 73 عينة وتم إستخدام Eckel Model لحساب تمهيد الدخل وأظهرت النتائج إلى أن 22 شركة تقوم بممارسات تمهيد الدخل و51 شركة لا تستخدم هذه الممارسات، وأن شركات الإنشاءات كان لديها اعلي معدل لتطبيق ممارسات تمهيد الدخل بنسبة 66.66 %.

في حين قامت دراسة (Saraingat et al.2013) بفحص سلوك تمهيد الدخل لكبار الموظفين في 712 شركة ماليزية والتي تطبق الشريعة الإسلامية للفترة -2011 2007 وذكرت الدراسة بأن هنالك نوعان من تمهيد الدخل :تمهيد حقيقي وتمهيد

وهمي، حيث يشمل التمهيد الحقيقي صنع قرارات إنتاج تؤدي إلى تقليل عدم الثبات في الدخل، بينما التمهيد الوهمي يتحقق خلال الممارسات المحاسبية، ووجدت الدراسة بأن 53.6% من الشركات يعدون ممهدين وهميين.

في حين قام (القثامي والخيال،2010) بدراسة أجريت على عينة مكونة من 40 شركة سعودية مساهمة، وقد توصلت الدراسة إلى ممارسة الشركات السعودية لإدارة الأرباح، مع عدم وجود أي تأثير لحجم الشركة وقطاع النشاط على هذه الممارسة، في حين هناك تأثير للمديونية والربحية عليها.

اما دراسة (بوسنة،2012) حيث هدفت للتعرف على دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح بالإعتماد على مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ما بين 2007 و 2009، وقد توصل إلى وجود بعض المشاهدات التي تثبت إدارة الشركات الجزائرية لأرباحها خصوصاً سنة 2008، مع عدم وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية الشركات الجزائرية بإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة، أما(كيموش،2014) فقد حاول فحص مدى ممارسة الشركات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح، بالإعتماد على المصاريف والنواتج غير النقدية وإحتياجات رأس المال العامل، وقد شملت الدراسة جميع الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ما بين 2005 و 2009 وحسب النتائج فإن مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات تعتبر الأكثر إستخداماً من طرف الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح، تليها الديون قصيرة الأجل والمخزونات بدرجة أقل، أما الحقوق والنواتج غير النقدية فإنها لم تستخدم في ذلك، اما دراسة (الجعيدي و ابو ناهية،2015)

والتي هدفت إلى تحليل أنواع وأساليب وطرق قياس إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح للإستحقاقات وأ يّاً من هذه الأساليب الأكثر ممارسة في سوقي فلسطين وعمّان للأوراق المالية، وأثرها على العوائد السوقية للسهم على عينة من الشركات الصناعية خلال الفترة من 2006 ولغاية 2011، وتوصلت الدراسة إلى

أنّ الشركات في سوق عمّان وفلسطين تمارس أساليب إدارة الأرباح بالإستحقاقات والأنشطة الحقيقية.

منهجية الدراسة

مقدمة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب من أساليب التحليل التي ترتكز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية محددة ومعلومة للحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، كما تم الإستعانه بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المسجلة في بورصة عمّان، وتم إختيار القطاع الصناعي في سوق عمّان باعتباره القطاع الأكبر في سوق عمّان، حيث بلغ عدد الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية 70 شركة خلال عام 2016، أمّا عينة الدراسة فهي عينة شاملة للشركات الصناعية، وبلغت 25 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمّان، والتي انطبقت عليها الشروط التالية :

1. عدم إرتكابها لمخالفات تنظيمية وتشريعية أدت إلى إيقاع عقوبة عليها من قبل الجهات المنظمة لعملها.
2. عدم إنقطاع تداول أسهمها خلال سنوات الدراسة.
3. توافر البيانات اللازمة لإحتساب متغيرات الدراسة لهذه الشركات.

أساليب جمع البيانات

لأغراض هـذه الدراسـة تم الإعتمـاد علـى المصـادر الثانويـة في جمـع البيانـات (التقارير السنوية المنشورة لشركات العينة) على مدار فترة الدراسة، أمّا فـترة الدراسـة فغطت بيانات حديثة والتي توفرت عن الشركات محل البحث والتي تم الحصـول عليهـا من البيانات المنشورة والخاصة بالشـركات مـدار البحـث علـى موقـع بورصـة عمـان وهيئة الأوراق المالية من عام 2012 ولغاية عام 2016 وهي فترة إعداد الدراسة.

نموذج الدراسة

وسيتم ربط العلاقـة بـين القيمـة السـوقية للسـهم وتمهيـد الـدخل مـن خـلال الأنشطة الحقيقية بواسطة أنموذج الدراسة العام المقترح والمبين في المعادلة التالية:

$$Mv_{i+t} = \beta 0 + \beta_1 \text{ Sales manipulation }_{i+t} + \beta_2 \text{ Abnormal discretionary expenses }_{i+t} + \beta_3 \text{ Abnormal Production Costs }_{i+t} + \beta_4 \text{ Big4}_{i+t} + \beta_4 \text{ profit }_{i+t} + \beta_4 \text{ Size } + e_{i+t}$$

Mv_{i+t} المتغير التابع : القيمة السوقية للسهم في الشركة (i) في السنة (t)

B0 : قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

Sales manipulation $_{i+t}$ المتغير المستقل الأول : التلاعب بالمبيعات للشركة i في السنة t

Abnormal discretionay expenses$_{i+t}$ المتغير المستقل الثاني: المصروفات غير العادية الإختيارية للشركة (i) في السنة (t)

Abnormal Production Costs$_{i+t}$ المتغير المستقل الثالث: تكاليف الانتاج غير العادية للشركة (i) في السنة (t)

$Big4_{i+t}$ المتغير الضابط الاول: حجم مكتب التدقيق والتي تم قياسها بعدد المدققين المنتسبين لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين الذي يدقق حسابات الشركة (i) في السنة (t).

$profit_{i+t}$ المتغير الضابط الثاني : ربحية الشركة ممثلة بنسبة متوسط معدل العائد على حقوق المساهمين ROE في الشركة (i) في السنة (t).

$Size_{i+t}$ المتغير الضابط الثالث: حجم الشركة المعبر عنها بمتوسط الأصول للشركة (i) في السنة (t).

e_{i+t}: الخطأ العشوائي.

معاملات الانحدار $\beta 1، \beta 2، \beta 3، \beta 4، \beta 5$

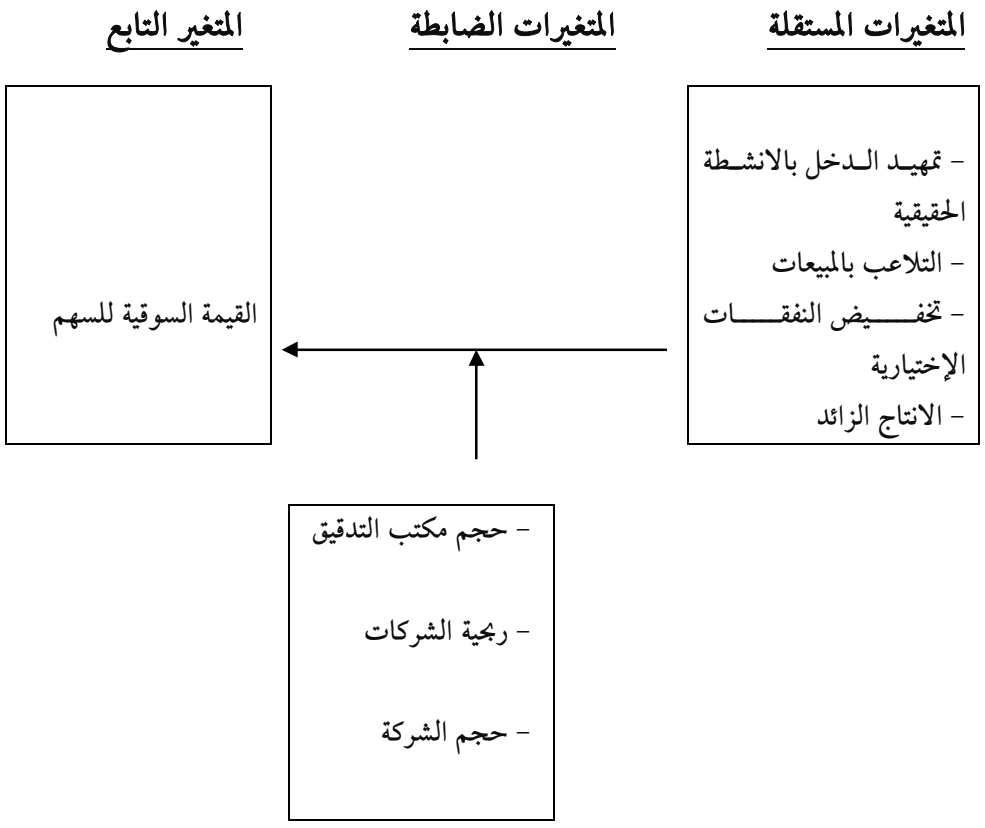

المصدر: من إعداد الباحث

قياس متغيرات الدراسة :

نتعرض هنا لوسائل وأساليب قياس متغيرات الدراسة خلال السنوات (2012 – 2016).

التلاعب بالمبيعات:-

هو أحد أدوات وأساليب إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية حيث يعرف (Chine،2008 ،p.8) التلاعب بالمبيعات بأنه محاولة تلاعب الإدارة لزيادة المبيعات مؤقتاً قبل نهاية السنة المالية، حيث تقوم الإدارة باتخاذ اجراءات تؤثر على عملية وحجم المبيعات، فلقد رأى (Gunny،2009 ،p. 856) أن المديرين يحاولون زيادة المبيعات خلال هذا العام لهدف أساسي، وهو مقابلة الأرباح المستهدفة، وذلك من خلال تقديم خصومات للاسعار وتساهل أكثر من شروط الائتمان.

إنّ عملية تقديم خصومات الأسعار تمكن المديرين من رفع المبيعات إلى ذروتها أكثر قبل نهاية السنة المالية، وتؤدي هذه الخصومات إلى زيادة الإقبال على الشراء وبالتالي ارتفاع أو زيادة مبيعات المنشأة في تلك الفترة ومن الطبيعي أنّ المنشأة لن تقدر على تقديم مثل هذه الخصومات في السنة القادمة، وبالتالي ستعود المنشأة للسعر القديم مرة أخرى وبهذا يحدث انخفاض لمبيعاتها في السنة المقبلة، ويرى (المديرين قد يعجّلون بأرباح حالية على حساب أرباح مستقبلية أي أنهم يحققون أرباح في الأجل القصير على حساب الأرباح في الأجل الطويل، أمّا التساهل أكثر في شروط الائتمان، فتتم من خلال إعطاء تسهيلات ائتمانية أكثر مثل تخفيض أسعار الفائدة على المبيعات الآجلة أو تقديم تخفيضات على عملية البيع العاجل، ممّا يزيد من المبيعات خلال هذه الفترة (Roychowdhury،2006، p. 359).

(Roychowdhury،2003 ، p.10 ويتم قياس التلاعب بالمبيعات من خلال نموذج (الممثل بالعلاقة التالية (Zaineldeen، 2012 ، p.157 بأنّ

$$\frac{\mathrm{CFO}_{it}}{A_{it-1}} = \alpha_0 + \alpha_1(1/A_{it-1}) + \beta_1(S_{it}/A_{it-1}) + \beta_2(\Delta S_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon$$

CFOit: التدفقات النقدية من العمليات للشركة في السنة i تمثل t

Sit: صافي المبيعات للشركة في الفترة i تمثل t

ΔSit : التغير في المبيعات بين العام الحالي والعام السابق للشركة في السنة i تمثل t.

Ait-1 إجمالي أصول الشركة i في السنة t-1.

β الخطأ العشوائي

التلاعب من خلال ممارسة تخفيض النفقات الإختيارية :-

تعد عملية تخفيض النفقات وسيلة فعالة لزيادة الأرباح، وعادة ما تمثل نفقات البحث والتطوير نسبة كبيرة من النفقات التقديرية، حيث تقوم المنشأة بزيادة الأرباح من خلال خفض نفقات البحث والتطوير، كما يقوم المديرون بخفض نفقات البرامج التدريبية والسفر وغيرها من النفقات مثل: نفقات الدعاية والإعلان والنفقات الإدارية، لأنّ آثارها لا تتحقق على المدى القصير، بل تتحقق على المدى الطويل، فيفضل المدراء بدلا من الإنفاق على هذه النفقات وانتظار العائد المستقبلي، العمل على زيادة الأرباح من خلال الخفض او الحد من هذه النفقات،

مما يجعلهم يضحون بالبدء بمشاريع جديدة للوصول إلى الربح المستهدف من خلال خفض النفقات، كما

(Roychowdhury)، (2003.p.11يضحون بالقيمة الاقتصادية للمنشأة على المدى البعيد

الممثل بالعلاقة(Roychowdhury، 2003 ، (p.12 ويتم قياس النفقات الإختيارية من خلال نموذج التالية

$$\frac{EXP_{it}}{A_{it-1}} = \alpha_0 + \alpha_1(1/A_{it-1}) + \beta_1(S_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon$$

حيث إنّ:

t .في السنة i تمثل إجمالي النفقات الإختيارية للشركةEXPit:

t .في السنة i تمثل صافي المبيعات للشركةSit

t-1.في السنة i إجمالي أصول الشركةAit-1

β الخطأ العشوائي

التلاعب من خلال ممارسة أسلوب الإنتاج الزائد: -

يعد أحد وسائل ادرة الأرباح الحقيقية، وتعتمد فكرة الإنتاج الزائد على زيادة عدد الوحدات المنتجة لخفض تكلفة الإنتاج التام المباع، ويتم التركيز في هذه الطريقة على تكاليف الإنتاج بالنسبة للمبيعات، وتعرف تكلفة الإنتاج بأنها تكاليف الإنتاج التام المباع مضاف آليها التغيرات في المخزون خلال الفترة

(Roychowdhury .، 2003 ، p.12)

حيث يقوم المديرين بزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتوقع في ظل ارتفاع مستويات الإنتاج، فإنّ التكاليف الثابتة لهذا المنتج توزع على عدد أكبر من الوحدات، وهذا يخفض نسبة التكاليف الثابتة لكل وحدة، ولأنّ هذا التخفيض لا يقابله أيّ زيادة في التكاليف الحدية للوحدة، فإنّ التكاليف الاجمالية للوحدة تنخفض ممّا يؤدي إلى خفض تكلفة (Roychowdhury .، 2006 ، p: 359) الإنتاج التام المباع في تقارير المنشأة وعلى الأجل الطويل تحدث زيادة في التكاليف الحدية لكل وحدة، ولكن هذه الزيادة في التكاليف الحدية لا تتجاوز الانخفاض في التكاليف الثابتة لكل وحدة أي أنّ التكاليف الإجمالية سوف تنخفض، مما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة المنتجات المباعة،

ولكن بزيادة الإنتاج يصبح لدى المنشأة مخزون أعلى حتى نهاية السنة المالية، فتتحمل المنشأة Chine).،2008 ، (p: 3 تكاليف تخزين، ممّا يحملها تكاليف أعلى

الممثل بالعلاقة التالية:Roychowdhury) ، (2003ويتم قياس تكلفة الإنتاج الزائد من خلال نموذج

$$\frac{\mathrm{PROD}_{it}}{A_{it-1}} = \alpha_0 + \alpha_1(1/A_{it-1}) + \beta_1(S_{it}/A_{it-1}) + \beta_2(\Delta S_{it}/A_{it-1}) + \beta_3(\Delta S_{it-1}/A_{it-1}) + \varepsilon$$

حيث إنّ:

t .في الفترة i تمثل تكلفة الإنتاج التام المباع للشركةPRODit:

t في الفترة iتمثل صافي المبيعات للشركةSit

t .في الفترة i تمثل التغير في المبيعات بين العام الحالي والعام السابق للشركة : ΔSit

t-1.في الفترة i إجمالي أصول الشركةAit-1

β الخطأ العشوائي

ربحية الشركة : -

إن عامل ربحية الشركة يعد عاملا مهما من العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، حيث إن مقدرة الإدارة على تمهيد الدخل تقتصر إلى حد كبير على إمكانية تحقيق الأرباح من قبل الشركة، وعلى الرغم من أن دراسات تمهيد الدخل التقليدية تفترض ان الإدارة لديها قدرة غير محدودة لتمهيد الدخل المعلن للشركة، وهذا ما أشار إليه حيث أضاف بأن الشركات التي تتمتع بسنوات متتالية من الأداء الجيد، (Titman& Trueman .1988)

وتحقق ربحية جيدة تزيد احتمالية تمهيد الدخل المعلن فيها، وذلك لتعدد أدوات وبدائل تمهيد الدخل المتاحة أمام الإدارة، وأن الشركات التي يكون أداؤها وربحيتها

ضعيفة بشكل متكرر، لـديها عـدد اقـل مـن الأدوات المتاحـة لتمهيـد دخلـها وتقـوم الدراسة الحالية بدراسة عامل ربحية الشركة وأثره على تمهيـد الـدخل علـى عينـة مـن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

: - **حجم الشركة**

أشارت الكثير من الدراسات إلى أثر حجم المنشأة وعلاقته بتمهيد الدخل، فقـد أثبتت تلك الدراسات وجود علاقة طردية بين تمهيد الـدخل وحجـم الشـركة في ظـل وجود ما يسمى بالتكلفة السياسية، وهي التكلفة الإضافية التي تتحملها الشركة والـتي تنطلق من دور الشركة تجاه المجتمع وأفـراده والبيئـة المحيطـة، ومثـال ذلـك المشـاركة في المشاريع التي تقلل من الفقر والبطالة، وبرامج المحافظـة علـى البيئـة ومحاربـة التلـوث، فكلما زاد حجم الشركة زادت مسؤوليتها السياسية والمجتمعيـة مقارنـة مـع الشـركات الصغيرة، فالشركات كبيرة الحجم تكون أكثر عرضة من غيرها للضغوطات السياسية، وذلك لأثرها على الاقتصاد الوطني، وحجم أرباحها الذي تحققـه مقارنـة مـع غيرهـا من الشركات، وقد أشار (Moses،1987) إلى أن الشركات الكبيرة لديها دافـع اكـبر لتمهيد الدخل، وان الارتفاع الكبير في الدخل فيها يشير إلى ممارسات احتكارية، وكمـا يشير الانخفاض الكبير في الدخل إلى وجود أزمـة تتعـرض لهـا الشـركة، ولا ننسـى أن الشركات الكبرى لديها مجموعة واسعة من أدوات تمهيدالدخل مثل(مصاريف البحـث والتطوير) مقارنة بالشركات الصغيرة، وبالمقابل أشارت دراسات أن الشركات الكـبيرة تميل لتمهيد دخلها بشكل أقـل مـن الشـركات الصـغيرة وذلـك لأن الشـركات كـبيرة الحجم لا تحقق فائدة من تمهيد دخلها، حيث إنها تخضع لتدقيق ومراقبة كبيرة من قبـل الحكومة والمجتمع وهذا ما أشار إليـه1990. Albrecht & Richardson)) وعليـه فـإن عامل حجم المنشأة ممكن أن يرتبط سلبا أو إيجابا بتمهيد الدخل.

التدقيق

يتأثر سلوك تمهيد الـدخل في الشـركات المسـاهمة العامـة بنـوع وحجـم شـركة التدقيق، وهذا يعني أن الشركات

المساهمة العامة التي يقوم بالتدقيق عليها مكتب تـدقيق صـغير اومكاتـب محليـة يزداد ميلها إلى تمهيد الـدخل أكثـر مـن الشـركات الـتي يقـوم بالتـدقيق احـد مكاتـب التدقيق الأربعة الكبرى

Big Four. (Ahmad & Mansor، 2009)

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

لاختبار مدى ملاءمة بيانات الدراسة لتحليل الإنحدار الخطـي تم إجـراء اختبـار التوزيع الطبيعي، واختبار الإرتباط الخطي المتعدد، والإرتباط الذاتي.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:

للتحقق من اقتراب البيانات مـن توزيعهـا الطبيعـي (Normal Distribution)، تم إستخدام اختبار (Jarque-Bera)، حيث تكون مجموعة مـن البيانـات تتبـع التوزيـع الطبيعـي إذا كانـت إحتماليـة الاختبـار J-B أكـبر مـن .05 (Gujarati،2003) ، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

جدول (1) اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

المتغير	Jarque-Bera Test	
	J-B	.Sig
تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية	4.237	0.086
التلاعب بالمبيعات	4.998	0.067
تخفيض النفقات الإختيارية	3.285	0.105
الانتاج الزائد	3.791	0.095
القيمة السوقية للسهم	3.459	0.082

يشير الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لجميـع المـتغيرات أكـبر مـن (.05)، ممـا يشير إلى إقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي، وأنه لا يوجد قيم متطرفـة تـؤثر على صحة تقديرات النموذج.

اختبار الإرتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Tests :

وقد تم إستخدام معاملات إرتباط بيرسون للكشف عن مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، ويبين الجدول رقم (9) مصفوفة الإرتباط لمتغيرات الدراسة.

الجدول :(2) مصفوفة الإرتباطCorrelations Matrix

المتغير	تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية	التلاعب بالمبيعات	تخفيض النفقات الإختيارية	الانتاج الزائد
تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية	1			
التلاعب بالمبيعات	0.376**	1		
تخفيض النفقات الإختيارية	0.432**	0.267**	1	
الانتاج الزائد	0.426**	0.645**	0.241**	1

(**) ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) و(*) ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يبيّن الجدول رقم (9) أن أعلى إرتباط بين المتغيرات المستقلة هو (.645) بين المتغيرين (الانتاج الزائد) و(التلاعب بالمبيعات) في حين أن قيم معامل إرتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى كان أقل من ذلك، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث يعتبر الإرتباط الذي يصل إلى أعلى من (0.80) مؤشراً لوجود هذه المشكلة، لذا نقول أن العينة تخلو من مشكلة الإرتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati،2003، 359).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم احتساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول :(10) نتائج اختبار الإرتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية	1.759
التلاعب بالمبيعات	3.925
تخفيض النفقات الإختيارية	1.267
الانتاج الزائد	2.034

يبين الجدول رقم (10) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

اختبار الإرتباط الذاتي Autocorrelation:

من شروط الإنحدار خلو البيانات من مشكلة الإرتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود إرتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة estimated parameters، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك باجراء اختبار ديربن – واتسون (Durbin-Watson Test) . ويعتمد هذا الاختبار على مقارنة قيمة احصاءة D-W الجدولية لعينة حجمها n وعدد متغيراتها k مع نتيجة D-W المحسوبة، حيث يوجد قيمتان جدوليتان لإحصاءة D-W وهما dl القيمة الصغرى و du القيمة العظمى. حيث يتم رفض وجود مشكلة الإرتباط الذاتي إذا كانت قيمة D-W المحسوبة أكبر من du،(Guajarati،2003، 468) وقد كانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول :(3) اختبار مشكلة الإرتباط الذاتي

الفرضية	قيمةD-W المحسوبة	dl	du	النتيجة
H01-1	1.833	1.679	1.788	لايوجد إرتباط ذاتي
H01-2	1.962	1.679	1.788	لايوجد إرتباط ذاتي
H01-3	1.821	1.679	1.788	لايوجد إرتباط ذاتي
H01	1.847	1.651	1.817	لايوجد إرتباط ذاتي

نلاحظ ان قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من du مما يدل على خلو البيانات من مشكلة الإرتباط الذاتي أي عدم وجود إرتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار.

اختبار الفرضيات:

تم اخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الأولى H01-1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات التلاعب بالمبيعات على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (4) نتائج اختبار أثر عمليات التلاعب بالمبيعات على القيمة السوقية للسهم

المتغير التابع	R معامل الإرتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الإنحدار				
					البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
القيمة السوقية للسهم	0.859	0.735	99.23	0.000	التلاعب بالمبيعات	0.032	0.007	6.532	0.000
					ربحية الشركات	2.905	0.180	10.457	0.000
					حجم الشركة	1.123	0.0002	52.012	0.000
					حجم مكتب التدقيق	0.564	0.021	19.788	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (99.230)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.000) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الإرتباط (R = 0.859) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R^2 = 0.735) وهي تشير إلى أن 73.5٪ من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (التلاعب بالمبيعات وربحية الشركات وحجم الشركة وحجم مكتب التدقيق)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (التلاعب بالمبيعات) قد بلغت (0.032) وأن قيمة t عنده هي (6.532)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة B عند متغير (ربحية الشركات) قد بلغت (2.905) وأن قيمة t عنده هي (10.457)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما

يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند متغير (حجم الشركات) (1.123) وقيمة t عنده هي (52.012)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة B عند متغير (حجم مكتب التدقيق) قد بلغت (0.564) وبلغت قيمة t عنده هي (19.788)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات التلاعب بالمبيعات على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

الفرضية الفرعية الثانية H01-2:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتخفيض النفقات الإختيارية على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (5) نتائج اختبار تخفيض النفقات الإختيارية على القيمة السوقية للسهم

المتغير التابع	R معامل الإرتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الإنحدار				
					البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
القيمة السوقية للسهم	0.843	0.748	99.592	0.000	تخفيض النفقات الإختيارية	0.494	0.198	6.189	0.000
					ربحية الشركات	1.506	0.047	12.952	0.000
					حجم الشركة	1.109	0.012	24.135	0.000
					حجم مكتب التدقيق	0.653	0.959	66.052	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (99.592)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.000) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الإرتباط (R = 0.843) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R^2= 0.748) وهي تشير إلى أن 74.8٪ من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تخفيض النفقات الإختيارية وربحية الشركات وحجم الشركة وحجم مكتب التدقيق)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (تخفيض النفقات الإختيارية) قد بلغت (0.494) وأن قيمة t عنده هي (6.189)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة B عند متغير (ربحية الشركات) قد بلغت (1.506) وأن قيمة t عنده هي (12.952)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند متغير (حجم الشركة) (1.109) وقيمة t عنده هي (24.135)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة B عند متغير (حجم مكتب التدقيق) قد بلغت (0.653) وبلغت قيمة t عنده هي (66.052)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتخفيض النفقات الإختيارية على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات الانتاج الزائد على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (6) نتائج اختبار أثر عمليات الانتاج الزائد على القيمة السوقية للسهم

المتغير التابع	R معامل الإرتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الإنحدار				
					البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
القيمة السوقية للسهم	0.654	0.709	79.74	0.000	عمليات الانتاج الزائد	0.423	0.156	6.465	0.000
					ربحية الشركات	2.170	0.647	16.198	0.000
					حجم الشركة	1.685	0.053	32.347	0.000
					حجم مكتب التدقيق	0.432	0.130	12.950	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (79.74)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.000) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الإرتباط (R = 0. 654) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R^2= 0.709) وهي تشير إلى أن 70.9٪ من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (عمليات الانتاج الزائد وربحية الشركات وحجم الشركة وحجم مكتب التدقيق)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (عمليات الانتاج الزائد) قد بلغت (0.423) وأن قيمة t عنده هي (6.465)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة B عند متغير (ربحية الشركات) قد بلغت (2.170) وأن قيمة t عنده هي (16.198)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند متغير (حجم الشركة) (1.685) وقيمة t عنده هي (32.347)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة B عند متغير (حجم مكتب التدقيق) قد بلغت (0.432) وبلغت قيمة t عنده هي (12.950)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات الانتاج الزائد على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان" ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم إستخدام الإنحدار المتعدد لمماراسات تمهيد الدخل مجتمعة على القيمة السوقية للسهم، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (7) نتائج اختبار أثر مماراسات تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية على القيمة السوقية للسهم

المتغير التابع	R معامل الإرتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الإنحدار				
					البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
القيمة السوقية للسهم	0.749	0.726	64.69	0.000	التلاعب بالمبيعات	0.132	0.006	4.987	0.000
					تخفيض النفقات الإختيارية	0.249	0.053	6.497	0.000

0.000	4.098	0.062	0.456	الانتاج الزائد					
0.000	1.098	0.155	1.980	ربحية الشركات					
0.000	32.985	0.0002	0.019	حجم الشركة					
0.000	52.958	0.015	0.147	حجم مكتب التدقيق					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (64.69)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.000) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الإرتباط (R = 0.749) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R^2= 0.726) وهي تشير إلى أن 72.6٪ من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (ممارسات تمهيد الدخل وربحية الشركات وحجم الشركة وحجم مكتب التدقيق)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (التلاعب بالمبيعات) قد بلغت (0.132) وأن قيمة t عنده هي (4.987)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وأن قيمة B عند (تخفيض النفقات الإختيارية) قد بلغت (0.249) وأن قيمة t عنده هي (7.388)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. كما كانت قيمة B عند (الانتاج الزائد) قد بلغت (0.456) وأن قيمة t عنده هي (4.098)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة B عند متغير (ربحية الشركات) قد بلغت (1.980) وأن قيمة t عنده هي (1.098)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند متغير (حجم الشركة)

(0.019) وقيمة t عنده هي (32.985)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة B عند متغير (حجم مكتب التدقيق) قد بلغت (0.147) وبلغت قيمة t عنده هي (52.958)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الرئيسية الأولى، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية على القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

1. إستطاعت أبعاد جودة التدقيق مجتمعة من خلال نموذج الإنحدار تفسير ما نسبته (72.6٪) من التباين الحاصل في القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل بالانشطة الحقيقية (التلاعب بالمبيعات، تخفيض النفقات الإختيارية، الانتاج الزائد) على القيمة السوقية لأسهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث أن الدخل المحقق في نهاية السنة يلعب دور رئيسي في تعزيز ثقة المستثمريين في الشركات ذات الربحية العالية والتي يمكن ان تلبي طموحاتهم الاستثمارية بتحقيق اكبر عائد ممكن على الاستثمار، مما يؤدي بدورة الى زيادة الطلب على شراء الأسهم وبالتالي ارتفاع في اسعارها.
2. أظهرت نتائج الدراسة أن تخفيض النفقات الإختيارية هي الأكثر تأثير معنوي على القيمة السوقية للسهم ، حيث فسرت منفردة من خلال نموذج الإنحدار ما نسبته (74.8٪) من التباين في القيمة السوقية للسهم في الشركات الصناعية ، مما يدل على أن تخفيض النفقات الإختيارية ذات تأثير كبير في القيمة السوقية

للسهم، والـتي تعتـبر دالـة ومؤشـر علـى تـأثير عمليـات التخفـيض في النفقـات ودورها في زيادة الدخل المحقق عند مقابلتها بالايرادات المحققة.

3. أظهرت نتائج الدراسة أن عمليات الانتـاج الزائـد لـة أثـر معنـوي علـى القيمـة السوقية للأسهم، حيث فسـرت منفـردة مـن خـلال نمـوذج الإنحـدار مـا نسـبته (70.9٪) من التباين في القيمة السوقية للسهم في الشركات الصـناعية مما يـدل على تأثير عمليات الانتاج الزائد على القيمـة السـوقية للأسـهم بأعتبارهـا دالـة على قدرة الشركة على العمـل والانتـاج وبالتـالي التخفـيض في حصـة الوحـدة المنتجة من التكاليف الثابتة وبالتالي زيادة ربحيتهـا والـتي تـنعكس بالنهايـة علـى ربحية الشركة بشكل عام وتأثيرها المباشر على زيادة سعر السهم في السوق.
4. أظهرت النتائج على أن التلاعب بالمبيعات لة تأثير معنوي علـى القيمـة السـوقية للأسهم، حيث فسرت منفردة من خلال نموذج الإنحدار ما نسـبته (73.5٪) مـن التبـاين في القيمـة السـوقية للسـهم في الشـركات الصـناعية ، ممـا يـدل علـى أن التلاعب بالمبيعات مؤشر معنوي ومؤثر في القيمة السوقية للأسـهم، والـتي تعتـبر دالـة علـى زيـادة الحصـة السـوقية للشـركة وزيـادة في ثقـة المسـتثمرين باسـهم الشركات ذات حصة المبيعـات الاكـبر في السـوق وبالتـالي زيـادة الطلـب علـى اسهمها والذي يؤدي الى ارتفاع في اسعار اسهمها في سوق الأوراق المالية.

التوصيات:

1. العمل على توعية مسـتخدمي التقـارير الماليـة بشـكل عـام والمسـتثمرين بشـكل خاص بآثارإنعكاسات تلك الممارسات على قـراراتهم الاسـتثمارية، وبالتضـليل المالي الذي ممكن أن يحدث في الأسواق المالية.
2. ضرورة وضع تشريعات للحّد من ممارسـة إدارة الأربـاح وذلـك مـن قبـل هيئـة الأوراق المالية والجهات المنظمة لعمل الشركات.

3. ضرورة الاستعانة بخدمات مكاتب التدقيق الكبرى من اجل الحد من ممارسات تمهيد الدخل لما يتوفر لهذه المكاتب من خبرات وكوادر وامكانيات وتقنيات عالية.
4. ضرورة توعية ادارات الشركات والمدراء الماليين بالمخاطر والأثار السلبية المترتبة على عمليات تمهيد الدخل على المجتمع وعلى الشركة وسمعتها وقدرتها على الاستمرار في المستقبل في حالات ترحيل الازمات.

المراجع العربية:

- الأشقر، هاني (2010)، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- بالرقي، تيجاني (2012) ، المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف (الجزائر)، عدد23،12-50.
- بوسنة، حمزة (2012) ، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.
- الجعيدي،عمر، وأبو ناهية، جيهان (2015)، ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 29 (12).
- عيسى، سمير (2008) ، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،45 (02): 1-47.
- القثامي، فواز سفير، والخيال توفيق عبد المحسن (2010) ، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الاسكندرية، 47 (01)،240- 309.
- كيموش، بلال (2014)، دور المصاريف والنواتج غير النقدية وإحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح ، حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد14، 41-54.

المراجع الأجنبية:

- Albrecht، W. D. and Richardson، F. M، (1990). Incom Smoothing by Economy Sector، Journal of Business Finance & Accounting، Vol. 17.(5) .pp.713-730.

- Ahmad، A. & Mansor، N. Board Independence،(2009) Ownership Structure، Audit Quality and Income Smoothing Activities: A Study on Malaysian Market. Journal of Modern Accounting and Auditing;، 5(11)، 1-13.

- Abu-Jarad، I. (2011). The Relation between External Audit Quality and Earnings Management at local banks Operatingin Palestine. (Unpublished Master Thesis). The Islamic University of Gaza، Faculty of Economics.

- Alhadab، M. (2012). Real and Accrual Earnings Management، Regulatory Environments، Audit Quality and IPO Failure Risk. (Unpublished Doctoral dissertation). Leeds University Business School.

- Barnea، A.، Ronen J.and Sadan S. (1975). The implementation of accounting objectives: An application to extraordinary items. The Accounting Review (January): 58-68.

- Brayshaw، R.E. and Eldin A.E.K. (1989). "The smoothing hypothesis and the role of exchange differences". Journal of Business Finance and Accounting 16(5) (Winter): 621-633.

- Beneish M. (1999). Incentives and Penalties Related to Earnings Over Statements that Violate GAAP. The Accounting Review. 74(4)، 20-34.

- Bauwhede، H. V. and Willekens، M. (2003). Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence، Tijdschrift voor Economie en Management، 48 (02): 199-217.

- Chin، j. lian، h. (2008). Crossed Listed Foreign Firms Earnings Informativeness، Earnings Management and Disclosures of Corporate Governance Information Under SOX. The international journal of accounting، 44(1)، 1-32.

- Chi، W. Lisic، L. L. & Pevzner، M. (2011). Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management. Accounting Horizons، 25(2)، 315-335.

- Fiielld، T. Lys T. & Viincentt L. (2001). Empirical Research on Accounting Choice. Journal of Accounting and Economics، 31(1)، 1-14.

- Gordon، Myron، (1964). "Postalates، Principles، and Research in Accounting." The Accounting Review251-263.

- Gujarati، D.N. (2003). Basic Econometrics. (4thed.)، UNA، New York: McGraw Hill.

- Graham، J. R.، Harvey، C. R. and Rajgopal، S. (2005). The Economic implications of corporate financial reporting، Journal of Accounting and Economics،40 (01-03):03-73

- Gunny، k. (2009). The Relation between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evience from meeting earnings benchmarks. Contemporary accounting research، 27(1)، 855-888.

- Hepworth، S.R. (1953)."Periodic income smoothing". The Accounting Review 28(1) (January): 32-39. Liberty، S. and Zimmerman J. 1986."Labor union، contract negotiation and accounting choices". The Accounting Review 61(4): 692-712.

- Jabal، A. Shahid، R. &Nirbe، H. (2013). The Impact of Earnings Management Practices on the Stock Prices، Empirical Study on Damascus Securities Exchange. Aleppo University Research Journal، 5(1)، 1-21.

- Lo، K. (2008). Earnings management and Earnings Quality، Journal of Accounting and Economics، 45 (01): 350-357.

- Moses، O.D. (1987."Income smoothing and incentives: Empirical tests using accounting changes". The Accounting Review 62(2) (April): 358-377.

- Marcus، l. (2010). Strategic Revenue Recognition to Achieve Earnings Benchmarks. Journal of account public policy، 29(1)، 82- 95.

- Memis، M. U. & Cetenak، E. H. (2012). Earnings Management، Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison. International Journal of Economics and Financial Issues، 4(2)، 460- 469.

- Noronha، C. and Zeng، Y. (2008). Earnings management in China: an exploratory study، Managerial Auditing Journal، 23 (04): 367-385.

- Partha، S. M. (2003). How To Manage Earnings Management?، Working Paper، Columbia University.

- Pasharibu، Y، Nugroho، P، SeptiaAdiKusuma، L.(2014).“Income Smoothing Practices In Non-Manufacturing Companies”، International Conference on Business، Economics and Accounting .Hong Kong.

- Ronen، J.، Sadan S. and Snow C. (1977)."Income smoothing: A review". Accounting Journal (Spring): 11-26.

- Rozycki، J. J. (1997).“A tax motivation form smoothing dividends،” The Quarterly Review of Economics and Finance، vol.37(Summer): 563-578.

- Roychowdhury، s. (2003). Management of Earnings through the Manipulation of Real Activities That Affect Cash Flow from Operations. Working paper، Sloan school of management.

- Roychowdhury، s. (2006). Earnings Management through Real Activity Manipulation. Journal of accounting & economics، 42(3)، 335-370.

- Ronen، J. and Yaari، V. (2008)، The Earnings Management Strategy to Meet or Beat Threshlds، Morgan State University Contact author: Department of Accounting،Taxation، and Law، Stern School of Business، New York University، jronen@stern.nyu.edu.

- Reichelt، K. J. & Wang، D. (2010). National and Office-Specific Measures of Auditor Industry Expertise and Effects on Audit Quality. Journal of Accounting Research، 48(3)، 647-686.

- Schipper، K. (1989)، Commentary: Earnings management. Accounting Horizons، December، 91 - 102.

- Saringat، S، Haron، R، Tahir، H.(2013). “Income Smoothing and Islam: an Evidence from Malaysian Shariah Compliant Companies”، International Journal of Social Science and Humanity، 3(2).

- Trueman، B. and Titman S. (1988)."An explanation for accounting income smoothing". Journal of Accounting Research 26 (Supplement): 127-139.

- Yu، w. (2008). Accounting based Earnings Management and Real Activities Manipulation. (Unpublished Doctoral dissertation).Georgia institute of technology، USA.

- Yang، l. Rahman، a. & Bradbury، m. (2009). The Trade Of Between Real Earnings Management and Accruals Management. Working paper، Massey University Auckland New Zealand.

- Zaineldeen، S. (2012). The Impact of Earnings Management Practices through Real Activitieson the Company Cash Flows. The scientific journal of Faculty of Commerce.University of the Suez Canal، 3(1)، 149-174.

دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية

-دراسة تحليلية مقارنة للتجربتين الكويتية و الجزائرية-

The role of endowment funds in economic development - A comparative analysis of the Kuwaiti and Algerian experience-

الدكتور رديف مصطفى
أستاذ محاضر قسم أ
جامعة سيدي بلعباس – الجزائر

الدكتور بن عياد محمد سمير
أستاذ محاضر قسم أ
جامعة سيدي بلعباس – الجزائر

الدكتور عامري رضوان
أستاذ محاضر قسم ب
المركز الجامعي بغليزان – الجزائر

الملخص:

لقد لعب الوقف أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر التاريخ، إلا أن هذا الدور قد تراجع نتيجة للممارسات السلبية و الأفكار الخاطئة حول الوقف، لكن الحاجة اليوم تدعو إلى إحياء دوره السابق باعتباره أداة تمويل إسلامية، و مؤسسة من مؤسسات القطاع الثالث، و ذلك من خلال ابتكار صيغ و أساليب تتماشى و متطلبات العصر الحالي.

تعتبر الصناديق الوقفية صورة من صور وقف النقود التي يمكن أن تكون السبيل لإحياء دور الوقف في التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال قدرتها على تعبئة أموال الوقف عن طريق توسيع قاعدة الواقفين، بالإضافة إلى قدرتها على صيانة و تنمية أموال الوقف من خلال استثمارها و حسن إدارتها.

سوف نعالج من خلال هذا البحث مدى أهمية الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية لكل من الجزائر و الكويت وذلك بدءا بعرض ملامح التنمية للبلدين ثم تجارب كل منهما في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية : الوقف، الصناديق الوقفية، التنمية الاقتصادية، التجربة الجزائرية، التجربة الكويتية

Abstract:

Historically، the endowment has played an important role to achieve economic development، but this role has been reduced because of negative practices and misconceptions، so today it is necessary to revive its previous role as an Islamic financing product، through the innovation of products and methods depending with the requirements of the present era.

Endowment funds are a form of money endowment that can be the way to revive the role of the endowment in economic development through its ability to mobilize endowment funds by attracting more contributors، as well as its ability to develop investment and management of them.

In this research، we will deal with the importance of endowment funds in achieving the economic development of Algeria and Kuwait، starting with presenting the development profiles of the two countries، then their respective experiences in this field.

Key words: endowment، endowment Funds، Economic Development، Algerian Experience، Kuwait Experience.

مقدمة:

في ظل ما تعانيه المجتمعات الإسلامية من عجز للوصول إلى مستويات التنمية المطلوبة، تبرز الحاجة إلى إحياء دور الوقف من خلال العمل على دعمه وتطويره بما يتماشى ومتطلبات العصر الراهن، وبما يكفل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وذلك من

خلال استحداث صيغ عصرية للعمل الوقفي تستهدف إحياء الدور التنموي للوقف في إطار إسلامي.

ولقد ساهم وقف النقود في ظهور إحدى هذه المؤسسات الوقفية الحديثة التي تعتمد على أسلوب الإدارة الحديثة والعمل المؤسسي المنظم في تعبئة أموال الأوقاف وتنميتها واستثمارها لضمان العطاء المستمر لأموال الأوقاف وهي الصناديق الوقفية.

وتعد الصناديق الوقفية من الآليات و الصيغ المستجدة التي يمكن للوقف من خلالها الإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة، فالصناديق الوقفية تمثل الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي في إطار من المشاركة، وتهدف الصناديق الوقفية إلى المشاركة في عملية التنمية عن طريق طرح مشاريع تنموية في صيغ إسلامية للوفاء باحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى ترشيد إنفاق مداخيل الأموال الموقوفة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والتنموية التي يفرزها الواقع من خلال برامج عمل تراعي تحقيق أعلى عائد نمو ، وتحقق الترابط فيما بين المشروعات الوقفية وبينها وبين المشروعات التي تقوم بها الحكومة و الجمعيات الخيرية الأخرى.

أ. إشكالية الدراسة

إن الصندوق الوقفي هو وعاء تجمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة تدار على شكل محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبول، والأموال في الصندوق مقسمة إلى حصص صغيرة تكون في متناول الأفراد الراغبين في الوقف .ويستفيد الصندوق الوقفي من مميزات التنويع والإدارة المتخصصة بطريقة مشابهة لصناديق الاستثمار، وتوجه عوائد الصندوق إلى أغراض الوقف المحددة في وثيقة الاشتراك في الصندوق تحت إشراف ناظر الوقف ويكون للصندوق شخصية اعتبارية.

من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للإشكالية كما يلي:

ما هو دور أموال الوقف من خلال الصناديق الوقفية الجزائرية والكويتية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ب. فرضيات البحث

من خلال الإشكالية السابقة، يمكن الخروج بالفرضية الرئيسية التالية:

تساهم الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومحاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة سننطلق من الفرضيات الفرعية التالية:

- يساهم وقف النقود في طرح صيغ مبتكرة للعمل الوقفي تتماشى ومتطلبات العصر الحالي؛
- توجد علاقة بين الوقف والتنمية الاقتصادية؛
- تساهم الصناديق الوقفية في إحياء دور الوقف في التنمية المستدامة؛
- نجاح تجربة الصناديق الوقفية في الكويت و الجزائر يمكن أن يكون دافعا لباقي الدول الإسلامية في المضي قدما للنهوض وإحياء دور الوقف.

ت. أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- إبراز حقيقة الوقف كجزء من النظام المالي الإسلامي، وتحديد طبيعته التنموية، والتعرف على وقف النقود كصيغة جديدة للوقف تختلف عن وقف العقار؛
- تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين الوقف كجزء من النظام المالي الإسلامي وبين التنمية الاقتصادية كهدف وغاية تسعى جميع الدول للوصول إليها؛
- المساهمة في إبراز إحدى الصيغ المبتكرة للعمل الوقفي، و هي الصناديق الوقفية وتوضيح دورها في المساهمة في إحياء دور الوقف بعدما تم تغييبه؛

- دراسة تجربة كل من الجزائر والكويت فيما يخص الصناديق الوقفية، وذلك لمعرفة إمكانية الاستفادة منها.

أولا: ملامح التنمية الاقتصادية في الجزائر والكويت

سنتناول خصوصية التنمية في كل من الجزائر والكويت من خلال عرض أهم مميزات التنمية في الدولتين.

1. **تعريف التنمية الاقتصادية:** هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان للاقتصادي لبناء آلية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تطبيقه.
2. **خصوصية إستراتيجية التنمية في الجزائر:** يمكن إيجاز أهم ملامح الإستراتيجية التنموية في الجزائر من خلال النقاط التالية[1]

-**إستراتيجية تنموية ذاتية :** انتهجت الجزائر إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة بالإضافة إلى اعتمادها على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات؛

-**توفر المناخ السياسي الملائم :** حيث أنه من بين الكثير من الدول النامية، يتميز المناخ السياسي لدولة الجزائر بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية خاصة، أن الجزائر لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة، كما أن اتخاذ القرارات يكون من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة الجزائر توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال؛

[1] عبد الحافظ الصاوي،"**قراءة في تجربة الجزائر التنموية**"، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، لعدد 315 ، متوفر على الموقع www.kantakji.com :

- **الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري :** لقد اهتمت الجزائر بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري ، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان؛
- **الرؤية المستقبلية للتنمية :** تمتلك الجزائر رؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن.
- **الاهتمام بتمويل البنى الأساسية** : تهتم الجزائر بالإنفاق على مشاريع تمويل البنية الأساسية، والتي تعتبر أساس نمو اقتصادي دائم ومستمر.
- **التنوع في البنية الصناعية:** حيث أنها تغطي معظم فروع النشاط الصناعي من صناعات استهلاكية، وسيطة، ورأسمالية؛

3-ملامح إستراتيجية التنمية في الكويت :يمكن ذكر بعضها فيما يلي:[1]

-تتميز دولة الكويت بجغرافية صغيرة وغنية ومفتوحة نسبياً ويعتمد اقتصادها على النفط حيث يبلغ احتياطيها الثابت رسمياً حوالي 120 مليار برميل أي حوال4،7 %من احتياطيات النفط الخام في العالم؛

- اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي حتى أصبح الإنفاق العام هو المحرك الأساسي لمختلفة الأنشطة الاقتصادية في الدولة؛
- الاعتماد على الواردات من السلع الصناعية بشكل كبير.
- وجود وفرة في اليد العاملة الوافدة مما أدى إلى عزوف لليد العاملة المحلية عن المشاركة في النشاطات الإنتاجية واتجاههم إلى المناصب الحكومية.
- ارتفاع مستوى المعيشة وانتشار الاستهلاك الترفي؛

[1] سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية، "**تحليل للتجربة الكويتية**"، متوفر على الموقع www.arab-api.org/images/publication/pdfs:

- هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وتغييب دور القطاع الخاص الذي أصبح تابع للقطاع العام؛
- اختلال هيكل العمل والسكان بسبب العمالة الوافدة؛
- الاعتماد على الفوائض النفطية، وذلك بتكثيف استخدام مختلف أشكال الدعم والإعانات المختلفة كوسيلة لإعادة توزيع الثروة بين الأفراد.

4- بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الكويت و الجزائر:

سنتطرق في هذا الفرع إلى بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في كل من الكويت و الجزائر كما يلي[1]

4-1-المؤشرات الاقتصادية :سنتناول فيما يلي مؤشرين هما تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- **تطور الناتج المحلي الإجمالي:** يتضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في كل من دولتين، خاصة في دولة الجزائر حيث بلغ عام 2012 و 2013 حوالي 300 بليون دولار ويرجع هذا النمو إلى ارتفاع صادرات السلع الصناعية لدولة الجزائر،ما يلاحظ أيضا النمو المتواصل للناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت والذي يرجع بالأساس إلى صادرات النفط والتي تمثل 50 % من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن النفط يشكل 95 % من دخل دولة الكويت.
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** :لقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت 33،29 سنة 2011 وبالتالي فكويت تحتل المراتب الأولى بين الدول الإسلامية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي بعد دولة قطر (54 دولار)وهذا يرجع بالطبع إلى عائدات البترول، أما في الجزائر فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 78،6 دولار سنة 2012 ، وهذا

[1] **" key socio-economic statistics on IDB member countries"**, may 2014, www.isdb.org

الرقم منخفض بالنسبة لدولة الكويت وهذا بالطبع يرجع إلى الفرق في التعداد السكاني بين الدولتين

4-2- بعض المؤشرات الاجتماعية والبيئية :ستتناول فيما يلي بعض المؤشرات الاجتماعية والبيئية للتنمية الاقتصادية في الكويت و الجزائر.

- **النمو السكاني** :بلغ عدد سكان الجزائر 40 مليون نسمة بحلول سنة 2013 ، أي بمعدل نمو يقدر ب 7،2 % بين سنتي 2009 و 2013 ، أما في الكويت فقد بلغ التعداد السكاني 9،3 مليون نسمة بحلول سنة 2013 بمعدل نمو يقدر ب.4،2 % بين سنتي 2009 و 2013
- **العمالة معدل البطالة :**لقد بلغت القوة العاملة في دولة الكويت سنة 2102 ما يقارب 7،1مليون، ويرجع هذا الارتفاع إلى اليد العاملة الوافدة، أما في الجزائر فقد بلغت القوة العاملة ما يقارب 56.1 مليون، ولقد انتهجت الجزائر سياسات صارمة لمكافحة البطالة وقد نجحت في تخفيض نسبة البطالة الى4%
- **الفقر** :لقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت 2 دولار في الجزائر من 55 % سنة 1994 إلى 2.3 سنة 2012، وهذا يرجع إلى السياسات التي انتهجتها الدولة للقضاء على الفقر من خلال التركيز على تنمية رأس المال البشري والإنفاق على الصحة والتعليم، هناك أيضا بنك جرامين ودوره في مكافحة الفقر.

ثانيا: الوقف في الجزائر

1. **تعريف الوقف** : يعرف الوقف اقتصاديا على أنه تحويل جزء من المدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع و خدمات وعوائد لتلبية حاجيات الجهات و الفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين و نمو القطاع الخيري و لاسيما في ظل الأوضاع الراهنة التي تواجهها الدول خاصة الجزائر. [1]

[1] محمود عبد الرزاق ، "**بحوث في الاقتصاد الإسلامي**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط 1، 2013، ص 121.

2. **تعريف الصناديق الوقفية** : هي مؤسسات تهدف إلى تجميع الأموال وذلك بغرض استثمارها للحصول على ربح حلال فيه أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية كما إنها مؤسسة مالية في شكل شركة مساهمة تتولى تجميع المدخرات من الجماهير بموجب صكوك أو وثائق استثمارية موحدة القيمة تعهد بها إلى جهات أخرى لإدارتها وفق أحكام شرعية لاستثمارها نيابة عن المدخرين لتحقيق أعلى عائد ربح ممكن.

3. **تنظيم الإدارة الوقفية في الجزائر والمتغيرات الواقعية.** لا ننكر أن هنالك قوانين تم اعتمادها في الجزائر خاصة في فترة التسعينات ساهمت في تفعيل النشاط الوقفي بشكل محسوس، حيث أن النتائج المسجلة على تواضعها توحي بأثر هذه القوانين، لكن هذا لا يمنعنا من أن نذكر بمجموعة من المتغيرات أصبحت تدعوا إلى ضرورة إعادة هيكلة إدارة الأوقاف بما يتوافق مع المعطيات الواقعية.وضرورة أقلمة قانون الأوقاف في الجزائر مع المتغيرات الواقعية الجديدة، والتي منها عملية البحث الجارية عن الأملاك الوقفية الضائعة والتي كشفت عن ثروة وقفية هائلة مندثرة تمتلكها الأوقاف الجزائرية والمؤسسات التي لها علاقة بعملية البحث، إضافة إلى عملية تطوير قوانين الأوقاف التي واكب هذه العملية.

4. **إدارة الأوقاف وتنوع الوعاء الاقتصادي للأوقاف في الجزائر** ذكرنا بأن إدارة الأوقاف في الجزائر تكتسي طابعا مركزيا، بما جعل تفعيل البحث عن الأملاك الوقفية واسترجاعها رغم كل ما بذل من جهود تعرف تباطؤًا على كل المستويات، وهذا بالنظر إلى شساعة الأرض الجزائرية، وتخلف الأدوات الاتصالية وبطئها، مما عقّد من عملية إدارة الوقف الجزائري، علما أن الوقف في الجزائر متعدّد الأنواع، ذلك أننا سجلنا في أحد التقارير الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الأنواع التالية من الأوقاف:

الشكل رقم 1: الأملاك الوقفية في الجزائر إلى غاية 2015

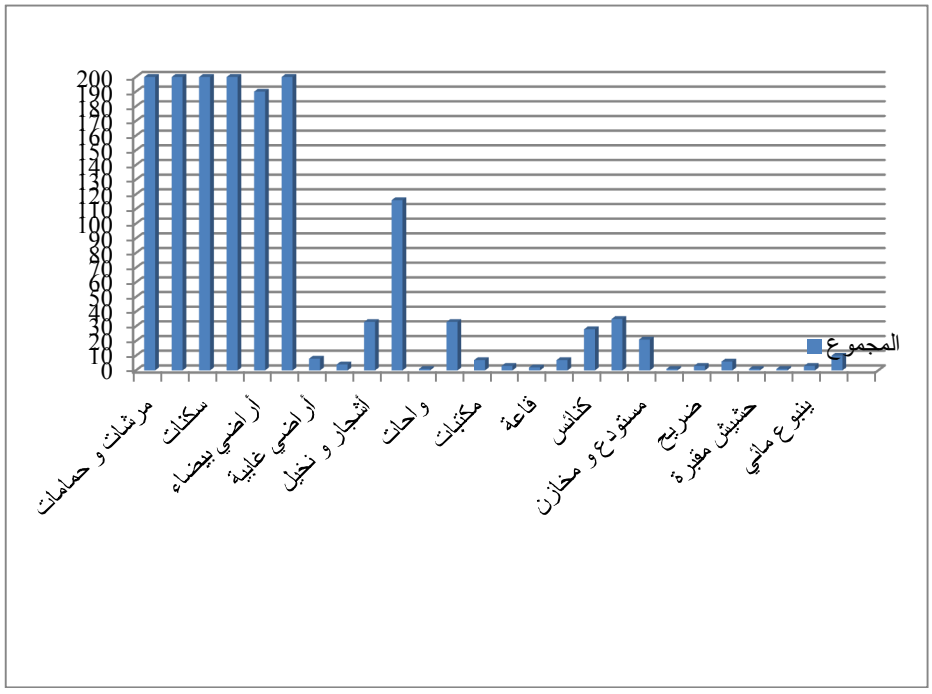

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **"الأوقاف الجزائرية"**، الجزائر : تقرير غير منشور (وثيقة داخلية)، جوان 1998، ص19 (بتصرف).

هذه التنوع في الوعاء الاقتصادي للأوقاف تجعل عملية تسييرها من حيث من يقوم بها تعتبر صعبة نوعا ما بالنظر إلى الطابع المركزي للأوقاف في الجزائر،واقتصار الإدارة اللامركزية على مكتب الأوقاف الذي ينتمي إلى مصلحة الإرشاد والشعائر الدينية والأوقاف.

كل هذه الأرقام تم التوصل إليها إلى غاية ماي 2015، يضاف إليها التوزيع الجغرافي الذي يعتبر مهمًّا في الحكم على مواكبة أو عدم مواكبة القوانين الخاصة بإدارة الأوقاف للمتغيرات الواقعية، فإذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للأوقاف في الجزائر خاصة تلك التي تم العثور عليها نجدها موزعة كما يلي

الجدول رقم 1: التوزيع الجغرافي للأملاك الوقفية في الجزائري:

الولاية أو المدينة	الهكتار	الآر	سنتيآر
تلمسان	5541	48	44
مغنية	140	90	65
معسكر	296	90	0
البويرة	163	69	19
صور الغزلان	97	61	9
المدية	1	39	55
بومرداس (الثنية)	38	90	68
الشلف	42	10	68
(خميس مليانة)	0	13	2
تيزي وزو	30	48	80
الجزائر وضواحيها	544	92	49
ولهاصة	92	88	68
تيبازة	977	0	0
المجموع	7961	738	527

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، «**الأوقاف الجزائرية** »، الجزائر : تقرير غير منشور (وثيقة داخلية)، جوان 2015.

هذه الولايات وغيرها من الولايات ما يزال البحث فيها عـن الأمـلاك الوقفيـة جاريًا، توحي بضخامة المشروع مما يستدعي تنظيمًا إداريًا جديدًا يجعـل العمليـة تسـير بفعالية أكبر وكفاءة عالية.

ثالثا: الوقف في الكويت

1. **تطور حجم الأصول المستثمرة** :لقد حرصت الأمانة العامة للأوقاف الكويتية منذ نشأتها على العمل على تنمية قطاع الأوقاف وذلك من خـلال اسـتقطاب أوقـاف جديدة، والعمل على تنميها وحسن اسـتثمارها مـن خـلال وضـع اسـتراتيجيات وسياسات خاصة بالاستثمار، و في هذا الإطار فقد تمكنت الأمانة العامة للأوقـاف من زيادة حجم الأصول المستثمرة منذ إنشاءها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2 : تطور حجم الأصول المستثمرة بين سنتي 2000-2011

العام	2000	2002	2004	2006	2010	2011
القيمة (دينار كويتي)	252973145	335848151	225609165	606407186	978162220	837411235

المصدر: قطاع الاستثمار وتنمية الموارد، "**ندوة الوقف في تونس:الواقع وبناء المستقبل**"، الأمانة العامة للأوقاف، فيفري 2012

الشكل رقم 2: تطور حجم الاصول المستثمرة

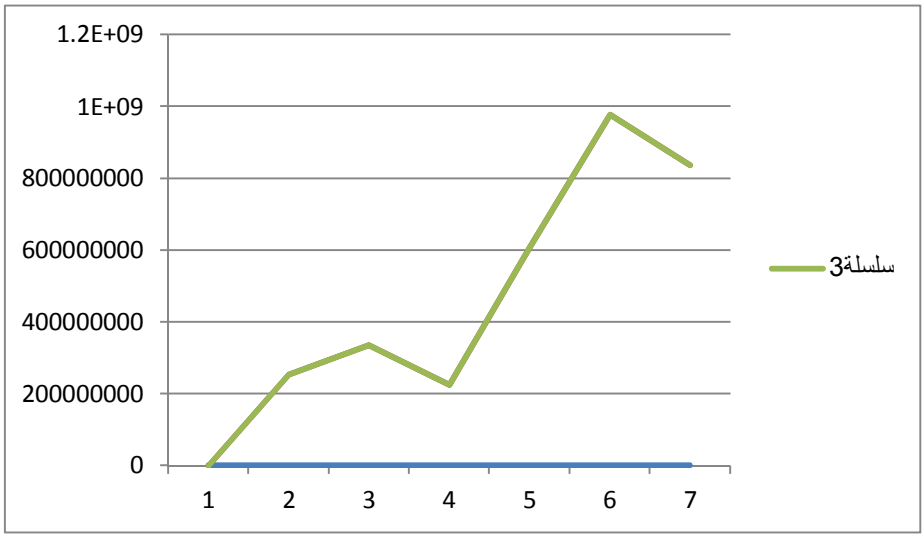

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 2.

من خلال الجدول أعلاه يتضح تنامي حجم الأصول المستثمرة للأمانة العامة للأوقاف، مما يؤكد اهتمام الأمانة العامة للأوقاف باستثمار الأوقاف وتنمية ريعها، من زيادة الأصول الوقفية وتعبئتها عن طريق الصناديق الوقفية، ثم استثمار هذه الأصول وتنميتها.

2. **تنوع الأصول الوقفية (تنوع الاستثمارات الوقفية):** تقوم إستراتجية الأمانة العامة للأوقاف على تنويع محفظة الاستثمارات بين الاستثمارات المالية والعقارية وهذا بهدف تقليل المخاطرة وزيادة العوائد . و يوضح الجدول الموالي تنوع الأصول الوقفية للأمانة:

جدول رقم 3: توزيع الأصول الوقفية حسب القطاعات لسنة 2015

القطاع	القطاع المالي	القطاع العقاري	قطاع الخدمات	المجموع
النسبة %	**41**	**6،52**	**4،6**	**100**

Source : Khaled M Albusharah، **"the Awqaf developmental role in society needs"**، a work paper in **:** the Arab forum towards a new welfare mix: rethinking the role of the state market and civil society in the provision of basic social services، Beirut، December 2012، p.7

وللتوضيح أكثر نستعرض الشكل التالي:

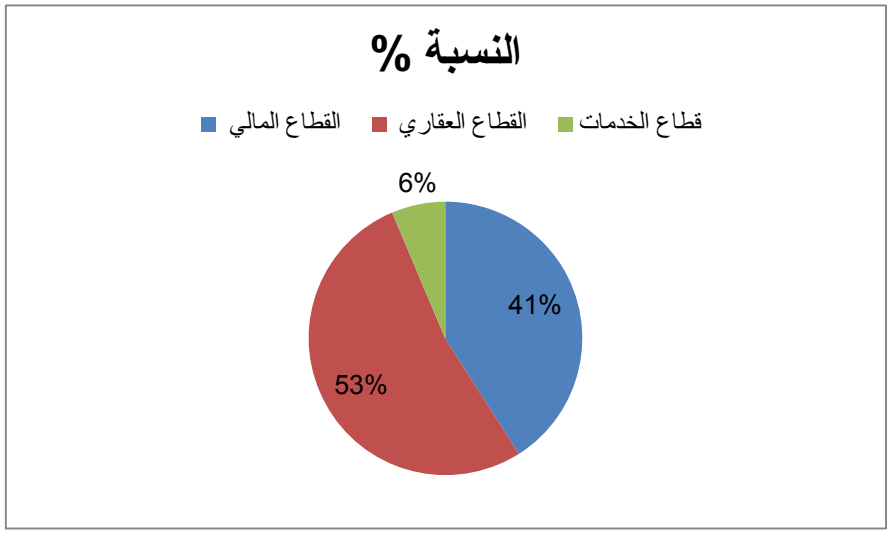

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 3.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأمانة العامة للأوقاف تعتمد على تنويع مجالات استثماراتها حيث تتنوع بين القطاع المالي والعقاري والخدمي، وما يلاحظ أيضا هو إرتفاع نسبة الأصول المستثمرة في القطاع المالي حيث وصلت إلى 41%سنة **2015**، بعدما بلغت % 38.8 سنة **2015** ، مما يدل على توجيه استثمارات الأمانة نحو

القطاع المالي، عن طريق الإسهام في صناديق استثمارية متفقة مع أحكام الشريعة حيث أسهمت في محافظ استثمارية مالية عديدة تمتاز بقلة المخاطر.

كما قامت بتأسيس شركة الأملاك العقارية لإدارة جميع الأملاك العقارية الوقفية، كما كونت جهازاً متخصصاً في إدارة الاستثمارات الخاصة في الأمانة، فضلاً عن قيامها باستثمار أموال الغير.

3. **دور الصناديق الوقفية في دعم التعاون الخارجي** :من أجل تحقيق مبدأ التعاون بين الأمم والشعوب والذي يعد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية، قامت الأمانة العامة للأوقاف بإنشاء صندوق الدعوة والإغاثة والذي يهتم بتقديم المساعدات في حالة الكوارث.

تتمثل أهداف الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة في:

- تفعيل دور الوقف في تقديم الغوث للمحتاجين شعوبا وجماعات؛
- إضافة بصمة حضارية إسلامية مميزة للعمل الوقفي؛
- مساعدة الدول والمجتمعات غير القادرة على مواجهة وتحمل أعباء الكوارث الطبيعية وما تخلفه من آثار، وتقديم الدعم المعنوي والمساعدات العينية والنقدية للفقراء والمعوزين؛
- دعم وتنسيق الجهود الدعوية التي تقوم على تقديمها مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخيرية.

ومن أهم انجازات الصندوق في هذا المجال :

- دعم مشروع إغاثة الشعب اللبناني في مخيم نهر البارد والذين تعرضوا للإجلاء من مخيماتهم؛
- مساعدة وإغاثة دول كل من السودان وباكستان واليمن الذين تعرضوا لفيضانات؛

- مساعدة الشعب الصومالي الذي تعرض أهلها للتشرد بسبب الحروب الأهلية التي ألمت بهم؛
- دعم الشعب العراقي من خلال المساهمة في المشاريع التعليمية والثقافية مع ترميم وتأهيل بعض المساجد وكذلك طباعة المصاحف والكتب التراثية العربية الإسلامية؛
- دعم وإغاثة دول كل من السودان، الصومال، جيبوتي، بنغلاديش، باكستان، اندونيسيا، سريلانكا، موريتانيا والذين تعرضوا لفيضانات وزلازل؛
- دعم مستشفى الكويت للأمراض الصدرية في هرجيسا الصومال؛
- مساعدة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة؛
- تعمير المناطق المتضررة وإغاثة المتضررين من الشعب الموريتاني والذين يعانون من الجفاف الشديد وقلة الموارد الغذائية والطبية، وذلك عن طريق تقديم المواد الغذائية والطبية، وكذلك الاهتمام بقضاياهم الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية مثل توفير مصاحف للمكفوفين؛
- تقديم الإغاثة العاجلة للشعب اليمني في محافظات حضرموت والمهرة وتعز الذين تعرضوا إلى فيضانات عارمة؛
- تقديم الإغاثة العاجلة لبعض الدول الأفريقية كإثيوبيا وجزر القمر وشمال كينيا التي تعاني من الجفاف الشديد؛
- تقديم برنامج إغاثي تنموي لشعوب اندونيسيا ولبنان وجيبوتي مثل حفر الآبار، استصلاح الأراضي الزراعية، بناء مشاريع خيرية، المساهمة في إصلاح البنية التحتية وتقديم المواد الغذائية والطبية والصحية للمحتاجين؛
- دعم تنفيذ برامج الإغاثة العاجلة بموريتانيا وهي :حفر ثلاث آبار مياه، بناء ثلاث مساجد؛ بناء ثلاث مدارس قروية؛
- إغاثة الشعب الصومالي من خلال :تقديم المواد الغذائية، تقديم المواد الطبية، حفر الآبار، استصلاح الأراضي وتوزيع البذور على الفلاحين؛ الإيواء ويشمل الخيام وغيرها؛

- دعم بناء مسجد في جامعة دكا في بنغلاديش والذي يتسع لأكثر من ألفي مصلي تقريبا؛
- دعم بناء مدرسة إعدادية في قرية مسجد بكوسوفا؛

من خلال ما سبق يمكن القول أن الصناديق الوقفية في الكويت قد حققت الأهداف التي وضعت لأجلها، والتي وضعتها الأمانة العامة للأوقاف بهدف تعزيز الدور التنموي للوقف، وتجدر الإشارة أن الصناديق الوقفية تعمل في إطار تكاملي مع المشاريع الوقفية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية داخل الكويت.

رابعا: الدروس المستفادة من التجربتين

سنحاول عرض نتائج المقارنة بين دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الكويت و الجزائر من خلال عرض الجوانب الإيجابية والسلبية للتجربتين، للوصول إلى إمكانية طرح نموذج لعمل الصناديق الوقفية من خلال الاستفادة من مميزات التجربتين في هذا المجال.

1-بالنسبة للصناديق الوقفية في الكويت :من خلال ما تم تناوله سابقا حول الوقف والصناديق الوقفية في الكويت، يتضح ما يلي:

- إن الغرض من إنشاء الصناديق الوقفية هو القيام بتعبئة أموال الوقف من أجل تمويل مختلف المشاريع التي تخدم التنمية الاقتصادية في الكويت، ولقد تمكنت الصناديق الوقفية إلى حد كبير من تحقيق الغرض من إنشائها .وكان لتعدد أغراض الصناديق الوقفية وتنوع اختصاصاتها بما يتناسب واحتياجات المجتمع أثر كبير في نجاح تجربة الصناديق الوقفية كممول للتنمية الاقتصادية في الكويت، وخير دليل على نجاحها هو زيادة رأس المال الوقفي لهذه الصناديق، وزيادة حجم التمويل الموجه لخدمة أغراضها المتنوعة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية؛

- لقد ساهمت الصناديق الوقفية من خلال مصارفها بشكل مباشر في دعم الموازنة العامة للدولة حيث عملت على سد الثغرات التي يخلفها نقص التمويل الحكومي من خلال توفير العديد من الاحتياجات في مجالات الصحة والدين والتعليم وغيرها؛
- إن خضوع الصناديق الوقفية لإشراف هيئة حكومية من خلال الأمانة العامة للأوقاف هو فرصة للرقابة الحكومية على هذه الصناديق، كما أن إشراك مؤسسات العمل الأهلي والمؤسسات الحكومية في عمل هذه الصناديق يؤدي إلى فعالية أكثر في رصد احتياجات المجتمع وتلبيتها في مختلف المجالات؛ إلا أن الإشراف الحكومي والتدخل في إدارة الوقف يؤدي إلى عرقلة مسار هذه الصناديق نحو تحقيق أهدافها، فالإدارة الحكومية وما هو معروف عنها من حيث مشكلات الكفاءة والإنتاجية، وتوفير المعلومات المتعلقة بأعمالها، تؤدي إلى الحد من فعالية الصناديق، كذلك فان إدارة أموال الأوقاف لا يمكنها أن تتشبع بمبادئ اقتصاديات السوق، و ذلك لانعدام الحافز المادي الموجود في سلوك المؤسسة الإنتاجية في السوق وحافز الربح، أو المنفعة.
- إن الأمانة العامة للأوقاف قد أوكلت استثمار أموال الصناديق الوقفية لجهات خارج إدارة الصناديق للاستفادة من الخبرات والكفاءة في مجال الاستثمار، إلا أن تحميل مسؤولية استثمار أموال الصندوق إلى مصلحة تابعة للصندوق سيكون أكثر فعالية في استثمار وتنمية أموال الوقف.
- ارتكزت أجهزة الأمانة العامة للأوقاف على تنفيذ مشاريع تحت الإدارة المباشرة من الأمانة العامة للأوقاف بدلا من دعم برامج الصناديق الوقفية، وتوفير المناخ المناسب لتنميتها، وتفعيلها، الأمر الذي أضاف منافسا من داخل الأمانة لفلسفة تنشئ العمل الوقفي الأهلي من خلال الصناديق الوقفية للأمانة؛
- إلغاء بعض الصناديق الوقفية ودمج بعضها على الرغم من أهميتها، كالصندوق الوقفي للتعاون الإسلامي الذي كان يحقق التنسيق، والتعاون بين وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية، والأمانة العامة للأوقاف، وبيت الزكاة ووزارة الإعلام ووزارة الخارجية في دعم العمل الإسلامي الكويتي في الخارج، وصندوق التنمية التكنولوجية وغيره.

لذلك وجب إعادة إحياء الصناديق الوقفية التي ألغيت أو أدمجت مع إضافة صناديق أخرى لخدمة أغراض أخرى.

2-بالنسبة لصندوق الأوقاف في الجزائر: من خلال دراسة دور صندوق الأوقاف في الجزائر يمكن القول:

- إن الغرض الأساسي من الصندوق هو تنمية رأس المال البشري لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولقد حقق هذا الصندوق هدفه من خلال سياسته في دعم استرجاع الأوقاف، والحفاظ عليها؛
- إن الصندوق الوقفي في الجزائر هو حساب مركزي يفتح في إحدى المؤسسات المالية بمقرر من الوزير الشؤون الدينية والأوقاف وهذا الصندوق الوقفي المركزي متفرع إلى 48حساب ولائي وفيه الإيرادات والنفقات ويتولى إلية العمليات المالية الأمر بالصرف وأمين الحساب
- إن استقطاب أموال الوقف من خلال الصندوق وتوجيهها لخدمة التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر، قد خفف العبء على ميزانية الدولة فيما يخص الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات(الإيجار).
- كما و رد سابقا فإن الصندوق غير مصرح به كوقف، وبالتالي عدم وجود تدخل حكومي يحد من فعالية الصندوق ومن كفاءته في خدمة التنمية الاجتماعية الاقتصادية؛
- في تجربة صندوق الجزائر فإن إدارة الصندوق هي المسئولة عن استثمار أموال الصندوق، الأمر الذي يؤدي لفعالية أكثر في عمل الصندوق؛

الخلاصة :

أ. نتائج الدراسة :

من خلال ما سبق يمكن استخلاص مايلي:

- مرت إدارة الوقف بالكويت بعدة مراحل لتطوير العمل الوقفي،- وقد ارتبطت جميع هذه المراحل بالتدخل الحكومي في الوقف-، وصولا إلى نشأة الأمانة العامة للأوقاف، والتي تعتبر الهيئة المنظمة لقطاع الأوقاف في الكويت، وهي تختص بالدعوة للوقف من خلال إدارة أمواله واستثمارها وصرف ريعها وفق شروط الواقفين من أجل تلبية احتياجات المجتمع، واستخدام الوقف كأداة للتنمية الشاملة محليا وكنموذج يحتذى به عالميا؛
- تعتمد الأمانة العامة للأوقاف في عملها على صيغتين تنظيميتين للنهوض بالدور التنموي للوقف، هما الصناديق الوقفية والمشاريع الوقفية، والمشاريع الوقفية هي صيغة أقل من حيث التنظيم والحجم ، تختص بقضية واحدة أو شريحة واحدة من شرائح المجتمع؛
- تقوم إستراتيجية الأمانة العامة للأوقاف على تعبئة الأموال الوقفية من خلال الصناديق الوقفية، ومن ثمة استثمارها وتوجيهها لخدمة غرضها، وتتنوع استثمارات الأمانة العامة بين القطاع المالي، العقاري، والقطاع الخدمي؛
- تعتبر الصناديق الوقفية قوالب تنظيمية أنشأتها الأمانة العامة للأوقاف بهدف إحياء سنة الوقف، وإن تعدد أغراض الصناديق الوقفية ساهم في دفع عجلة التنمية الشاملة الاقتصادية داخل الكويت، من خلال تمويلها لعدد من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات؛
- تمتاز إدارة الوقف في الجزائر بتعدد الهيئات المسئولة عن الوقف، والتي تشمل المجالس الدينية، إدارة خاصة بالأوقاف . ومن مشكلات في الوقف في الجزائر قلة

الوعي بالوقف وارتباطه بالجانب الديني فقط كإنشاء المساجد و المدارس القرآنية وغيرها؛

- بالرغم من أن الوقف السائد في الجزائر هو وقف العقار، إلا أنه هناك صيغ مستحدثة في العمل الوقفي ظهرت في الجزائر منها وقف النقود، الأسهم الوقفية، الصناديق الوقفية، إلا أن أغراض هذه الصيغ لم تتعد خدمة الأغراض التقليدية.
- بالرغم وجود قوانين خاصة بالوقف إلا أن مزال الوقف غير مستقل وتابع لمؤسسات الدولة

ب. الاقتراحات:

بناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من المقترحات:

- ضرورة إحياء سنة الوقف من خلال نشر الوعي بأهميته، و إقامة المؤتمرات و الندوات للتوعية حول وقف النقود و الصناديق الوقفية.
- نشر التجارب المطبقة عمليا في بعض البلدان الإسلامية، وعرض الآثار الناجحة للصناديق الوقفية من أجل الاستفادة منها.
- تهيئة الأنظمة و التشريعات اللازمة لإقامة الصناديق الوقفية، وهذا الأمر من مسؤولية الحكومات بالبلدان الإسلامية.
- ضرورة برمجة المشاريع الوقفية بما يخدم مصالح المجتمعات مثل إنشاء صناديق وقفية في مجال محو الأمية، و كذلك في مجال التكنولوجيا
- ضرورة وجود تنسيق بين أهداف الصناديق الوقفية و الخطط التنموية للدولة، و ذلك من أجل رفع فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع و المصادر:

1. إبراهيم محمود عبد الباقي، "**دور الوقف في تنمية المجتمع المدني**"، نموذج الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، رسالة دكتوراه، سلسلة الرسائل الجامعية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2006 .
2. أسامة العاني، "**تفعيل دور الوقف للنهوض بالتنمية البشرية**" ، مجلة أوقاف العدد 65 ، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.
3. سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية، "**تحليل للتجربة الكويتية**"، متوفر على الموقع: www.arab-api.org/images/publication/pdfs
4. عبد الحافظ الصاوي، "**قراءة في تجربة الجزائر التنموية**"، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 315 ، متوفر على الموقع www.kantakji.com :
5. عبد المحسن الجار الله الخرافي، "**التجربة الوقفية بالكويت**"، الملتقى الثاني لتنظيم الأوقاف، 6-7 نوفمبر 2013، الرياض.
6. قطاع الاستثمار وتنمية الموارد، "**ندوة الوقف في تونس:الواقع وبناء المستقبل**"، الأمانة العامة للأوقاف، فيفري 2012
7. محمود عبد الرزاق ، "**بحوث في الاقتصاد الإسلامي**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
8. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام،"**تفعيل دور الوقف في الوطن العربي**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 1.
9. منذر قحف، "**إدارة الأوقاف الإسلامية**"، متوفر على الموقع: www.kantakji.com
10. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "**الأوقاف الجزائرية**"، الجزائر : تقرير غير منشو (وثيقة داخلية)، جوان 1998.
11. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، «**الأوقاف الجزائرية** »، الجزائر : تقرير غير منشور (وثيقة داخلية)، جوان 2015.
12. **" key socio-economic statistics on IDB member countries"**، may 2014، www.isdb.org
13. Khaled M Albusharah، **" the Awqaf developmental role in society needs"**، a work paper in : the Arab forum towards a new welfare mix: rethinking the role of the state market and civil society in the provision of basic social services، Beirut، December 2012 ،p.7
14. www.awqaf.org.kw

المشتقات المالية على المنتجات الزراعية

مكاسب، رهانات، ومخاطر

د.بوفافة وداد د.عماني لمياء

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

مقدمة

استفادت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية من الطفرة أو الانفجار السعري الذي شهدته أسعار السلع الأساسية قبل الأزمة المالية2008 ، حيث بلغت أسعار المعادن والنفط مستويات مرتفعة قياسية. لقد ارتفعت إيرادات المالية العامة ودعمت فرص النمو الاقتصادي، غير أن التقلبات السعرية اللاحقة، التي وصلت حد الصدمة، كان لها تأثير طويل المدى على انخفاض إيرادات التصدير والمالية العامة. واحتياطات الصرف، و تم رهن حظوظ التنمية من جديدة.

تفاضل هذه الدول (حسب صندوق النقد الدولي) بين الحد الملائم من استغلال الثروات الطبيعية غير المتجددة وما يجب بالمقابل أن تحوله إلى مدخرات مالية وأصول أخرى، و لا سبيل أمامها للخروج من تبعية المداخيل الريعية إلى تنويع النشاط وتحفيز الجباية خارج القطاع الريعي. و الاهتمام بقطاع الزراعة باعتباره قطاعا استراتيجيا داعما للنمو و محققا للأمن الغذائي.

مشكلة البحث

بعد الأزمة المالية الأخيرة، وفي ظل حالة الركود طويل المدى التي يشهدها الاقتصاد العالمي يمكن طرح الإشكال التالي:

-إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المشتقات المالية على المنتجات الزراعية لإدارة المخاطر السعرية في ظل أمولة الأسواق الزراعية، هل يمكن المراهنة على الغذاء؟

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في قدرته على المساهمة بشكل موضوعي في الموازنة بين المكاسب و الفرص من ناحية، والرهانات و المخاطر التي تنطوي عليها عملية إدارة المخاطر على المنتجات الزراعية باستخدام المشتقات المالية من ناحية أخرى.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى رصد بعض التجارب العالمية ذات الشأن في إدارة التقلبات السعرية باستخدام المشتقات المالية، وإظهار المخاطر الضمنية لهذه العملية، مع إبراز وضعية القطاع الزراعي في الجزائر و إمكانيات الاستفادة من الأسواق العالمية.

فرضية البحث

المشتقات المالية على المنتجات الزراعية هي جزء من عملية تفاعلية متكاملة لإدارة المخاطر، غير أنها يمكن أن تسهم في تعظيم المخاطر مع استمرار هذه النزعة المضاربية نحو أمولة الأسواق الزراعية.

إن حصّة الدّول النامية من تجارة المشتقات المالية على السلع الأساسية صغيرة جداً مقارنة بالمجموع العام لهذه التجارة، والتفاوت في نسبة اللّجوء هي ميزة اقتصادات الموارد الطبيعية النامية، حيث تسند الحصّة الأكبر الى دول أمريكا اللاتينية، ما يبينه الجدول رقم (1)، و يرجع العديد من المحلّلين سبب ذلك الى الارتباط بالاقتصاد الأمريكي، في حين تتأخر بقية الاقتصادات عن هذا التحوّل العميق في أسواق مصدر عيشها و هي الاقتصادات الّتي تسجّل أعلى مستويات التراجع خاصّة الأفريقية منها.

جدول رقم (2) توزيع نسب استعمال المشتقات المالية على السلع الأساسية بين الدّول النامية (٪)

المادّة الأولية	دول آسيا	الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	وسط أفريقيا	أمريكا اللاتينية
حبوب و بذور الصويا	0,19	0,12	/	1,21
الانتاج الحيواني	/	/	/	0,39
المواد الغذائية	0,30	0,18	0,68	2,09
مواد صناعية	/	0,14	0,03	1,58
معادن	0,07	0,90	/	1,19
خام النفط	/	/	/	1,40
أدوات مالية	0,01	0,20	/	2,04
عملات	/	0,27	/	3,17

الاشارة(/): تعني أنّ النسبة هي أقل من 0,05

Source: Derivatives and risk management in the petroleum, natural gas, and electricity industries (2002), p11, www.eia.doe.gov

رغم مرور أكثر من عشرين سنة على أرقام الجدول أعلاه و الّتي ترتبط بسنة 1991 فانّ الحكم العام على توزيع نسب استعمال المشتقات بين الدّول النامية [1] لم يتغيّر و إن حدثت تغيرات طفيفة في الأرقام.

تسجّل دول أمريكا اللاتينية تفوّقها في مواكبة التطوّرات العالمية في حين ما تزال الدّول الأفريقية تتبّع نظم تسيير عشوائية للقطاع الزراعي خاصة و لمواردها الطبيعية عامة، فالسينغال وموريتانيا تستوردان نصف مدخلاتهما المعيشية و يتم تمويل ذلك من مبيعاتهما لمادّة القطن. و هو الحال أيضا في غينا بيساو الّتي تُصدّر حبوب "

[1]- و هي نفس النتيجة المسجلّة على مستوى جميع أسواق المشتقات.

الكاجو" لتستورد احتياجها من الأرز، و الاستثناء لدى غامبيا و البنين اللّتين يفرضان نسبة ضريبة صغيرة على المنتجات الزراعية المستوردة لتُعيد بيعها لدول الجوار، و قد زادت الظروف المناخية الصعبة للمنطقة من تأزّم الوضع.

أما الدّول العربية و الّتي تشهد بدورها نسبة ارتباط قوي بأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية و تسعى في الوقت نفسه الى الاندماج في الاقتصاد العالمي، مازالت تبحث عن صياغة لأدوات التحوّط المالي توافق الشريعة الاسلامية و تراهن بالموازاة مع ذلك على تطوير القطاع الزراعي و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

أولا - تسيير المخاطر السعرية على المنتجات الزراعية في الدول النامية

بالرغم من التقدم التكنولوجي والتصنيع و رقمنة الاقتصاد لم يتم القضاء على المستويات المرتفعة من الجوع الّذي يهدّد حياة عدد كبير من شعوب العالم، و الّذي ازدادت حدّته مع تنامي ظاهرة التقلّب الّتي تعرفها أسعار المواد الأولية الزراعية من جهة وتغيّر هيكلة و تنظيم سوقها من جهة أخرى.

لقد أظهرت العديد من الدول النامية عجزها على إدارة مستوى آخر من المخاطر السعرية، تلك التي ترتبط بأسعار منتجاتها الزراعية وفاتورة الغذاء، حيث يعتمد عدد من هذه الاقتصادات على حصيلة صادراته الزراعية لتمويل فاتورة المواد الغذائية الأساسية المتنامية.

1 - وضعية القطاع الزراعي بين الارتباط و التبعية الغذائية

أجبر الاستعمار السياسي والاقتصادي عددا من هذه الدول على توجيه نشاطها الزراعي لتلبية احتياجاته، و لأنّ شعوب هاته المستعمرات مثلّت اليد العاملة الكادحة تمّ استغلال الأراضي الخصبة و إنشاء زراعات كبيرة بتقنيات متطوّرة موّجهة للتصدير وتموين سوق الدّول المستعمِرة متجاهلة تماماً الاحتياجات الغذائية للشعوب المحليّة، فاكتفت بالثمن البخس لمحصولها الخام الّذي تصدّره ليُموِّن صناعة عملاقة تُدِّرُ أرباح طائلة.

لقد تمّ تصدير القهوة و القصب السكري و الفواكه الاستوائية من أمريكا اللاتينية ورافقها القطن والكاكاو الأفريقي والشاي والتوابل الأسيوية، في مقابل ذلك كان العالم يشهد بروز أطراف فاعلة جديدة بمعايير مختلفة لا تع عنها الدّول المصدّرة شيئا بحكم تبعيتها، وخلال الفترة الممتدة ما بين 1960و1980 تحصّلت هذه الدول على استقلالها السياسي بعوامل تنمية متخلّفة خاصّة المورد البشري منها. ولإرساء مشروع تنميتها لجأت الى الاقتراض من حكومات الاقتصاديات المتقدّمة وبنوكها الخاصّة بمعدّلات فائدة مؤشرة على معدّل الفائدة للاقتصاد الأمريكي.

لم تستطع هذه الدّول متابعة قروضها الموظّفة بشكل جيد، خاصة مع ارتفاع الطلب على أسعار المواد الأولية خلال فترة السبعينات، وخلال الثمانينات تصاعد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، مما تسبب في رفع معدّل الفائدة الموّجه، و هو ما شكّل منعطف الانزلاق في دوامة المديونية.

بالموازاة مع ذلك، شهد سوق المواد الأولية عرضاً جدّ معتبر –سواء بالنسبة للمواد الطاقوية أو الزراعية- تمّ تغذيته من طرف الزراعة الأحادية المتأتية من دول الجنوب، و قد تجاوز هذا العرض حجم الطلب المقابل ما أدّى الى انهيار الأسعار بما فيها الزراعية الّتي يتمحور عليها العديد من الاقتصادات و الّتي لم تتمكن من تمويل دورة زراعية جديدة و لا من تسديد أقساط القروض المموّلة للدورات السابقة.

بتطبيقها لبرامج الاصلاح الهيكلي على بنية اقتصادية هشّة و بعيدة عن معدّل النّمو العالمي ازدادت درجة تخصّص هذه الاقتصاديات في انتاج منتوج أو اثنين من المنتوجات (سكر، كاكاو، قطن...الخ) مع افتقار بنيتها الجغرافية لمورد طاقوي أو معدني (و انحسر بالموازاة مع ذلك حجم النشاط الزراعي بشكل كبير جداً لدى الدّول الّتي اكتشفت مورد طاقوي).

منذ فترة التسعينات ازداد ارتباط اقتصاداتها بهذه الحصيلة بالرغم من مساعيها في الاصلاح الهيكلي لبنيتها الاقتصادية سواء كان في ظلّ إشراف دولي أو برنامج

وطني [1]. وتأكدّت معه ملامح الارتباط الشديد بحركة أسعار المواد الأولية على مستوى السوق الدولي وهو ارتباط يعني الدّول المصّدرة للمواد الزراعية و كذا المستوردة منها الاّ أنّ الأساس المشترك بين هذه الدّول هي أنّها اقتصاديات نامية تتواجد في الجنوب حيث نجد:

- دول آسيا كالصين و الهند تعرف نموّاً كبيراً في عدد سكانها مما يؤثر على الطلب العالمي على المواد الأولية الغذائية، مع ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت معدّل الفقر في افريقيا و آسيا؛
- الدّول الّتي يمكنها الاعتماد على مدخلات مالية مهمّة متأتية من تصدير الحبوب هي بالأساس دول أمريكا الشمالية وأوروبا في حين افريقيا تُحقق القليل من الأموال من صادراتها.
- الدّول الّتي تستورد الحبوب بتكلفة مهمّة و معتبرة تقع في أفريقيا و أمريكا اللاتينية و أمريكا الوسطى وآسيا و هي نفس المناطق الّتي تشهد أكثر درجات المعاناة من الجوع.

أفرزت ملامح الاختلال الغذائي و التجارة العالمية للمنتجات الزراعية عن صورة أخرى لصور عدم المساواة على المستوى العالمي فيما بتعلّق بالغذاء و تجارة المواد الغذائية فما السبل المقترحة لذلك؟.

تزامنت موجة تقلّب الأسعار الزراعية الحادّة للألفية الجديدة مع تفاقم ظاهرة الفقر و انتشار حالات من انعدام الأمن الغذائي سواء على المستوى المحلّي أو الدولي. وُجهت أصابع الاتّهام إلى ارتفاع الأسعار بسبب تفاقم النشاط المالي في أسواق المواد الزراعية و تداولت الخطابات الرسمية عبارة "لن نسمح بالمراهنة على

[1] - Bergmann Denis, Besoins et ressources alimentaires dans le monde, pp2.3, http://www.persee.fr/doc/ecoru_1146-9374_1950_num_2_1_1180

غذائنا" [1] لكن السبب الرئيسي وراء تذبذب أسعار مختلف المواد الزراعية هو مرتبط بالدرجة الأولى بظاهرة عدم الاستقرار [2] ذات البعد الاقتصادي المؤثّر على سلوكات الأفراد الغذائية.

في ظلّ الجهود المتواصلة لتطوير القطاع الزراعي و تحسين انتاجه محلياً و القضاء على الجوع دوليا لابّد من التمييز بين مفهومين أساسيين للمخاطر هما: مخاطر الامدادات و مخاطر الأسعار.

فمخاطر الامدادات تشير الى مخاطر عدم توافر الغذاء بالرغم من توافر الأموال الكافية لشرائه. و تعمل المتابعة اليقظة للظروف المناخية و الأوبئة على التنبؤ بها و كذا قياسها. أمّا **مخاطر الأسعار** فهي تعني الارتفاع الحادّ للأسعار الدولية للقمح ممّا يؤدي الى صعوبة الشراء رغم توّفر الامدادات بالأسواق العالمية. أما عن محددات كلا النوعين من المخاطر فيمكن ذكر:

- المخاوف المرتبطة بالظروف المناخية و احتمالات وقوع كوارث طبيعية مرتفعة خاصّة عندما يتعلّق بالدوّل المنتجة الكبرى للمواد الزراعية و الّتي يعتمد عليها في تموين السوق العالمية؛
- أمولة أسواق المواد الزراعية نتيجة حتمية لفكرة الغاء الضوابط التنظيمية للقطاع المالي و التحرّك نحو فتح حسابات رأسمال و ازدياد تدفق رأسمال على الصعيد الدولي؛
- النّمو السكاني و نمو الدخل و حجم الطلب على الوقود الحيوي دون تراجع الأسعار الحقيقية الى معدّلاتها التاريخية المنخفضة ؛

---

[1]- على اثر أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 و الّتي رافقها نشاط مضاربي كبير على مستوى أسواق المواد الأولية بما فيها الزراعية منها، كوّن الرئيس الأمريكي لجنة ذات مستوى عال من أجل اعادة النّظر في آلية عمل الأسواق المالية و تداول العبارة الشهيرة: "لن نسمح بالمراهنة على غذائنا".

[2]- Perspectives économiques mondiales (2010), www.worldbank.org, page 10.

- ارتباط ظاهرة الفقر بمجتمعات النشاط الزراعي ذات الانتاج الصغير لذلك لم يشكّل ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية فرصة لها و هو حال مزارعي البلدان النامية في حين تحصّل مزارعو البلدان المتقدّمة ذوو الفائض الكبير من المحصول الزراعي الموّجه للتسويق على أكبر استفادة من ارتفاع الأسعار لأنّ الظاهرة ذات طابع قصير المدى.

2 - إدارة المخاطر المرتبطة بالمنتجات الزراعية

كباقي الأنشطة الاقتصادية لا يخلو النشاط الزراعي من تعدد المخاطر الّتي تواجهه سواء تعلّقت بكمية المحصول أو نوعيته، و في كلتا الحالتين سيظهر أثر ذلك على السعر كمحصّلة نهائية لتفاعل العرض و الطلب على هاتين المنتجات. و بشكل عام تنقسم هذه المخاطر الى نوعين و ذلك تبعاً للمرحلة الّتي تقع فيها حيث نميّز بين [1]:

- **مخاطر المرحلة الأولية**: و هي مرحلة إنتاجه و الّتي تعكس سلسلة نشاط طويل بدءاً من استغلال الأرض فاختيار نوعية البذور(السلالة الحيوانية) فزراعتها(تربية الحيوانات) إلى غاية الحصول على المنتوج النهائي الموّجه للبيع.
- **مخاطر المرحلة الثانية**: و تعني تذبذب الايراد المحقّق من النّشاط الزراعي و ذلك بسبب حالة عدم الاستقرار الّتي تعرفها هذه المنتجات.

و أمام ذلك نشهد عدّة أدوات و وسائل تمّ اقتراحها من أجل تحقيق إدارة جيّدة للقطاع و هي:

1. تنويع مصادر دخل النشاط الزراعي: لارتباطه بالطبيعة و الأرض يتم في كثير من الأحوال المزج بين النشاط الزراعي النباتي و النشاط الزراعي الحيواني.

[1] - Habert Nicolas (2002).Opcit, page 11.

2. التأمـــــين: ترتبط فكرة التأمين هنا بتنوّع نشاط المؤسسة التأمينية و خوضـها في طرح عقود تأمين تغطـي النشـاط الزراعـي. لكـن في حالـة كارثـة طبيعيـة فالخطر هنا يصيب جميع المنتجين وتصـعب عمليـة التعـويض بالنسـبة لشـركة التأمين.

3. الاسـتثمار في طـرق تخـزين الانتـاج [1]: سـاعد التقـدم العلمـي علـى تطـوير تكنولوجيا تساهم في الحفاظ على المحاصيل الزراعية لأكـبر فـترة زمنيـة ممكنـة قصد ضمان توفّرها طوال العـام، و الـتحكّم نوعـا مـا في آليـة عرضـها و في مستوى السعر.

4. السياسات الزراعية و التأثير في السعر: تعرف السياسة الزراعية بأنّها مجموعـة من الاجراءات و القوانين الّـتي تتخـذها الدولـة في القطـاع الزراعـي، لتـوفير الظروف المواتية سواء لممارسة النشاط أو لاستقرار أسعار المنتجات الزراعية.

و قد عنت هذه الأداة بالمحاصيل الزراعية الكبرى و الّتي تشهد طلب اسـتهلاكي محليا ودوليا، و هي تهدف إلى:

- ضمان استقرار مدخول المزارعين أو زيادته، وضـمان اسـتمرار تـدفق الإمدادات الغذائية؛
- الرفع من درجة الاكتفاء الذاتي و زيادة حجم الصادرات؛
- تخفيض أسعار الأغدية الاستهلاكية لمصلحة المستهلكين و تثبيتها.

5. المشتقات المالية على المواد الزراعية [2]: كان للأسواق الزراعية السبق التـاريخي في اعتمادها على المشتقات الماليـة، وسـرعان مـا انتشـرت وتنوّعـت، ولشـدّة

---

[1]- منى رحمة(2000)، السياسات الزراعية في البلدان العربيـة، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، ص11.

[2]- Bicchetti David et Maystre Nicolas et Valluis Bernard(2013) : Financiarisation des marchés de matières premières et conséquences », Économie rurale (n° 337), p104 , www.cairn.info/revue-economie-rurale

ارتباط المشتقات المالية بإدارة المخاطر الّتي يواجهها المتعاملون الماليون على مستوى أسواق المال فقد أُثير جدل حول امكانية استعمالها على مستوى أسواق المواد الزراعية.

في ظلّ هذه المعطيات فانّ الحل الّذي توصي به العديد من الدراسات هو تبني استراتيجية واضحة ودقيقة للتخزين، و الّتي تتضمّن مستويين متكاملين متداخلين هما:

المستوى الأوّل: و يسمّى أيضاً بنمط التخزين التشغيلي، و الّذي يشير الى الاستثمار في قدرات التخزين من أجل تنظيم أحسن للوارد و الصادر من المادّة الغذائية خاصّة الحبوب. كما يسمح التسيير الجيّد لذلك من تحقيق فائض يقلّل من حدّة الظروف الطارئة(سواء كانت كارثة طبيعية أو حروب).

المستوى الثاني: و يأخذ البعد الاستراتيجي لآلية التخزين ككل. ذلك أنّه يرتبط بالسياسة العامّة للاقتصاد و القواعد الّتي تمليها من أجل تطوير القطاع الانتاجي. و يساعد التخزين الاستراتيجي على التخفيف من حدّة مخاطر الامدادات و الأسعار للواردات من المواد الزراعية. كما أنّه يساعد في الحدّ من تقلّبات الأسعار الدولية لهذه السلع المميّزة و الحماية من بعض الصدمات السعرية. و مرّة أخرى يبرز دور المورد البشري في تطوير تقنيات ذات مستوى عال من أجل التخزين سواء من ناحية ابتكارها أو ادارتها.

3 – تجارب استخدام المشتقات المالية في الاقتصادات الزراعية

على غرار المواد الطاقوية تشهد الأسواق الزراعية العالمية حضوراً محتشماً للاقتصاديات النامية على مستوى الشق الآجل منها بالرغم من درجة الارتباط الشديد لاقتصادها بهذه الأسواق. وتسّجل دول أمريكا اللاتينية أسبقيتها في اللّجوء الى هذه الأسواق و استعمال أدوات التحوّط لإدارة مخاطر أسعار صادراتها و وارداتها من السّلع الزراعية ونذكر هنا حالة من :

اقتصاد غواتيمالا ومادة القهوة [1]

يرتكز الاقتصاد الغواتيمالي على صادراته من البن التي تبلغ 30٪ وهو القطاع الّذي يوفر وظائف لـ 30٪ من سكانه. و يشهد سوق "القهوة" بدوره ظاهرة التقلّب السعري الّتي تؤثر على استهلاكها من جهة و انتاجها من جهة أخرى، ومن أجل مساعدة منتجين تمّ انشاء منّظمة غير ربحية خاصّة تسمى بـ " **الرابطة الوطنية للقهوة** ANACAFE " تسعى الى تحسين آلية استفادة منتجي البن من التمويل المصرفي مع استخدام أدوات إدارة المخاطر.

حيث تقدّم هذه المنّظمة قائمة بأسماء البنوك الّتي تتعامل معها لمنح الائتمان للمزارعين. حيث يطلب البنك المانح (كشرط من أجل الموافقة على التمويل بعد تقييمه لإنتاج المزارع وقدرته على الحفاظ عليه وزيادته) بيع أو شراء أدوات تحوّط من مصدّر توفر للمزارع الحماية ضد انخفاض الأسعار في السوق و تضمن للبنك استرجاع أمواله لتمكنّ المزارع من تحقيق تغطية لتدفقات قرضه.

لاقى هذا البرنامج قبولا واسعاً و تمكن من تقديم قروض تقترب من 20 مليون دولار أمريكي خاصّة في حالة انخفاض الأسعار و ارتفاع أسعار الفائدة الّتي تُثقل ميزانية التكاليف للمزارع. و بالموازاة مع ذلك تقدّم المنّظمة دورات تكوينية للمزارعين حول آليات سير نشاطهم سواء تعلّق الأمر بالإنتاج و تحسينه نوعيته وتطويره أو بفهم تطوّر السوق العالمية للقهوة و سبل اقتناص مكاسب ومواجهة المخاطر.

الاقتصاد المكسيكي

بانضمامها الى منظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) توجهّت الحكومة المكسيكية الى تحرير قطاعها الزراعي من أجل تحضيره لمواجهة المنافسة العالمية، و إلغاء سياسات الدّعم للمنتجات الزراعية الّتي تهدف لضمان حد أدنى من

[1]- Dealing with commodity price volatility in developing countries(1999),Opcit, page 45.

السعر. و بدأت الحكومة المكسيكية في تقديم عروض لتطوير أداء النّشاط الزراعي على مزارعيها و الجمعيات الوصية و المرافقة لنشاطهم من أجل ضمان سعر يغطي تكاليفه و يمكنّهم من الاستمرار.

أبرز هذه الاقتراحات هو "**برنامج خيارات المنتجات الزراعية**" ويرمز له اختصارا بـ"OPOP" [1] حيث يسعى هذا البرنامج الى تجاوز التدخلات الحكومية في القطاع الزراعي و مساعدته في الاعتماد على " قوى السوق" بالتنسيق مع خدمات الدعم الّتي تقدّمها وكالة التسويق الزراعي (ASERCA) [2]. و هي عبارة عن وكالة متخصّصة في تقديم خدمات حول توزيع المنتجات الزراعية لمزارعي المناطق النائية والكادحة في القطاع الزراعي و المنعزلة عن معطيات السوق الدولي. و يهدف البرنامج الى مساعدة المنتجين للمواد الزراعية على تحقيق حماية لدخلهم المتأتي من نشاطهم الزراعي و الّذي هو مصدر عيشهم بالاعتماد على السوق الآجل واستخدام أدوات التحوّط المالي الّتي يقترحها. و هو ما سيخفّف من مخاوفهم ازاء انخفاض أسعار بيع منتجاتهم. و يعرض البرنامج اقتراحيين:

- الأوّل: يسمى بالبسيط لأنّه يتم برعاية وكالة التسويق الزراعي(ASERCA) والّتي تتكفّل بتسديد 50٪ من تكلفة منحة الخيار الّذي يلتزم به المزارع الباحث عن التغطية.
- الثاني: عبارة عن نفس الآلية لكن تتم هذه المرّة برعاية مؤسسة أمريكية [3] تعنى بتمويل و تنمية المشاريع الصغيرة وتسمى اختصارا "FINCA" [1] . و لكن

---

[1] °– **P**rograma de **C**overtura de **P**recios de **P**roductos **A**gricolas

[2]°– **A**poyos y **S**ervicios de **C**omercializacion **A**gricola

[3]°– تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام1984ولها اكثر من 20برنامج في العالم حيث تقدّم خدمات مالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والدخل المتدني ليتمكنوا من خلق فرص عمل و الارتقاء بمستوى معيشتهم وهو ما يساعد في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في مجتمعاتهم المحلية.

بواسطة وكالة التسويق دوماً حيث ترتفع قيمة مساهمتها في تكلفة الخيار و الّتي تتراوح في هذه الحالة من٪75 الى100٪.

و في كلا الحالتين يشترط أنّ يحوّل الربح المحقّق من هذه الأداة الخيارية الى "صندوق استثماري" و ذلك بهدف تشجيع الادخار و الاستثمار لدى المزارعين فيما بينهم. و من أجل الاستفادة من هذه الآلية لابّد للمزارع أنّ يحقّق حداً أدنى من محصول المادّة الّتي ينتجها و ذلك وفقاً للأحجام الّتي يعرِّفها البرنامج سلفًا. [2] و بدوره يقدّم البرنامج تكوينًا متواصلاً للمزارعين حول تطوّر السوق الدولية و مختلف الأدوات الّتي تقترحها لإدارة مخاطر السوق و يشرح آلية استخدامها من أجل الحدّ التدريجي من الإعانة الحكومية و ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية. وقد عرف البرنامج نجاحاً كبيراً ما شجّع الحكومة المكسيكية على شراء "خيارات شراء" من مجلس شيكاغو للتجارة(CBOT) لتغطية 4,2 مليون طن من الذرة ضمنت من خلاله ألّا يتجاوز سعرها مستويات لا تستطيع التحّكم فيها خاصة ما يتعلّق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية منها.

تجارب أخرى متنوعة، يمكن تلخيصها في الآتي[3]:

- **البرازيل:** Bolsa de Mercadorias and Futurios 1985

تعتبر هذه البورصة للمواد الأولية الأكبر في أمريكا اللاتينية ، وهي شبكة إلكترونية تربط غالبية المبادلات المحلية وتسمح بتداول العقود الآجلة، المستقبليات

---

[1]- **F**oundation for **I**nternational **C**ommunity **A**ssistance

[2]- سلسة الحبوب(2012): الأمن الغذائي و ادارة واردات القمح في البلدان العربية، تقرير صادر عن المنظمة العالمية للغذاء(الفاو)، ص34.

[3]- Rapport : Marchés des matières premières 2013, Conseil déontologique des valeurs mobilières, Maroc, p34..41, http://www.ammc.ma/sites/default/files/Matieres_Premieres_20130625_0.pdf

والخيارات على المواد الأولية، عقود المبادلات خارج التسعيرة، والمعاملات على المنتجات المادية،كما تسمح من خلال السوق الثانوي بالتداول على أدوات التمويل الريفي والأصول المالية على منتجات الزراعة الغذائية (كحول، بن، ذرة، قطن، قصب السكر، صويا...).

سمجت هذه البورصة بـ:

- التغطية من المخاطر السعرية للأسواق الآجلة؛
- تحسين جدوى وفعالية و شفافية السياسة الحكومية (آليات المعاملات في الأسواق العمومية، التمويل والإعانات)؛
- اندماج السوق المحلي للسلع المادية، ودعم سوق الصادرات دوليا.

- **الصين:** Dalian Commodity Exchange 1993

أول سوق للمواد الأولية كان سنة 1990، مخصص للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الاستراتيجية، بعدها تم اتخاذ إجراءات جذرية بالتخلي عن نصف بورصات السلع الأساسية، لتعيد هذه الأسواق نشاطها بعد 1999 من خلال إنشاء ثلاثة أسواق جديدة اندمجت سنة 2006.

لا تكف المنتجات المحلية (التي يتم التفاوض عليها في السوق المحلي) لتلبية الطلب المحلي المتزايد حيث يتم الاعتماد على الواردات (التي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية)، ولكن يتم تسيير العملية بطريقة استراتيجية، ففي أعقاب الأزمة المالية و بعد التراجع القوي لأسعار السلع الأساسية، قررت الصين إطلاق برنامج لإعادة التخزين الاستراتيجي بقيمة 2 مليار دولار للاستفادة من ذلك الهبوط السعري.

يتم تداول فقط العقود الآجلة من نوع المستقبليات على المنتجات الزراعية (حبوب وزيت وفول الصويا، الذرة، الفحم...)، وتتميز هذه الأسواق للمنتجات الزراعية بـ

- السيولة العالية والقدرة على التطوير السريع للعقود الآجلة التي تم إطلاقها، مع الغدارة الجيّدة للمخاطر؛

- تجميع خبرات التجار مع الجانب المؤسساتي، وتشجيع صغار المستثمرين؛
- التسوية تتم في إطار عام من الحذر.

○ **الهند:** Malti Commodity Exchange 2003

تتميّز الهند بانها صاحبة تجربة رائدة في هذا المجال، إلّا أنها تأخرت عالميا بسبب الحروب والكوارث الطبيعية و المضاربة، وينفرد هذا السوق الذي أسس حديثا بتداول المستقبليات على السلع الأساسية (معادن، طاقة، بتروكيمياء، توابل، صويا...)، وتتميز الهند بوجود عوامل ساندة لهذا الشكل من التداول الالكتروني على العقود الآجلة مثل:

- انتشار فعّال للتكنولوجيا، ثقافة قوية في التفاوض والتجارة؛
- تطوير أسواق تتميز بالسيولة على المنتجات exotique
- تسيير محفظة واسعة من العقود الآجلة على المواد الاولية، وتوفر آليات تسليم ملائمة.

و نتيجة لذلك توجد تدفقات مالية معتبرة للتغطية يستفيد منها المفاوضون والمزارعون الصغار.

جدول رقم (...) تطوّر عدد العقود المشتقة على مجمل المنتجات الزراعية عالمياً

الوحدة: ألف عقد

السنة	عدد العقود	معدّل التغيّر(٪)
2000	190,6	-
2005	330,9	73.5
2010	1305,5	294.5
2014	1145,2	12.3-

المصدر: التقرير السنوي لكلّ سنة و الصادر عن *Futures Industry Association*

بسبب الاجراءات التنظيمية المقيّدة لنشاط أسواق المنتجات الزراعية الآجلة الزراعية خاصّة و المتخذة على خلفية الأزمة المالية 2008، و ما شهدته من حضور قوي للنّشاط المضاربي على مستوى هذه الأسواق، تراجع استعمال هذه الأدوات المالية بشكل معتبر خلال سنة 2011 و 2012 ليعاود الارتفاع فيما بعد.

و مرّة أخرى تسجّل دول أمريكا اللاتينية ريادتها في دخول الأسواق الآجلة للمواد الزراعية و اللّجوء الى أدواته لتغطية مخاطر تقلّب أسعار منتجاتهم الزراعية خاصّة و أنّها تمثّل أكبر حصّة من اقتصاديات الموارد الطبيعية الزراعية .

ثانيا- أمولة الاسواق الزراعية و رهان الأمن الغذائي العالمي

عرفت أسعار المواد الزراعية ظاهرة "التقلب" منذ نشأة الأسواق الزراعية إلّا أنّ الحدّة الّتي سجلتها خلال العشرية الأولى من القرن الجديد كانت الأقوى في تاريخها [1]، و تعود أسباب عدم استقرار الأسعار الى أسباب داخلية ترتبط بسلوك الأطراف الفاعلة على مستوى السوق الزراعي و الّتي تمّ وصفها بالدافع الأوّل لظاهرة التقلّب، و أسباب خارجية مستقلّة عن سلوك المتعاملين في السوق كالظروف المناخية وانتشار الأوبئة والجوع.

عند دراسة هذه الأسباب خلال الفترة 2000- 2014 يمكن تقسيم الفترات إلى ثلاث أساسية هي:

- **مرحلة بداية الارتفاع** 2000-2005

عاد الاتحاد السوفياتي، و الّذي كان أوّل مستورد للمواد الزراعية، من جديد [2] مع بداية سنة 2000 كأهّم مصدر للحبوب على المستوى العالمي محدثا تذبذبا في

[1]°- La volatilité des prix agricoles: un phénomène spécifique dangereux pour la sécurité alimentaire(2012) : www.momagri.org

[2] °- Donald O.Mitchell and Myles Mielke, Wheat: the global market, policies, and priorities, global Agricultural Trade and Developing Countries, The World Bank, page195.

الأسواق الزراعية العالمية، وهو ما جعل الزراعة" **ثاني**" انشغال لدى الدّول المتقدمة بعد موضوع الطاقة. و بشكل عام فإنّه و خلال هذه الفترة خضعت الأسواق الزراعية لتأثير العوامل الأساسية على آليتي العرض و الطلب و منه على تحديد السعر ويتجلّى ذلك من خلال تراجع الحجم الاجمالي للإنتاج الزراعي بمختلف أصنافه رغم تحسن مردوده مقارنة على ما كان عليه خلال العقود السابقة.

- **مرحلة الانتعاش أو الذروة** 2006- 2008

تميّزت هذه المرحلة باستمرار ارتفاع الطلب بسبب معدّلات النموّ المرتفعة في الدول النامية، وتوصف بفترة الانتعاش بسبب القفزة الكبيرة الّتي عرفتها أسعار المواد الزراعية مقارنة بالفترة السابقة و هو ما تعكسه أرقام الجدول رقم (...)

جدول رقم (...) معدّل تغيّر أسعار المواد الغذائية2006-2008

	لحوم	منتجات الحليب	حبوب	الزيوت و المواد الزيتية	سكر
2006-2007	5,6+	66,0+	37,2+	51,2+	31,8-
2007-2008	22,5+	3,4+	42,5+	33,6+	27,0+

المصدر: قسم الاحصائيات لمنّظمة الفاو.

كما ترجع أسباب الارتفاع إلى زيادة تكاليف الانتاج الزراعي خاصة بعد تحرير قطاع الأسمدة في أوروبا (رغم تأخّر آجال ردّة فعل العرض لأي زيادة سعرية)، والكوارث الطبيعية المتكرّرة مثل: اعصار كاترينا، هايتي، وسقوط أمطار لا تناسب توقيت سقي الزرع [1].

وعموما تميّزت هذه المرحلة بـ:

[1] °- Chalmin Philippe (2012), Prix agricoles et prix alimentaires : du rare et de l'instable dans le panier de la ménagère, Op cit, page06.

- ازداد تدخّل المتعاملين الماليين، على الرغم من أنّ الدراسات تشير إلى أنّ تأثير المستثمرين الماليين في الأسواق الآجلة للمواد الزراعية على الأسعار الفورية هو ضعيف مقارنة بتأثير العوامل التقليدية [1]؛
- نموّ اقتصاديات الدّول الناشئة (البرازيل- الصين- الهند) تولّد عنه استهلاك قوي للمنتجات الزراعية وكذا تعديل في العادات الغذائية فارتفعت واردات المواد الأولية الزراعية حيث أصبحت الصين مستورد صافياً للمنتجات الزراعية منذ 2004 [2]؛
- تأثر الطلب على بعض المنتجات القاعدية بالنّمو الّذي شهدته صناعة الوقود الحيوي، فعلى المستوى العالمي تمّ استهلاك حوالي 100 مليون طن من الحبوب خلال سنة 2007 من أجل انتاج وقود الايثانول.

مرحلة التراجع 2009-2014

سجلّ تراجع في الأسعار و يعود ذلك إلى عودة المنتج الروسي الى السوق العالمي على خلفية حظره سنة 2009 جرّاء الظروف المناخية الصعبة التّي هدّدت تموين السوق المحلي، كما تم تطوير تقنيات انتاج ساهمت بشكل كبير في تحسين مردودية المساحات المزروعة. وتؤكد تقارير المجلس الدولي للقمح أنّ التذبذب الممكن أن يشهده السوق في المستقبل يعود بالدرجة الأولى الى التغيّرات المناخية الّتي تؤشر على ظروف الانتاج بشكل كبير.

تميّزت الفترة 2000- 2014 بتداخل العوامل الأساسية و المالية للتأثير على حركة أسعار مختلف المنتجات الزراعية، و تؤكد بعض التقارير الدولية [3] تفوق العوامل المالية منها.

---

[1] -TRÉSOR-ÉCO(2008), la direction générale du Trésor et de la Politique économique française,N°41, page 02.

[2] - Cyclope (2013), Op cit, page202.

[3]- تقرير التجارة و التنمية (2009): استعراض عام، ص12.

يعاني الاقتصاد العالمي من حالة تراخ، فالاقتصاديات المتقدّمة تسجّل معدّل نموّ ضعيف وتباطؤ اقتصادي في حين يبقى معدّل نمو الدوّل النامية ضعيف رغم اعتبارها بالقوة الرئيسية الدافعة للنموّ، كما تتواصل هيمنة القطاع المالي على أنشطة الاقتصاد الحقيقي رغم الجهود الدولية الّتي كُرِّست لإجراء اصلاحات عاجلة في النّظام النقدي و المالي خاصّة خلال الفترة 2008-2009 . [1]

جدول رقم (...) حجم المعاملات للمشتقات المالية على السلع الأساسية للفترة 2010 - 2016

	القيمة السوقية الإجمالية / بليون دولار		
	2010	2013	2016
المشتقات المالية	24.695	20.234	20.701
المشتقات على السلع الأساسية	493 . (٪2)	391. (٪1.9)	260. (٪1.25)
	المبالغ الإسمية/ بليون دولار		
المشتقات المالية	582.683	696.120	544.052
المشتقات على السلع الأساسية	3.273	2.717	1.761 (٪0.32)
الذهب	.669	.610	.500
المستقبليات والمبادلات	1.686	1.394	.936
الخيارات	.918	.714	.325

Source: OTC Derevates positions at end-June 2016, 11/12/2016, BIS Triennial central bank survey 2016, p13, http://www.bis.org/publ/otc_hy1611.pdf

[1]- هيمنة العمليات المالية على أسوق السلع الأساسية(2012)، ملّخص صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، متاح على الموقع الرسمي للمنّظمة.

كما تواصل أسعار السلع الأساسية تأثرها بأنشطة المستثمرين الماليين، فالانتعاش الّذي لوحظ سنة 2012 يتّصل في جانب منه بجولة ثالثة من تخفيف القيود الكمية في الولايات المتحدة الأمريكية مع امكانية استخدام جانب من السيولة الزائدة للاستثمار في أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية. لكن و بنفس الطريقة الّتي أسهم بها المستثمرون الماليون في تضخيم الزيادات في أسعار السلع الأساسية عن طريق شراء مشتقات السلع الأساسية على مدى العقد الماضي فانّ ذلك لن يُقلّل من دورها كأداة لإدارة مخاطر أسعار أصولها المادّية خاصّة بالنسبة للاقتصاديات النامية الّتي تعتمد على ما تُحققّه من ايرادات لتمويل مشروعها التنموي حيث تساعدها على تحقيق تغطية لموازنتها.

طبعت حالة "الصدمة" أو "الانفجار السعري" تاريخ أسواق السلع الأساسية، ولقد تميّزت الفترة 2002 – 2012 التي تخللتها الأزمة المالية بكسر القطاعات الأساسية الثلاث (الزراعة، الطاقة، والمعادن) حاجز الذروة السعرية لثلاث عشريات سابقة بالقيم الاسمية، مع اتجاه المؤشرات الجزئية لتلك القطاعات للتحرك بشكل متزامن.

إن الحركية الكبيرة للأسعار و ديناميكيتها ناتجة عن الارتباط بين أقسام الأصول، فهي متكاملة ومندمجة، حيث ارتفعت درجة الاندماج وأصبحت ظاهرة شاملة تتجاوز سوق السلع الأساسية، كما أن حجم الأصول المالية المخطرة المتداولة قد ارتفع خاصة منذ سنة 2006 وذلك راجع إلى عوامل مالية تكنولوجية وأخرى متعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي منها:

- تألية استراتيجيات التداول وإدارة المخاطر ضمن آجال جد قصيرة؛
- نمو المعاملات في سوق التراضي وسوق التمويل قصير الأجل؛
- إمكانية التدخل الآني والمتزامن للأعوان المالية في كافة أرجاء السوق؛
- المخاوف بخصوص قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها عقب الأزمة المالية؛

- حالة عدم اليقين بشأن سياسات إدارة الأزمة في منطقة الأورو (مستوى عالي من الديون السيادية الداخلية)؛
- السياسات الجبائية لدول *OCDE* والسياسات النقدية للبنوك المركزية الأوروبية منذ 2008 (التي تلقى الكثير من الانتقاد)[1].

رابعا – القطاع الزراعي في الجزائر و فرص الاستفادة من الأسواق العالمية

1 - المورد الزراعي و الأمن الغذائي

خلّف الإرث الاستعماري بنية زراعية معتبرة [2](كمّا و نوعا) لم تتمكن السلطات الجزائرية فيما بعد من الحفاظ عليها و توسيعها. وبالرغم من الجهود المبذولة للنّهوض بهذا القطاع سواء المباشرة منها (تأميم – ثورة زراعية.....الخ) أو عن طريق قطاع الصناعة (توفير المكننة– أسمدة –تطوير صناعات غذائية...الخ) إلّا أنّ معالم السياسة الزراعية اتّسمت بعدم الوضوح وهو ما تعبّر عنه المساهمة الضئيلة في الناتج الوطني الخام لمجتمع ذو تعداد سكاني كبير و مستوى احتياج غذائي أكبر.

لم يتم التعامل مع الموارد الزراعية على أنها ثروة يمكن لها أن تدّر عوائد تدعم التمويل والإنفاق على غرار مورد النفط. وإن تم الحفاظ على بعض المنتجات فلتموين أسواق أجنبية في ظلّ اتفاقيات سابقة [3]، لقد اعتبُر القطاع الزراعي قطاعا معيشيا وأداة استقرار اجتماعية من شأنها المساعدة في التخفيف من الاحتقان الناشئ عن عدم المساواة في المداخيل لطبقة اجتماعية عريضة و كادحة.

---

[1]- Guilleminot, L., Ohana, J.-J., Ohana, S. (2012). Les nouveaux modes de l'investissement sur les marchés dérivés des matières premières agricoles : décryptage et impacts, étude N 11.11, Ministère de l'agriculture, de l'agronomie et de la forêt, France: http://agriculture.gouv.fr/ministere/les-nouveaux-modes-dinvestissement-sur-les-marches-derives-de-matieres-premieres-agricoles

[2]– انظر قائمة المنتجات الزراعية بالتفاصيل ضمن منشورات ONS.

[3]– على غرار زراعة الكروم الموّجهة لتموين صناعة المشروبات الأوروبية و كذا صناعة الفليّن.

انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على **دعم الدولة للقطاع** تمحورت حـول مختلف الصيغ التالية:

- تكفّل تام باحتياجات القطاع بكلّ ما يتعلّق بجانب الاستغلال و الاستثمار.
- دعم مباشر لأسعار عوامل الانتاج.
- دعم غير مباشر من خلال المعدّلات الفائـدة خاصّـة علـى القـروض الفلاحيـة الموجّهة للقطاع الخاص.

و رغم ذلك بقي الأداء التسييري للقطاع ضعيف خاصّة القطاع العام منه الّـذي يشهد نسبة عجز مرتفعة. فتميّز الانتاج المتذبذب بميلـه الى الانخفـاض خاصّـة و أنّـه لم يخضع لأيّ وتيرة نموّ معيّنة كما يبيّنه الجدول رقم ....

جدول (....) تطوّر انتاج القمح و الواردات الغذائية خلال الفترة1962-1999

النسبة / الفترة	69-63	79-70	89-80	99-90
انتاج القمح/ اجمالي الحبوب	74,34	67,52	57,40	68,49
انتـاج الحبـوب/ اجمـالي الانتـاج الزراعي	43,12	35,48	29,66	26,70
مجمل المواد الغذائية المستورة/ اجمالي الواردات	30,72	23,45	25,87	30,01
واردات القمـح/ اجمـالي الـواردات الغذائية	/	20,91	16,45	31,29

المصدر: حوصلة احصائية للفترة 1962-2011، قسم الفلاحة و التجارة الخارجية، الديوان الوطني للإحصائيات.

وعقـب الأزمـة الّـتي خلّفهـا انهيـار أسـعار الـبترول في الثمانيـات وسلسـلة الاصلاحات الاقتصادية الّتي اعتمدتها الدولة من خلال تقليص حجم الانفـاق العـام وتخفيض عجز الموازنة العامّة، لم تعد هذه الأخـيرة قـادرة علـى الاسـتمرار في سياسـة الدعم العام للإنتاج و الاستهلاك. وفي09 جانفي1982 صدر مرسوم رئاسـي متعلـق

بالتحرير التدريجي لأسعار المنتوجات و مستلزمات الانتاج الزراعي، و الّذي بموجبه تمّ تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة و تحرير أسعار مدخلاته ابتداء من 1983 [1].

الجدول رقم (...) يلخص أهم المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر في سياق التحرير و رفع الدعم

جدول رقم (...) مراحل تحرير القطاع الزراعي في الجزائر

1987	تمكنّت الدولة من التخلّص من عبء القطاع الفلاحي العام من خلال إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية
1989	صدور قانون يتضمّن شروط تسعير السلع و الخدمات و آليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار، و التأكيد على ضرورة الانتقال الكليّ للتعامل بالأسعار الحقيقية لعوامل وسائل الانتاج في القطاع الفلاحي و سجلّت سنة 1991 نهاية دعم الدولة للأسعار. تحت الضغط الاجتماعي والسياسي تواصل دعم الدولة للقطاع من خلال تطبيق آلية السعر الأدنى المضمون عند الانتاج على 07 سلع غذائية **وصفت بالاستراتيجية** (لمكانتها الأساسية في الحصة الغذائية) يتصدّرها "القمح" الذي يثقل كاهل الميزانية .
1989-1991	توقيع اتفاقية أولى مع صندوق النقد الدولي ثم ثانية في أفريل 1994 للإلغاء التام للدّعم على المواد الغذائية في نهاية 1995 ما عدا "الخبز و الحليب و القمح". وتمّ تمويل فارق السعر ما بين السعر المحدّد في السوق المحلي و سعر الشراء للكميات المستوردة من خزينة الدولة من خلال صندوق التعويض [2].

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المراجع المشار إليها

[1]- كان معدّل التحرير متفاوت حيث سجّل العتاد و التجهيزات اقصى معدل في حين ابطأ معدل كان ذلك المتعلق بالأسمدة.

[2]- غردي محمد(2012): القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-.

و بذلك تعمّقت سياسة عزل السوق المحليّ عن معطيات السوق الدّولي وهو ما ولدّ رهانات جديدة وتحديات أصعب أمام السلطة الجزائرية. ذلك أنّ خطوات التحرير المالي للاقتصاد باتت نهاياتها وشيكة في ظلّ غياب طرف فاعل يمثلّها على مستوى السوق الدولي للمواد الأوّلية الزراعية تُعوّل عليه لمواجهة رهان الاندماج مقابل تحدّي اقناع شعبها بالقواعد الاقتصادية الّتي طالما تسترت عليها و تجنّبتها.

الثنائية "نفط/قمح" وبرامج الانعاش الاقتصادي

تزامنت الثورة التكنولوجية للألفية الجديدة و سلسلة التحرّكات غير المعهودة لأسعار المواد الأولية على المستوى الدوّلي مع حركة سياسية و اقتصادية كان ينتظر منها إحداث تغييرات جذرية وعميقة. وتجسّدت الخطوات الأولى لمشاريع التغيير في طرح برامج إنعاش اقتصادية [1] ذات توجّه كينزي تهدف الى رفع معدّل النموّ الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري باستخدام الاحتياطي المتراكم وعائدات البترول غير المتوقعة:

- **البرنامج1**: و يغطي الفترة الممتدة ما بين 2001-2004 بغلاف مالي يقدّر بـ 7 مليار دولار، يتمحور حول الأنشطة الموّجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري و النقل و تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق التنمية المحلية.
- **البرنامج2:** وهو برنامج تكميلي يغطي الفترة 2005- 2009 بغلاف ماليّ قُدّر بـ 150 مليار دولار، و قد ارتكز بالدرجة الأولى على الاستثمار العمومي قصد تحديث الهياكل القاعدية.

[1]- زرمان كريم(2010): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد07، ص12.

- **البرنـامج3:** و هـو برنـامج خماسـي يغطـي الفـترة 2010-2014، و يُعـد هـذا البرنامج أضخم برنامج تنموي يُطبّق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قـدّر بـ 286 مليار دولار أمريكي.

و الملاحظة الأولى المسجلّة في هذا السياق هي أنّ التوّجه السعري نحـو الارتفـاع الّذي برزت ملامحه مع بداية القرن الجديد هو الدافع الأساسي لحجـم الانفـاق الكـبير المعتمد من طرف الموازنة العامّة للدولة وذلك بغضّ النّظر عن مستوى التأخر الشـديد الّذي شهدته المشاريع التنموية السابقة مـن جهـة و امكانيـة تجاوزهـا لاحقـا. و علـى غرار سياسة التخطيط للفترة السابقة تميّزت هذه البرامج بنسب انجاز متأخرة.

كما بقي التراجع و عدم الاستقرار خاصيّة مميّزة للسياسة التنموية المطبقة و هـو ما تبرزه عملية التقييم للآثار الأولية المترتبة عن تنفيـذ هـذه الـبرامج و الّـتي تؤكـد في مجملها استمرار الارتباط الاقتصادي الشديد بريع صادرات المحروقات وعـدم الـتمكن من بعث قاعدة انتاجية قوية.

تميّز الاقتصاد الجزائري بالمساهمة غير المتكافئة ما بين مختلف القطاعات المكوّنـة له، رغم كل المحاولات الإصلاحية التي وضعت هـدفا أساسـيا لهـا : تنويـع الاقتصـاد الوطني خارج قطاع المحروقات، لقد ارتفعت مساهمة هذا الأخـير بشـكل كـبير خـلال الفترة 2004-2005 بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. لكن هذا الارتفاع السعري الّـذي لم يرافقه زيادة في الانتاج تجعل الحصّة النسبية لهذا القطاع ترتفع ضـمن النـاتج الـداخلي الاجمالي **بقيمة اسمية** [1].

على ضوء النتائج السابقة يمكـن حصـر سياسـة الدولـة فيمـا يتعلـق بمواردهـا الطبيعية في النقاط التالية:

---

[1]- كمال سي محمـد(2012): تبعيـة الصـادرات الجزائريـة للصـدمات الخارجيـة، ملتقـى دولـي "الجزائر :خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، و الاقتصـاد والمجتمـع، مركـز الابحـاث الاقتصادية و التنمية(CREAD)، ص05.

- يمثل مورد "النفط" الثروة الوحيدة الّتي كرّست لها جهود كبيرة لتعظيم الايرادات المتأتية من استغلاله رغم تميزه بالنضوب. و بخلاف الأغلفة المالية الّتي خُصِّصت له أعادت الدولة التأكيد على سيادتها الوطنية على مواردها من المحروقات المؤكدة و غير المؤكدة، وصياغة دفتر شروط لكلّ مستثمر له شخصية معنوية مستقلة أو من خلال شراكة مع شركة "سوناطراك" يرغب في الاستثمار في المجال من خلال قانون المحروقات 2005 و الّذي يعتبر أقلّ تقييد لشروط الدخول القطاع مقارنة مع قانون 2006/ 2007 إلاّ أنّه اعتبر أكثر توجّها نحو التحرير.
- ارتكزت السياسة التنموية على بعث بنية اقتصادية قاعدية قويّة و هو الهدف المنشود تحقيقه في كلّ برنامج معتمد. و في ظل غياب مورد بشري مؤهل و ذو خبرة يناسب أهداف هذه البرامج التجأت للجانب الأجنبي من أجل التنفيذ و بنسبة تفوّق حظوظ الشركات الوطنية و هو ما يشير الى ضياع فرصة التحوّل الى نمط انتاج تقوده المؤسسات الوطنية [1].
- يمثل "القمح" المورد الزراعي الّذي يعكس مستوى الأمن الغذائي و الاستقرار الاجتماعي، و تجلىّ ذلك في استمرار سياسة الدعم له الى جانب ارتفاع فاتورة الواردات للقمح سعرًا و حجماً. فقد احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عالميا ضمن قائمة أكبر الدول المستوردة للقمح و الثانية عربيا [2]:

[1]- عماني لمياء، مرجع سبق ذكره، ص331.

[2]- و ذلك بحسب احصائيات المجلس الدولي للقمح.

جدول رقم-53-: تطوّر الفجوة الغذائية

البيان / الفترة	2004- 2000	2009 -2005	2014 -2010
انتاج القمح/ انتاج الحبوب	71,85	65,01	68,69
واردات القمح/ الواردات	28,20	49,59	37,59

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

و من خلال أرقام الجدول أعلاه لم يتمكن القطاع الزراعي من تغطية الطلب المتنامي على أهمّ و أكبر سلعة استهلاكية و ذلك على خلفية التراجع الّذي يشهده الانتاج من جهة و ازدياد الاعتماد على الاستيراد للتموين الاستهلاكي من جهة أخرى.

- اعتمدت السلطات أسلوب عزل السوق المحليّ عن السوق الدولي خاصة فيما يتعلّق بالأسعار لمواجهة مخاطر تقلّبات سعر المورد الطبيعي و هو اجراء مؤقت قد يساعد على تأخير الآثار السلبية لكنّه لا يلغيها خاصّة مع تغيّر الأطراف الفاعلة و دخول مؤسسات مالية دولية ذات توجّه رأسمالي مناديه بالتحرير.
- عجزت الجزائر عن الوصول الى **مراحل متقدّمة** من مراحل استراتيجية احلال الواردات التّي انتهجتها لازدهار مشروعها التنموي. فبالنسبة للمرحلة الأولى منها و المتعلّقة بإنتاج السلع الاستهلاكية محليا قصد تخفيف الضغط على الحساب التجاري مازال هذا الأخير يحقّق نتائج سلبية مقارنة بالإمكانيات المسخرّة خاصّة المتعلّق منه بالسلع الزراعية في ميزان المدفوعات. وتعكس أرقام الجدول التالي الهيكل السلبي لأهّم السلع الاستهلاكية الموّسعة للفجوة الغذائية لاقتصادها:

جدول رقم-53-: هيكل الحساب التجاري الزراعي في ميزان المدفوعات(2000-2014)

الوحدة: آلاف طن

السلعة	المبلغ
الحبوب	7919-
الخضر	26-
الفاكهة	346-
الزيوت و الشحوم	696-
اللّحوم	62-
الألبان و مشتقاتها	2735-

المصدر: تقرير التنمية العربية(2013)، مرجع سبق ذكره، ص 70

أمّا ما يتعلّق بالمرحلة الثانية و المتعلّقة بالحساب الجاري للسلع الوسيطة لم يوّفق القطاع الصناعي في الوصول الى ذلك و هو ما يؤكده معدّل نموّ هذا القطاع الّذي انتقل من -0,3 عند نهاية سنة 2000 الى 0,5 خلال الفترة2010-2014 و يستمر الاقتصاد في الاعتماد على تصدير المواد الأولية الغير مصنّعة.

- بسبب مستوى الشفافية المتدني تستبعد السلطة التدخل على مستوى الأسواق الدولية و تكتفي بالأسواق الفورية و الاتفاقيات الثنائية.
- في مقابل ذلك: قامت السلطة الجزائرية باستحداث احدى الأدوات المستعملة لإدارة الموارد الطبيعية وبالخصوص الإيرادات.

ففي حين تؤكد الأدبيات المنجزة حول انشاء هذا النوع من الصناديق أنّها تهدف الى:

- معالجة المشكلات الناشئة عن تقلّب ايرادات الـنفط و صـعوبات عمليـة التنبـؤ بها.
- ادخار جزء من ايرادات النفط للأجيال المقبلة و بالتالي تصبح صندوق ادخار.

وبمقارنة ذلك مع أداء الصندوق الجزائـري لضـبط العائـدات، فنسـجل أن دور هذا الأخير اقتصر على كونه "مكمّل" لسياسة عزل كلّ من الميزانيـة العامّـة و الاقتصـاد الكليّ من تقلّبات سعر مورد "النفط" الممّول له.

تطوير أدوات ادارة المخاطر ضمن السياسة التنموية

إنّ معرفـة طبيعـة المخـاطر و التهديـدات المرافقـة لعمليـة اسـتغلال المـورد الطبيعي "الثروة" هي مرحلة جـدّ مهمّـة و اسـتراتيجية مـن أجـل اختيـار أداة المواجهـة المناسبة و اعتماد الأسلوب الملائم للحدّ من آثارها السلبية وتفعيل ادارتهـا، و بالنسـبة للسياسة الجزائرية فقد اقتصر مفهومها لإدارة مخاطر الموارد الطبيعية على تثبيـت سـعر مورد النفط و اعتباره متغيّر خارجي.

لترتكز فيما بعد عملية تسيير مشروعها التنموي المموّل من ايرادات صـادراتها منه (خاصّة تلك المحقّقة عند تجاوز السعر السوقي السـعر المرجعـي المحـدّد في ميزانيتهـا العمومية السنوية) على تقاسم الحصيلة المجمّعة بين هدف ارساء قطاع صـناعي بقيـادة قطاع المحروقات الإستخراجي المسيّر بتكنولوجيا أجنبية و تأمين الغذاء والنهوض ببقيـة القطاعات لتحقيق استقلالية اقتصادية و فكّ رباط التبيعة لهذا المورد.

الاّ أنّ الانتقال الى اقتصاد السوق و ضرورة البحث عن "تموضع" ضمن خريطـة الاقتصاد العالمي يساعدها على مواجهة "العولمـة" بكـلّ شـعاراتها المختلفـة لــ "التـدويل" يجبرها على تغيير فلسفة تعاملها مع هذا المورد. و هو تحدّي ليس بالهيّن علـى اقتصـاد ريعي نفذت طاقته في ايجاد آلية لتطـوير بنيـة انتاجيـة وطنيـة يـدّعمها رأسمـال وطـني

تساهم في تطوير و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات لكن يمكن اختصار جزء منها في الاستخدام الأمثل لهذا الريع [1].

اللّجوء الى السوق الآجل للمواد الأولية: لا نعني به انشاء السوق في حدّ ذاته. وإنّما اللّجوء الى هاته المساحات المالية و البورصات التجارية المنتشرة عالمياً. والّتي تقدّم عدّة خدمات تمكنّها من تفعيل ادارتها مواردها الطبيعية و بالخصوص:

- تأمين بيع انتاجها من المحروقات. وكذا باقي الموارد الطبيعية – على اختلاف أنواعها – عند مستويات سعرية تلائم والى حدّ بعيد المستوى الّذي يتطلّب معدّل الانفاق للبرنامج التنموي المعتمد.
- امكانية تحقيق تغطية لهذا المستوى السعري مع الاستفادة بفرص توليد تدفقات مالية أخرى خاصّة وأنّ سوق النفط هو سوق مالي منذ ثمانينات القرن الماضي عقب تحرير قطاع الطاقة الأمريكي.
- في الجهة المقابلة، ومن خلال الأسواق الزراعية ومختلف عقودها المشتقة يمكن تأمين تموين غذائي وتقليص تكاليف تخزينه بما يناسب مستوى التسيير الأمثل للموازنة في انتظار تطوير قطاع فلاحي يعتمد عليه لتغطية السوق الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- يعرض السوق الآجل بجزأيه المنّظم والغير منّظم منه عددا معتبرا من الأدوات المشتقة الّتي تغطي الوظيفة التجارية و المالية لعملية التفاوض على مستوى أسواق المواد الأولية و ليكون استخدامها موّفق لابّد من تحقيق تقدير صحيح لخطر الأساس المعبّر عنه بالفرق بين السعر المحدّد كنقطة مرجعية والمستخدم للتغطية و بين السعر المحقق من طرف البلد المصدّر.

[1]– منصوري عبد الله(2006): مرجع سبق ذكره، ص 382.

- بالنسبة للموارد الطبيعية المعدنية الّتي تزخر بها البنية الجغرافية الجزائرية. و ان كانت لا ترتقي الى مستوى التعاملات على هذه الأسواق من الناحية الكميّة فهذا لا يعني الغاء متابعة تطوّراتها والالمام بآليات التفاوض عليها.

إنّ اللّجوء الى الأسواق العالمية واستعمال التشكيلة الواسعة للأدوات المالية الّتي يطرحها هو عملية متزامنة مع جهود السلطات الرامية الى تطوير سوق محليّ يضمّ أطراف وطنية فاعلة فيه و قادرة على مواجهة السوق الدولي و تغيّراته. دون أن ننسى النّظام المالي و البنكي و تكوين خبراء مهنيين يتابعون تطوّرات الأسواق لاقتناص الفرص المناسبة. و هو لا يتطلّب استعمال الريع المحقّق بصفة كليّة بل يقتصر الأمر على جزء منه من شأنه أنّ يحقّق حدّ أدنى من إدارة من المخاطر السعرية و ذلك إلى غاية أن تتولّد أولى عوائد المشاريع التنموية قيد الإنجاز.

واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية

في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة.

د. مشري محمد الناصر — جامعة سوق أهراس/ الجزائر.

د. بن خديجة منصف — جامعة سوق أهراس/ الجزائر.

مخبر البحوث والدراسات الإقتصادية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة، حيث تم قياس مستوى توافر جوانبها الأساسية وهي (خدمة المصلحة العامة، خدمة الموارد البشرية، خدمة المنتج، خدمة البيئة). ولتحقيق هدف الدراسة تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال المسح الشامل تم توزيع إستبانة على 26 من المديرين والمسيرين في المؤسسات محل الدراسة، وأستخدم البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها: وجود ميول ورغبة في تبني المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة، المؤسسات الصناعية محل الدراسة في ولاية تبسة مازالت عاجزة عن تحقيق جانب الخدمة البيئية. بناءا على النتائج المتوصل إليها، تم إقتراح جملة من التوصيات الواجب أخذها بعين الإعتبار من طرف المؤسسات المدروسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المسؤولية الاجتماعية، الصناعة الغذائية، ولاية تبسة.

Abstract :

This study aimed to identify the reality of social responsibility practices in the small and medium food industry's in the province of Tebessa, Where the level of availability of its main aspects are measured (public interest service, human resources service, product service, environmental service). To achieve the aim of the study; the adopted, Through the comprehensive descriptive analysis method was (26) managers working in the a questionnaire was distributed to survey; enterprises under study, Statistical program SPSS was used to data analysis and to test the hypotheses.

The study concluded such results among them: The existence of tendencies and a desire to adopt social responsibility for the small and medium enterprises studied, The industrial enterprises studied in Tebessa are still unable to achieve environmental service. Rely on the results of the study; we propose a set of recommendation, which should be taken in consideration by studied companies

Key words : Small and medium enterprises, social responsibility, food industry, The province of Tebessa.

المقدمة:

إن المتتبع للتطورات الحاصلة على الصعيد العالمي يدرك تماما الدور الذي لعبته ومازالت تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بمختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا باعتبار البديل الأكثر عملية في ظل التقلبات التي تعرفها الأسواق العالمية، هذا على الغرار المساهمة الكبيرة التي باتت تلعبها في سعي هذه الدول نحو تحقيق معدلات النمو المرجوة وتحقيق أمنها الاجتماعي بالاعتماد على الخصائص التي تنفرد بها هذه الصناعات وخاصة في مجال الصناعات الغذائية.

وفي الوقت الذي تعالت فيه المطالب باستغلال هذا النوع من الصناعات، جهدت الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية الي الترويج الي ادماج منطلق جديد ضمن وظائف مختلف الصناعات وعلى رأسها الصناعات الصغيرة والمتوسطة آلا وهو المسؤولية

الاجتماعية، وخاصة بعد العجز الكبير الذي عرفته الدول في مسيرتها للاعتماد على نفسها في محاربة التشوهات والنقائص الاجتماعية وضرورة تخلي القطاع الخاص عن مفهومه التقليدي للربح والزامها ولو بجزء صغير من مسؤوليتها أمام مجتمعها.

وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعي إلى مواكبة التطورات الحاصلة على الساحة العالمية فمؤسساتها بمختلف انواعها أيضا ملزمة بتأدية واجبها نحو مجتمعها وخاصة في هذه الفترة بالذات، وهذا ما يدفعنا الي محاولة التعرف على التقدم الذي أحرزته هذه المؤسسات والصناعات خاصة الصغيرة والمتوسطة في القطاع الغذائي فيما يخص مسؤوليتها أمام المجتمع، فإلى **أي مدى تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية؟**

وفي هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم، تتبلور لنا معالم اشكالية الدراسة التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو المقصود بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وماهي خصائصها ومميزاتها؟
- ما هي أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع استخدام هذه الممارسات في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة؟

فرضيات الدراسة:

استنادا إلى إشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات تنسجم مع موضوع البحث التي سيجرى اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات، ولهذا ينطلق البحث منا الفرضية الرئيسية التي مفادها:

- **الفرضية الرئيسية:** تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق مختلف ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

وهي بدورها تنقسم إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المصلحة العامة.
- **الفرضية الفرعية الثانية**: تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة مواردها البشرية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة**: تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المنتج.
- **الفرضية الفرعية الرابعة**: تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المتطلبات البيئية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف لعل أبرزها:

- نشر مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على أهم الممارسات التي تفسّر المسؤولية الاجتماعية؛
- دراسة واقع استخدام ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا يلقى اهتماما كبيرا في الدراسات الإدارية الحديثة، ولعل الحاجة إلى تبني وممارسة المسؤولية الإجتماعية نابعة من التحديات التي تواجهها المؤسسات في العصر الحالي. وبتحديد أكثر فان الأهمية ترتكز حول:

- الضغوطات والتحولات المتسارعة التي تشهدها بيئة عمل المؤسسات الجزائرية في ظل الظروف الحالية، يتطلب من المؤسسات الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الإجتماعية وإدماجها في قراراتها وإستراتيجياتها؛

- تقديم الأسس العلمية التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات لتبنّي وممارسة المسؤولية الإجتماعية بمختلف أبعادها في بيئة أعمال جزائرية ممثلة بالمؤسسات المدروسة؛

أولا: ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود التي يتم الفصل بينها وبين الصناعات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف هذا النوع من الصناعات بين جميع الدول والهيئات، وهذا ما دفع بكل دولة الي تبني تعريف خاص يميزها وهذا حسب درجة نموها وامكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم فيها، فالبنك الدولي مثلا يعرفها على استنادا الي معيار عدد العمال حيث تصنف المصغرة بتلك التي يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال، بينما الصغيرة التي تشغل بين 10 و 50 عامل، بينما التي تشغل بين 50 و100 عامل فهي متوسطة، وما فوق ذلك فهي كبيرة [1].

الولايات المتحدة الأمريكية تعرفها بناءا على نفس المعيار ولكن التي تشغل أقل من 9 عمال فهي مصغرة بينما الصغيرة تشغل من 10 إلى 199 عامل والمتوسطة من 199 إلى 499 عامل [2]، بينما سوف نعتمد في هذه الدراسة على التعريف الجزائري على اعتبار ان منطقة الدراسة الميدانية تقع ضمن نطاق هذا التعريف الذي سنته الجزائر ضمن قانون رقم 01/ 18 المؤرخ في 12/ 12/ 2001 والمتضمن القانون

---

[1] – آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر، ص: 273.

[2] – عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2003، ص: 04.

التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات والتي تندرج ضمن:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل؛
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دينار وايراداتها السنوية أقل من 500 مليون دينار؛
- تتمتع بالاستقلالية المالية حيث لا يمتلك رأسمالها من قبل مؤسسة اخرى بمقدار 25٪.

وقد صنفت المواد 7.6.5 من نفس القانون كل واحدة على حدى كما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

المعيار / المؤسسة/ الصناعة	عدد العمال عامل	رأس المال مليون دينار	رقم الأعمال مليون دينار
مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
صغيرة	من 10 الي 49	من 20 إلى 200	من 10 إلى 100
متوسطة	من 50 الى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

2. **مميزات وخصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة:**

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمميزات والخصائص التالية:

- **الادارة والتسيير:** يتميز هذا النوع من الصناعات بسهولة الادارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الادارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل وهذا لكون الادارة تتمركز في اغلب

الاحيان في يد شخص واحد ألا وهو مالكها فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي [1].

- **سهولة التأسيس والاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل:** وهذا لانخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، فهي تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبى من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي.
- **قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:** تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر أثناء العمل وعدم استخدامها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب التدريب المكثف للعمال
- **التجديد والابداع**: تعتبر هذه الصناعات المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة وهذا ناتج على حرص أصحابها على الابتكار والابداع المستمر لتعود عليهم بالأرباح.
- **تلبية طلبات المستهلكين**: تعتبر فرصة للأفراد لإشباع رغباتهم ومتطلباتهم من خلال التعبير عن اذواقهم وآرائهم وترجمة افكارهم وخبراتهم وتطبيقاتها من خلال هذا النوع من الصناعات فهي اداة لتحقيق الذات لدى الافراد وتحقيق الاشباع النفسي.

ثانيا : ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

1. **التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية :**

تباينت العديد من التيارات والتوجهات التي سلطت الضوء على التطور التاريخي لهذا المفهوم كل حسب مجال هدفه من دراسته، لكن على العموم وحسب العديد من

[1] – ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص:66.

الباحثين والمتخصصين فهذا المفهوم ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950 لعدة اعتبارات دينية وأخلاقية التي أدت في الأساس إلي العمل الخيري قبل أن تتحول تدريجيا إلي البحث عن التوافق بين الأنشطة الاقتصادية وتوقعات واهتمامات المجتمع، ويعتبر **روثمان بووين هاورد** بمثابة الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية؛ وكتابه الذي صدر في 1953 تحت عنوان Social Responsabiliy of Business men بمثابة المرجع النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية [1].

فمع تزايد حجم المؤسسات وبانتهاء الحرب العالمية وزوال الأنظمة الدكتاتورية، برزت الأنظمة الاشتراكية والديمقراطية التي نادت بمشاركة العامل في اتخاذ القرارات، تأمين الصحة والسلامة المهنية في العمل، تقليص ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور، حماية حقوق الأطراف ذوى الصلة بالمنظمة، وبالتالي أن تكون هنالك أهداف أخرى مضافة إلى هدف الربح الّذي تسعى إلى تحقيقه منظمات الأعمال.

2. **تعريف المسؤولية الاجتماعية:**

من الصعب تحديد تعريف معين يفي بإعطاء مضمون شامل وجامع ومعمق لهذا المفهوم، فكل باحث وكل هيئة أعطت تعريف بناءا على رؤيتها المختلفة لهذا الاتجاه، وفي ما يلي بعض التعاريف المقدمة لهذا المفهوم، فالبنك الدولي عرفها على أنها التزام أصحاب النشاطات الصناعية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، وقد حدد لها معايير تجاه المجتمع تتمثل في: الإدارة والأخلاق الجيدة، واجبات المنظمة اتجاه العاملين والبيئة، المساهمة في التنمية

[1] – AURELIEN Acquier, Jean-Pascal GOND, Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : a la découverte d'un ouvrage fondateur, sociale responsabilities of the businessman d Howard Bowen, Finance contrôle stratégie, volume n2, juin 2007 P.01.

الاجتماعية"[1]، أما الاتحاد الأوروبي فيعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها "مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على نحو تطوعي"[6]، بينما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة، والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"[7].

بناءاً على ما تقدم يمكن أن نعرّف المسؤولية الاجتماعية بصورة شاملة بأنها: التزام أخلاقي بين المؤسسة الإقتصادية والمجتمع، تسعى من خلاله إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع، بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل.

3. **مجالات ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.**

على الرغم من تعدد التصنيفات التي قدمت لمجالات المسؤولية الإجتماعية، إلا أنه يمكن حصرها في المجالات التالية:

- **مجال خدمة المصلحة العامة:** تشتمل أنشطة هذا المجال على مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم المؤسسات الخيرية والعلمية والثقافية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض وتوفير وسائل النقل للعاملين والمساعدة

---

[1] – نورا محمد عماد الدين أنور، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمي، دراسة تطبيقية مقدمة إلى مركز المديرين المصري ضمن مسابقة الأبحاث السنوية، مصر، 2010، ص: 03.

6 - World Business Council for Sustainable Development (WBCSD): Meeting changing expectations- Corporate social responsibility,1999,P 3.

7 - GUYONNAUD Marie-Françoise et WILLARD Frédérique : Du management environnemental au développement durable des entreprises, France : ADEME, Mars 2004. P 5.

في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية والعمل على حل المشاكل الانسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة مما يؤدى إلى تخفيف الضغط على وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التنمية المحلية التي تهدف إلى التخفيف من معدلات الهشاشة الاجتماعية في تنفيذ برامج الاسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجديدها[8].

- **مجال خدمة الموارد البشرية:** تندرج ممارسات هذا المجال تحت فكرة الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات العاملين بالمؤسسة ومحاولة تحسين أحوالهم والإرتقاء بها، ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تتناسب وظروف وحجم كل مشروع وامكانياته المالية، من أجل السعي إلى توفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق الولاء، وحرصها على تحقيق الرضا الوظيفي من خلال تحسين جودة العمل وتوفير جميع الظروف المناسبة لأداء المهام.
- **مجال خدمة المنتج:** تشمل هذه الممارسة على شقين أساسيين الأول متعلق بتحديد وتصميم المنتجات، والثاني يرتبط بمختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لكسب رضا المستهلك وضمان ولاءه[9].
- **مجال خدمة البيئة:** يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي، وبذلك فمجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة الإقتصادية هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية والإجبارية الملقاة على عاتقها تجاه حماية

---

[8] - الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، ص ص: 86،87.

[9] - لسود راضية، سلوك المستهلك اتجاه المنتجات المقلدة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، 2009، ص: 99.

البيئة وتحقيق إستدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي من جهة، والإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية من جهة أخرى.

ثالثا: دراسة ميدانية حول المسؤولية الإجتماعية في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة

1. مجتمع وأداة الدراسة وثباتها:

- **مجتمع الدراسة وعينتها:**

قصد الاجابة على اشكالية الدراسة حاولنا اسقاط الدراسة النظرية على مجموع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الغذائي لولاية تبسة، وقد اعتمدنا على أسلوب المسح الشامل بسبب أن معالم المجتمع المستهدف واضحة حيث أن مجموع الصناعات الغذائية الناشطة في ولاية تبسة تقدر بـ 26 مؤسسة صناعية تعمل في مختلف فروع الصناعة الغذائية[10].

وقد شملت العينة على 26 مفردة، وبناء على خصوصية الموضوع تمثلت وحدة التحليل في مدراء تلك المؤسسات، حيث إمتدت فترة الدراسة من نوفمبر 2016 إلى غاية مارس 2017.

- **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة**

إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي للتأصيل النظري، وكذا لجمع البيانات وعرضها وتحليلها وتفسيرها. وتم إستخدام مصادر ثانوية لجمع المعلومات من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات ذات الصلة بالموضوع في الجزء النظري، ومصادر أولية ممثلة في بعض المقابلات مع التركيز على الإستمارة التي تغطي جميع المتغيرات وتعتبر الأداة الأساسية في الدراسة، حيث قسمت إلى محورين رئيسيين وتمت معالجة هذه الاستبيانات باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSSالاصدار 19، ويشمل المحور الأول على 03 أسئلة متعلقة بالبيانات الشخصية

10 - وثائق خاصة بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تبسة.

لعينة البحث (عدد العمال، رأس المال، رقم الأعمال نهاية 2016)، أما المحور الثاني به 17 عبارة مقسمة إلى 04 فروع متعلقة بممارسات المسؤولية الاجتماعية:

- **الفرع الأول:** مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب المصلحة العامة وبه 05 عبارات؛
- **الفرع الثاني:** مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة الموارد البشرية وبه 05 عبارات؛
- **الفرع الثالث:** مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب المنتج 03 عبارات؛
- **الفرع الرابع:** مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب البيئة 04 عبارات؛

وتم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في اعداد اختبارات الاجابة على العبارات، بحيث أعطي كل اختبار وزن معين كما يلي:

جدول رقم (02): سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

وعليه فإن قيم الأوساط الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها وفق المعادلة التالية:

طول الفئة= (القيمة العليا-القيمة الدنيا)/ عدد المستويات

إذن طول الفئة=(5-1)/ 5=0,80 وبذلك يكون:

جدول رقم (03): سلم الاختبارات المعتمد في تحليل المتوسطات الحسابية

الاختبار	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
القيمة	1.79-1.00	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

المصدر: من إعداد الباحثان

- **الصدق والثبات:** من أجل معرفة الصدق الظاهري للاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين وتم الأخذ بمختلف الملاحظات، ومن أجل معرفة مدى ثباتها تم قياس معامل الفاكرونباخ باستخدام SPSS والجدول أدناه يوضح ذلك

جدول رقم (04) معامل الفاكرونباخ لعبارات الاستبانة

عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
17	0.744

المصدر: من اعداد الباحثان على مخرجات SPSS الاصدار 19

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معامل الفا كرونباخ اكبر من 0.6 وبالتالي يمكن القول بأن الاستبانة تمتاز بالثبات ويمكن اجراء التحليل عليها.

2. عرض وتحليل بيانات الجزء الأول:

في هذه النقطة من التحليل سوف نقوم بعرض كل خصائص المجتمع المدروس، ومعرفة الاتجاه العام لخصائص هذا العينة:

- **عدد العمال في المؤسسة:**

يمثل الجدول أدناه توزع العمال بين مؤسسات المجتمع المدروس:

جدول رقم (05): يمثل اجابات المجتمع عن حجم العمال في الصناعات الغذائية

حجم العمال في المؤسسة	التكرارات	النسبة ٪
1-09 عامل	10 مؤسسات	38,46
10-49 عامل	03 مؤسسة	11,54
من 50 إلى 250 عامل	13 مؤسسة	50,00
المجموع	26 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لحجم العمال في المؤسسة يدور حول الصناعات التي تمتلك بين 50 و250 عامل حيث أن نسبة هذه الأخيرة تمثل 50٪، بينما تشكل الصناعات التي يقل فيها عدد العمال عن 10 عمال ما يقارب 38,46٪، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الصناعات التي توظف بين 10 و49 عامل وبنسبة 11,54٪.

- **حجم رأس المال:**

يمثل الجدول أدناه توزيع المؤسسات محل الدراسة وفقا لنتغير رأس المال:

جدول رقم (06): يمثل اجابات المجتمع عن حجم راس المال

حجم رأس المال	التكرارات	النسبة ٪
أقل من 20 مليون دينار	8 مؤسسات	30,76
بين 20 و200 مليون دينار	16 مؤسسات	61,53
بين 200 و2000 مليون دينار	2 مؤسسات	7,69
المجموع	26 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS الاصدار 19

على العموم نلاحظ أن الصناعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة هي عبارة صناعات راس مالها بين 20 و200 مليون دينار.

- **حجم رقم الأعمال:**

يوضح الجدول أدناه رقم الأعمال المؤسسات محل الدراسة :

جدول رقم (07): يمثل اجابات المجتمع عن حجم رقم الأعمال

رقم الأعمال	التكرارات	النسبة ٪
أقل من 10 مليون دينار	15 مؤسسة	57,69
من 10 إلى 100 مليون دينار	09 مؤسسات	34,61
من 100 إلى 500 مليون دينار	02 مؤسسة	7,69
المجموع	26 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS الاصدار 19

يوضح الجدول أعلاه أن أغلب الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة وبنسبة تجاوزت 82٪ في ولاية تبسة هي مؤسسات رقم أعمال في نهاية 2016 أقل من 10 مليون دينار.

3. تحليل نتائج الدراسة:

لأغـراض تحليـل البيانـات واختبـار فرضـيات البحـث قمنـا باسـتخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الافراد عن العبارات.

- **مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة المصلحة العامة:**

يوضح الجدول أدناه التحليل الإحصائي لفرع خدمة المصلحة العامة في المؤسسـات المدروسة:

جدول رقم (08): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عن خدمة المصلحة العامة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	توفر المؤسسة المساكن للعمال	1,761	0,563	5
02	تدعم المؤسسات الجمعيات الخيرية	4,342	0,673	2
03	توفر المؤسسة وسائل نقل للعمال	4,788	0,231	1
04	تقوم المؤسسة بدعم المؤسسات العلمية والثقافية	4,001	0,323	4
05	تساهم المؤسسة في تمويل مراكز الطفولة والمسنين	4,239	1,043	3
	المتوسط الحسابي الكلي	3,826	0,466	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات المجتمع حول مساهمتهم في خدمة المصلحة العامة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية يقدر بـ 3,826 والذي ينتمى إلى المجال [3,40-4,19] الذي يوافق عبارة مرتفع وبانحراف معياري منخفض مما يفسر انخفاض مستوى تشتت أراء المستجوبين.

أما على مستوى العبارات (2-3-5) فقد تراوحت قيم الوسيط الحسابي بين4,239 و4788 والتي تنتمي إلى المجال [4,20-5,00] التي توافق عبارة مرتفع

جدا وهذا يدل على أن تقريبا كل الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تعمل على دعم الجمعيات الخيرية وتساهم في تمويل دور العجزة والطفولة وتوفر وسائل النقل لعمالها.

بينما سجلت العبارة 01 أقل متوسط حسابي 1,761، وهو يقع في المجال [1,00-1,79] ويوافق عبارة منخفض جدا يعني أن هذه الصناعات في ولاية تبسة لا توفر لعمالها المساكن.

- **ممارسات المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة الموارد البشرية:**

يوضح الجدول أدناه إجابات أفراد العينة حول جانب خدمة الموارد البشرية:

جدول رقم (09): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن جانب خدمة الموارد البشرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
06	تضمن المؤسسة مبدأ تكافؤ الفرص للجميع عند التوظيف	4,715	0,202	2
07	تحافظ المؤسسة على سرية المعلومات الخاصة بالمترشحين للتوظيف	4,678	0,843	3
08	تمنح المؤسسة العمال الأجور وفق طبيعة العمل وخطورته	4,906	0,544	1
09	تهتم المؤسسة بالترقيات والمنح والحوافز	4,102	1,006	4
10	تعترف المؤسسة بالنقابات العمالية	4,207	1,371	5
	المتوسط الحسابي الكلي	4,521	0,605	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

وقد بينت نتائج خدمة الموارد البشرية قيمة المتوسط الحسابي 4,521 والذي ينتمي إلى [4,20-5,00] الذي يوافق عبارة مرتفع جدا وبانحراف معياري ضعيف 0,605، أما على مستوى العبارات فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين 4,906 لعبارة "تمنح المؤسسة العمال الأجور وفق طبيعة العمل وخطورته" و4,102 لعبارة "تهتم المؤسسة بالترقيات والمنح والحوافز" بانحراف معياري عالي 1,006.

- **مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب المنتج:**

جدول رقم (10): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن جانب خدمة المنتج

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
11	تقوم المؤسسة ببحوث التسويق لتحديد رغبات المستهلكين	3,123	0,811	3
12	تولي المؤسسة اهتمام كبير لتصميم منتجاتها	4,009	0,671	2
13	يشتمل غلاف المنتوج على كل المعلومات الخاصة بالاستهلاك	4,529	0,754	1
	المتوسط الحسابي الكلي	3,887	0,488	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

وفي ما يتعلق بجانب خدمة المنتج فقد سجل متوسط حسابي 3,887 وهو يقع في المجال [3,40-4,19] الذي يوافق عبارة مرتفع وبانحراف معياري ضعيف 0,488، أما على مستوى العبارات فسجلت عبارة "يشتمل غلاف المنتوج على كل المعلومات الخاصة بالاستهلاك" أكبر متوسط حسابي 4,529 بانحراف معياري 0,754، بينما سجلت عبارة "تقوم المؤسسة ببحوث التسويق لتحديد رغبات المستهلكين" أقل متوسط حسابي 3,123 وبانحراف معياري 0,811.

- **مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من الجانب البيئي:**

يوضح الجدول أدناه إجابات أفراد العينة حول الجانب البيئي للمسؤولية الإجتماعية في المؤسسات محل الدراسة:

جدول رقم (11): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة عن الجانب البيئي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
14	تقتصد المؤسسة في استخدام المواد الخام	2,166	1,098	2
15	تقتصد المؤسسة في استخدام الطاقة	2,851	1,512	1
16	تتخلص المؤسسة من الفضلات بطريقة عقلانية	1,501	1,081	3
17	تتبع المؤسسة منهج تقليل التلوث المائي والهوائي والترابي	1,311	0,958	4
	المتوسط الحسابي الكلي	1,957	1,077	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

سجل مجال المساهمة البيئي أقل متوسط حسابي 1,957 والذي ينتمي إلى المجال [1,8-2,59] يوافق عبارة منخفض وبانحراف معياري عالي 1,077، أما على مستوى العبارات فقد تراوحت أكبر قيمة للوسيط الحسابي 2.851 لعبارة "تقتصد المؤسسة في استخدام الطاقة" وأقل متوسط حسابي 1,311 لعبارة "تتبع المؤسسة منهج تقليل التلوث المائي والهوائي والترابي" وبانحراف معياري 0,958.

4. اختبار فرضيات الدراسة:

تدور الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة حول "**تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق مختلف ممارسات المسؤولية الاجتماعية**"، ومن أجل اثبات أو نفي صحة هذه الفرضية سوف نناقش النتائج عل ضوء اختبار الفرضيات الفرعية:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل ممارسة من ممارسات تحقيق المسؤولية الاجتماعية في هذه الصناعات:

جدول رقم (12): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن المحور الثاني

المحاور (الفرضيات الفرعية)	المتوسط الحسابي	الاتجاه
مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة المصلحة العامة	3,826	ممارسة مرتفعة
مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة الموارد البشرية	4,521	ممارسة مرتفعة جدا
مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة المنتج	3,887	ممارسة مرتفعة
مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة البيئة	1,957	ممارسة منخفضة
المتوسط الحسابي الكلي	3,547	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المصلحة العامة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مجال الممارسة من جانب خدمة المصلحة العامة بلغت3,826 ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المصلحة العامة. (صحة الفرضية الفرعية الأولى).

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة الموارد البشرية.

يبين لنا الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مجال الممارسة من جانب خدمة الموارد البشرية بلغت4,521، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة الموارد البشرية. وهذا ما يثبت(صحة الفرضية الفرعية الثانية).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المنتج.

يوضح لنا الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مجال الممارسة من جانب خدمة المنتج بلغت3,887 ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المنتج. (صحة الفرضية الفرعية الثالثة).

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة البيئة.

نستنتج من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مجال الممارسة من جانب خدمة البيئة بلغت1,957 وهو أقل من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة لم تتمكن من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة البيئة. (وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الفرعية الرابعة).

وفي الأخير وانطلاقا من الفرضيات الفرعية يمكننا القول بأن الفرضية الرئيسية ترفض بشكل جزئي وبالتالي **تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية**

تبسة من تحقيق ثلاث جوانب من أصل أربعة فيما يخص ممارسات المسؤولية الاجتماعية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية على العموم.

- **النتائج والاقتراحات:**

بعد انتهاء من دراستنا بجانبيها النظري والتطبيقي والذي يمثل دراسة ميدانية بالصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة بولاية تبسة توصلنا إلى مجموعة نتائج واقتراحات نوجزها في ما يلي:

- **نتائج الدراسة:** من نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض، تم تحديد نتائج الدراسة كما يلي:

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية مبادرة ضرورية يجب ان تقوم بها ل المؤسسات مهما اختلف نوعها وحجمها، على أساس أن الارتقاء بالمستوى الاجتماعي لمحيط المؤسسة يضمن لها الاستمرارية والنجاح.
- للصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ميول ورغبة في تبني المسؤولية الاجتماعية.
- تبقي دائما وحسب النتائج اكبر ممارسة للمسؤولية الاجتماعية تقع ضمن بيئتها الداخلية وهي موجهة نحو مواردها البشرية.
- ضعف ثقافة هذه الصناعات التي تؤمن بأهمية واجبها نحو خدمة البيئة الطبيعية.

- **الإقتراحات:** بناء على نتائج الدراسة يوص الباحثان بـ

- ضرورة تعامل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع المسؤولية الاجتماعية على أنها وظيفة أساسية، تدمج هذا الجانب في رسالتها ورؤيتها وإستراتيجياتها.
- الاهتمام الفعلي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حولها أهميتها في الارتقاء بالوضعية البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة؛
- توفير الدعم المالي والمعنوي من قبل السلطات المحلية في الولاية للصناعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ممارسة للمسؤولية الاجتماعية.

Article's title :

The economic role of direct foreign investment In developing countries

Iman Elhusadi[1]

Abstract

The study aimed to illustrate the concepts of direct foreign investment، show positive and negative impact in general، its barriers and its some economic impacts، particularly on economic growth، the local capital، employment. the researcher tried to know and to identify the various benefits of FDI and the flows of FDI to developing countries that may be create various economic effects and the researcher used the analytical descriptive method through the presentation of the previous studies and using some indicators from international institutions

Key words: Economic Growth، Foreign Direct Investment، Unemployment rate.

1. Introduction

Developing countries are generally unable to exploit the benefits from their abundant natural resources due to inadequate human and physical capital، technological know-how. Many of these countries are also typically constrained by the weak protection of property rights، corruption، and severe civil، political and economic instability. Such setbacks hinder their capital accumulation and become obstacles to using already existing resources. Consequently، foreign direct investment

[1] PhD student in kastamonu university.imanelhusadi@ogr.kastamonu.edu.tr

(FDI)، become the important source Compared to other sources of international capital، FDI offers significant advantages، to the host country with a relatively more stable flow of funds، helps augment productive capacity، provides the host economy to promote its products more widely in international markets and increases employment and trade. Even if there is some evidence of its negative effects، FDI is recognized to have beneficial effects on local firms and the economy at large. It also generates positive knowledge externalities through labor training and skill acquisition، helps transfer technology and organizational know-how، introduces new production Processes، creates backward and forward linkages across sectors، and provides domestic firms with much-desired access to foreign markets. The host country، in return، offers foreign firms new and relatively unexploited markets، cheap labor، and natural resources. This paper focuses on the concept of FDI، which plays an important role in the economies of a large number of countries in the world. This important role is reflected in the impact on production، employment، income، prices، exports، imports، economic growth، the balance of payments and the general welfare of the host country.

2. Problem of study

Due to the shortcomings in the human and material resources suffered by the developing countries. Therefore، many foreign direct investments have been directed to these countries due to their importance to the economies of host countries. Therefore، the research problem can be asked in the following question to what extent host countries can benefit from foreign direct investment in providing Financial resources to increase their domestic income. Gain experience and reduce the unemployment rate?

3.Hypothesis of the study:

The FDI has economic role and effects، whether positive or negative، so it was necessary to activate the positive effects and minimize the negative effects.

4. The importance and objective of study.

FDI plays an important role in the economies of developing countries، the backbone of the economies of that countries. The subject of foreign investments today more themes interesting in various countries، where these countries became a competed to attract investment، and included an important aspect within the economic policies of all them، because these investments have important and the role of large in increased rates of economic growth، create employment opportunities and improve the use of technology to achieve development in its various aspects of economic and social. And so many countries seek to provide an appropriate climate to investments in the light of the existing challenges and the need to adapt with the current global developments; starting in globalization، the emergence of the world trade organization، the existence of the regional blocs، and ending in the global crisis. Foreign Direct Investment (FDI) is seen as the fundamental part for an open and successful international economic system and a major mechanism for development. so the object of the study is:

1. To contributes to the identification of concepts related to foreign direct investment and identifies the types of FDI with key determinants.

2.To clarify the positive and negative economic effects of FDI.

3. To Clarify trends of FDI and barriers to this investment in developing countries during 2011-2013.

4. put recommendations that may help in contribute to attract more foreign direct investment and trade flows in the local economy.

5. The study methodology:

The study relied on an analytical descriptive approach since it is the most appropriate scientific methods to study this problem. This method Included an extensive literature review، and the data of this study obtained through books، researchers، and articles from the internet.

2. CONCEPTUAL FRAMEWORK

2.1 defination of Foreign Direct Investment (FDI):

- (UNCTAD) (United Nations Conference on Trade and Development Report)see that the foreign direct investmentt assumes a continuation of a long-term relationship between the host country and foreign investors، and these investors seeks through this relationship to control projects or institutions in host country،(UNCTAD،1999،p.465).
- the International Monetary Fund (FMI) and the Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) define the FDI as the: "kind of international investment that reflects the objective for a resident entity in economy (direct investor) on lasting interest in existing projects ın another countries' economies (Foundation FDI) and this interest involving on a long-term relationship between the direct investor and the institution and the direct investor enjoy a large degree of influence in the management of the institution
- The concept of investment and its definition according to legal and economic vision ' the transfer of foreign capitals، technical techniques and advanced foreign managerial to creat economic، social and administrative development to contribute to the development of the host country through the nascent companies with the participation of national capital()
- **2.2: Types of FDI** : UNCTAD identifies four different types of FDI. These are listed below with key determinants. **Table 1.** ***UNCTAD-Different types of FDI***

Motive Of FDI	Key Determinants
Natural resource-seeking FDI	Abundance and cost of natural resources Physical infrastructure (ports،roads،railways،etc.) Price movements.
Market-seeking FDI	Market size and purchasing power (per capita income) Market growth Access to regional and global markets Tradability of product/service Structure of markets
Efficiency seeking، export oriented FDI	Quality and cost of human resources Physical infrastructure (ports، roads، telecom،etc. Trade costs Quality of suppliers، clusters، etc. Regional integration agreements
Strategic asset-seeking FDI	Presence of firm-spesific assets Ease of cross-borderM&As Efficiency and transparency of financial marke

Source: UNCTAD.

2.3 THE ECONOMIC EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT

There are several areas through which FDI affects development (UNCTAD، 1999):

1. employment and incomes،

2. capital formation، market access،

3. structure of markets،

4. technology and skills،

5. fiscal revenues، and

6. political cultural and social issues.

These effects can be static and dynamic، and they can be positive and negative.

2.3.1 The positive effect (Msaadaoy، Joseph، 2010، pp.30-35)

1. leads to the increase in GDP in the host of the country and improve the quality of products، especially in the case of joint economic projects as the companies subset of multinational corporations with companies in developing country، or through the establishment of new projects for foreign companies in the host country، and this is what leads to the opening of markets global front of those products، which in turn leads to increased rates of economic growth and lead to increase per capita income، and improving the standard of living;

2. Lead to improve infrastructure related to the development of the geography of this investment such as roads، bridges and buildings، transport and communications، education and health services، which constitute one of the pillars of economic growth;

3. This investment leads to the provision of foreign currency and this is reflected positively on the trade balance of the host country;

4. Lead to reduce unemployment and provide job opportunities for the labor force;

5. Lead to a technological and scientific progress in the host country as this progress is an important factor in the production process;

6. This investment leads to getting the skills، managerial expertise and organizational capacities in the developing country.

7. Contribute funds by foreign companies to finance projects to increase exports in the host countries and reduce the disability in balance of payments.

some studies showed that foreign MNCs (Blomström and Kokko، 1996):

- Introduce new know-how by demonstrating new technologies and training workers who later take employment in local firms.
- Break down monopolies and stimulate competition and efficiency or create a more developed industry structure، depending on the strength and the response of the local firms;
- force local firms to increase their managerial efforts، or to adopt some of the marketing techniques used by MNCs، either on the local market or internationally.

2.3.2The negative effects of foreign direct investment:(Atia،Tahir،2001،pp.250-251)

1. A foreign investor may be dominated in some industries in the host countries.

2. The intensive use of technology by foreign direct investment will lead to increased unemployment in the host country;

3. FDI may adversely affect the culture، the different customs، and beliefs in the host country national and this through the promotion of consumer bad goods ;

4. the foreign investor could threaten the sovereignty of the state and this is through use the economic، political pressures especially if invested in strategic sectors of the host country's government;

5. the foreign investormay use unlegal ways for tax evasion and the conversion of foreign currency;

6. The foreign direct investment may be have been a factor in the conversion of local financial resources to abroad، in the form of dividends and yields on long-term investment;

7. The granting of tax exemptions for foreign companies may result in a reduction in the resources available;

8. The incapacity of local companies to work after the departure of the foreign company at high wages so that make it difficult for these

companies competition with local institutions to attract the best talent.

3.Barriers to foreign direct investment

The barriers have been classified by academic studys as formal and informal or direct and indirect barriers،the formal or direct barriers are that the primarily affect the ability of foreign investors to invest in markets، for example in the form of laws and taxes; the informal or indirect barriers are those that affect investor's willingness to invest، mainly due to reservations regarding cultural or political issues (Nishiotis، 2004). In an investment context، we offer the view that formal barriers are known variables which will affect either the ability to invest or the net return delivered; and informal barriers represent risks which may affect the ability to invest or the net return delivered.

Previous studies have listed barriers affecting the trading of goods، the setting up of companies، the openness of the markets or a mix of all. The most important barriers to global equity market integration are said to be poor credit ratings، high and variable inflation، exchange rate controls، the lack of a high-quality regulatory and accounting framework، the lack of sufficient country funds or cross-listed securities، and the limited size of some stock markets (Bekaert، 1995).

3.1The formal barriers

3.1.1 Restrictions to capital accounts : Capital controls affect the ability of investors to repatriate their investment. If domestic savings are scarce in the host country، it is likely that capital account transactions will be restricted.

3.1.2 Legal barriers: Legal barriers arise from the different legal status of foreign and domestic investors. This could be in the form of ownership restrictions، which will clearly affect real estate investors. (Bekaert، 1995).

3.1.3 Taxes and costs: The residence principle means that incomes from the foreign and domestic income sources of residents of one country are taxed at equal rates، while incomes of non-residents are tax exempt (Razin et al 1998). However، this idealised tax structure is often altered، thus affecting capital flows.

3.2 Informal barriers

3.2.1Political risk:

Politics can influence economic decisions and the country's degree of openness to foreign investmen.

3.2.2 Institutions، the rule of law and corruption

3.2.3 Economic stability: economic stability is an important factor for investments. The high inflation rates reflect the state of instability in the economic policy at the level of the economy as a whole، creating an uncertain investment environment، and thus the inflation does not encourage new foreign direct investment.

3.2.4 Currency risk: Currency movements can have a dramatic impact on equity returns for foreign investors. A possible irony of international investment is that many developing economies manage to keep exchange rate volatility lower than that which is typical in industrial economies. This is not surprising، as many developing economies try to peg their exchange rates to the U.S. dollar or to a basket of currencies (Bekaert، 1995).

3.2.5 Liquidity risk: Liquidity risk captures the time it takes to execute trades، other factors such as the direct and indirect costs of trading، and risk and uncertainty concerning the timing of selling and the achievement of the expected sale price. The risk that arises from the difficulty of selling an asset is important in portfolio investment، but is less commonly referred to in FDI literature. In real estate investment، liquidity risk is generally a more serious issue (IPF، 2004).

3.2.6 Cultural barriers: exemplified when dealing with countries with certain religious beliefs. And Sometimes the cultural barrier can be subtle.

3.2.7 Geographical barriers : The rugged geographical location of the host country is an obstacle to foreign direct investment

4. FORIEGN DIRECT INVESTMENT IN THE WORLD:

Good situation experienced by foreign direct investment prevalent continued in 2007، with record-setting surpassed those recorded in 2000 to $ 1833 billion in 2007 and a growth rate exceeded 30%، until the second semester of the same year where the financial crisis exploded، marking the end of the year 2007 low in foreign direct investment growth rate reached the equivalent of 23%. Global foreign direct investment flows have been severely affected worldwide as a result of the crisis that has become an economic after it was financial، where global flows of foreign direct investment by 14% from 1979 billion dollars in 2007 dropped to 1697 billion dollars in 2008 and was the UNCTAD report for the year 2010 pointed to a decline in foreign direct investment flows contained 37% by the end of the year 2009 to $ 1114 billion، while approximately 43% of the flows dropped to reach 1101 billion dollars. According to Table No. (1) of FDI globally، dropped 18.2%، compared to the year 2011; where in 2012 reached 1330 billion dollars، only to return in 2013 to the pace of the rise by 9% to reach 1450 billion dollars and go up with it balances foreign direct investment in the world also increased by 9% to reach 25،500 billion; which is mainly due to the fragility of the global economy and uncertainty، which has become marked by global policies of many of the major economies in the world; as a result of fallout from the global financial crisis، which prompted investors to exercise caution and to postpone new investments. Developing countries have been acquired in 2013 a large share of foreign direct incoming investments، while FDI inflows in developed countries

rose to achieve the equivalent of $ 566 billion، representing 39% of the global total، FDI inflows to developing countries recorded the highest value of its unrealized worth $ 778 billion، representing 54% of global flows، and the remaining 108 billion went to countries in transition. As for the outgoing flows increased by 9.2% to reach 1410 billion dollars during the year 2013، noting that 61% of those flows sourced from developed countries while developing countries contributed 32% and nations transformed by 7%، which replaced six developing countries and mutant among the top 20 economies investor in the world in 2013. UNCTAD expects (UNCTAD) to improve the conditions of the global economy and regain investors' confidence in the medium term، and this، foreign direct investment flows up to 1600 billion dollars in 2014 and 1،700 billion dollars in 2015 and 1،800 billion dollars in 2016، with a significant increase in developed countries(UNCTAD،2014،pp.8).

Among the most important are relatively constant altitude engines in foreign direct investment flows; increasing corporate profits around the world; where it was in 1990 not to exceed $ 75 billion، bringing the average in the period before the global financial crisis between 2005 and 2007 to 1076 billion dollars، then to 1603 billion dollars in 2011 and then to 1581 billion dollars in 2012، up to the year 2013 to 1748 billion dollars، where the percentage of foreign direct investment income flows contained to the size of 123.9%.(UNCTAD،2014،pp.2).

4.1 TRENDS OF FORIEGN DIRECT INVESTMENT FLOW

Table (2): Foreign direct investment، incoming and outgoing flows to regions of the world (Unit: billion US dollars)

Region	Inflows			Outgoing flows		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
developed countries	880	517	566	1216	853	857
European Union	490	216	246	585	238	250
North Amarica	263	204	250	439	422	381
Developing countries	725	729	778	423	440	454
Africa	48	55	57	7	12	12
Asia	431	415	426	304	302	326
East and Southeast Asia	333	334	347	270	274	293
South Asia	44	32	36	13	9	2
west Asia	53	48	44	22	19	31
Latin America and the Caribbean	244	256	292	111	124	115
Metamorphic states	95	84	108	73	54	99
The world	1700	1330	1452	1712	1347	1410

Source: UNCTAD، World Investment Report 2014.

With foreign direct investment inflows dropped to the developed countries، to settle at the threshold of $ 517 billion in 2012، a level not seen him match for nearly ten years، the share of developing countries of FDI inflows contained to the countries of the world increased; with the highest level of her، despite the slight decline in، with a rate of 4% to reach about $ 729 billion in 2012; where it formed FDI inflows relative to the developing countries، a record rate of 52% of global flows coming from this type of investment، surpassing the precedent ratio flows to developed countries، which did not exceed 42%.

In an unexpected twist FDI inflows declined by 16% in 2014 to $ 1.23 trillion as a result of the continuing fragility of the global economy، as well as the liquidation of certain investments and the state of anxiety and

uncertainty dominating the investors' decision due to growing geopolitical risks while settled foreign direct investment balances contained to the world at $ 26 trillion by the end of the year.(Report، 2015، p.12).

According to the latest statistics from the World Investment Report 2015، FDI inflows rose to developing economies to about $ 681 billion، accounting for 55.5 of global flows%، due mainly to flows to Asian developing countries، which still has the highest growth share، compared with a decline flows in both Africa and Latin America and the Caribbean، and in return was able to developed countries attracted $ 499 billion، down a clear hit rate% 28.4 for the year 2013، as inflows fell sharply to the transition countries increased by 52% to reach $ 48 billion during the 2014 year. As for the outgoing flows increased by 3.7% to reach 1354 billion dollars in 2014، noting that 61% of those flows sourced from developed countries، while developing countries contributed 34% and nations transformed by 5%، which replaced nine developing countries and mutant among the top 20 economies investor in the world in 2014.(Ibid above.)

4.2 Cautious optimism returns to global FDI

In 2013، FDI flows returned to an upward trend. Global FDI inflows rose by 9 per cent to $1.45 trillion in 2013. FDI inflows increased in all major economic groupings − developed، developing، and transition economies. Global FDI stock rose by 9 per cent، reaching $25.5 trillion. UNCTAD projects that global FDI flows could rise to $1.6 trillion in 2014، $1.75 trillion in 2015 and $1.85 trillion in 2016. The rise will be mainly driven by investments in developed economies as their economic recovery starts to take hold and spread wider. The fragility in some emerging markets and risks related to policy uncertainty and regional conflict could still

derail the expected upturn in FDI flows. As a result of higher expected FDI growth in developed countries، the regional distribution of FDI may tilt back towards the "traditional pattern" of a higher share of developed countries in global inflows.

5. Discussion of Literature review

Brief Review of the Theoretical and Empirical Literature:

In what follows، we provide a critical overview of the theoretical and empirical literature to shed light on the background of the divergent findings in prior work. We here by analyze the main findings of the important contributions to the literature on the effects of FDI on some economic variables such as ***economic growth***، ***the local capital***، ***employment***، the review of literature is based on articles published in all economic journals found in the Econlit database. **The first economic effects of** FDI in developing countries is **on the economy growth**. **The positvie effect** : some literature find a positive relation btween FDI and growth in 78 developing countries for the period 1960-85 using an endogenous growth equation. The study found a significant robust positive impact for FDI on per capita income growth in the host country (Blomstrom et al 1992: 12-13). And other studies have shown that FDI have a poistive impact in growth ، despite its small size for capital formation ، (Qaudhry2011،; Okoroet al، 2014; Andelhameed، 1999; Nguyen، 2006; Okon et al.، 2012; Daniel، 2014; ANITHA، 2008; Fredrik، 2013; Samuel et al.، 2013; Mary،Ann، 2012)in these countries:Jordan، Algeria، Nigeria، Egypt، Morocco، Tunisia، Tyrkey،Vietnam، kenya، India، Southeast Asia، South Africa، Ghana. **Negative effect** :In spite of the foreign direct investment have an important role in the economic development of the developing country، because it make these countries are successful in service and also in the scientific and technological modernization process، but some of studies showed problems whether economic and non-economic ، these studies

which presented by these researchers، (Saleh، 2013; vegetables and Al Rosan، 2013; Momo، 2013; virgins،2009; Bilal، 2008; Yarui et al.، 2011; Dosse et al.، 2009)، (Saleh، 2013; vegetables and Al Rosan، 2013; Momo، 2013; virgins،2009; Bilal، 2008; Yarui et al.، 2011; Dosse et al.، 2009). But on the other hand، several studies showed that foreign direct investment on economic growth in the Arab countries is limited and its effect not worth mentioning، (KAMAL، 2012)، and Nezar's study confirm that the impct of foreign direct investment on economic growth in Tunisia، was negative، and this is confirmed by previous studies of the Tunisian economy which proveded not to take advantage and the country's foreign direct investment flows are not exploited effeicntly (Nezar، 2008). And "LAYA" justify that weak associated with the technology of foreign direct investment in Tunisia led to the lack of Tunisia benefit from foreign direct investment flows، in addition to its focus on sectors of traditional industry does not require high technology، such as the textile sector (LAYA، 2004). Basem and Muhtaseb also confirmed that FDI inflows do not exert an independent effect on economic growth in Jordan (Muhtaseb، 2009; Basem & Abeer، 2011). And Easterly (1993) notes that policies in the form of preferential tax treatments and other concessions Which are got by foreign direct investment can distort domestic incentives. If foreign firms obtain significant benefits from host governments، the distortions caused could have large negative effects on growth. Further، Borensztein et al. (1998) argue that if FDI enters a country to overcome trade barriers، it might result in an FDI inflow that does not respond to higher efficiency، but only to profit opportunities created by distorted incentives. sum up from the previous view that there is a conflicted between the previous studies on the ability of foreign investmentin promoting growth، some of them

confirmed lack of usefulness، but a lot of the studies show that the FDI have its usefulness and its positive effect and consistent with economic theory، even if limited. Some studies presented some econometric evidence using industry-level data from nine OECD countries (Baldwin et al.، 1999). The results of Baldwin et al 1999، are consistent with (Bashir، A.M. 1998)، who tested the degree of association between FDI and economic growth in a sample of six Middle East and North Africa (MENA) countries during the period 1975-90.، both procedures provide consistent estimates of a positive relation between FDI and economic growth in the six MENA countries، where FDI leads to economic growth (Bashir، A.M. 1998: 4). *We note that dealt with many of the studies the relationships and conflicting results about the impact of FDI on growth and development*، some confirmed the existence of negative relationship and again stressed the lack of definitive relationship، and other research show that there is a direct correlation. We find many of studies showed that economic growth of Libya ، Tunisia ، Pakistan ،and Middle East countries is linked to a positive relation with foreign direct investment، and this is consistent with economic theory (Jabari ، Haded ،2013; Shorbaji، 2005; Nadeem، et al.، 2010; Dosse et al.، 2009) ، but Ghanem study and Almuseibla showed that investments direct foreign has a positively and weakly impact on GDP growth rate (Ghanem ، Almuseibla، 2003). In another context، we find that many of the studies highlight the existence of equilibrium long-term relationship between GDP as the dependent variable and foreign investment direct and two-way trade in the Arab Gulf states، (Ben Jupp and Ghawar، 2013; al-Zahrani، 2000) and India (Sarbapriya، 2012). "Egwaikhide" emphasizes in his study that there is no impact of foreign direct investment for real

growth in Nigeria (Egwaikhide، 2012). But in the short term، many of studies confirmed that the existence of a causal correlation in the short term between both foreign direct investment and the GDP in economies of Jordan Nigeria،and Thailand (Meshaal Abulela،2007; Abulely،2005; Ben Ayoub and Ghawar، 2013; Samrat، 2012; Okon et al .،2012). Zahrani indicates that foreign direct investment contributes to economic growth in the short term، but in a weak (AlZahrani، 2000). On other hand، Abdul Rahman and "Paul's،" study showed that the relationship between the annual change of foreign direct investment and the annual GDP change in Libya were negative (Abderahman & Paul، 2013). And studying in Malaysia confirmed that there is no causal relationship between FDI and GDP (Samrat، 2012). While a study on the Egyptian economy that has shown an inverse relationship between foreign direct investment، and it is contrary to economic theory. (Jabari Haded،2013).

As for the impact on the local capital، many of the studies results showed that the effect of FDI was positive in domestic savings (increase domestic capital)، Jordan، Pakistan، Nigeria and the United Arab Emirates (Ghanem and Almuseibla، 2003 ;Mohammad،et al.، 2011; Basem & Abeer، 2011; Saibu et al.، 2014)،but Momo thinks that the relationship positive between growth and foreign investment and domestic investment، but the effect on domestic investment is greater than foreign، and its impact positive in the short term، and vice versa in the long run. (Momo، 2013). "Dosse" said that the non-direct influence of foreign direct investment with capital through the interaction between them (Dosse; et al.، 2009). Balasubramanyam et al. (1996) argue that the mere infusion of human capital and new technology into a distortion-ridden economy may neither lift the economy to a higher plane nor alter the slope of the production function. It might، instead، merely serve to

redistribute income in favor of the new agents of production. Sadik and Bolbol (2001) argue that FDI is not economically justifiable in some Arab countries due to distorted incentives in defence and petrochemical contracts. These considerations suggest a potential for net negative effects to accrue from FDI. ***With regard to the impact of FDI on employment***، the bulk of studies suggest it helps to provide opportunities to work in the host countries، where Mukhtar confirmed that FDI، contributes actively to the creation of employment opportunities for the Sudanese labor. (Mokhtar، 2013). Both Meshaal and Abulely confirmed that the existence of an indirect effect on human capital and on GDP in Jordan. (Mashal، Abu Laila، 2007). And that the element of age have a positive role in the economic growth (Almuhtaseb.2009). Elias agrees that workers have the strongest impact on GDP after foreign direct investment in the UAE. (nagem & Almzughe،2012). But "Dosse" confirmed that labor force has indirect impact through interaction between investment and workers in developing countries (Dosse; et al.، 2009). On the other hand، Ghanem Almuseibla stressed that foreign direct investment does not has mention effect on the employment(Ghanem& Almuseibla ،2003).

concluion

In this paper، we surveyed the existing literature on the economıc effect of FDI in a large part of the developing countries and more focused on the Arab countries through previous studies and our conclusion that، Foreign Direct Investment (FDI) is considered، in most host countries، to be an important component of their development strategy، growth and policies are accordingly designed to stimulate inward flows. The spread of the impacts is thus a matter of externalities being transmitted from established foreign producers to domestic ones. FDI presence may also improve the infrastructure، quality of labour force and research and

development activities of domestic firms، which would have the long-term positive act، but would not show up in transition economies، the regulatory environment might improve in response to the FDI. We are leaving the exploration of these issues to future research.

Foreign References

1.Abderahman،E.F; & Paul Flatau، (2013).“**Did Foreign Direct Investment contribute to the Libyan Economic Growth in Transition Period?**”،Mediterranean Journal of Social Sciences، Rome، Italy، pp،46-55.

2.-Baldwin، R.; H. Braconier and R. Forslid،(1999). **Multinational، Endogenous Growth and Technological Spillovers**: Theory and Evidence. www.colorado.edu/Economics/CEA/WPs- 03/wp03-14/wp03-14.pdf.

3.Balasubramanyam، Vudayagiri N.، M. Salisu and David Sapford، “**Foreign direct investment and growth in EP and IS countries،**” The Economic Journal 106 (1996):92–105.

4. Bekaert، G. (1995**): Market Integration and Investment Barriers in Emerging Equity Markets**. World Bank Econ Rev، 9، 75-107.

5.Bilal Momo، (2013)، **"The impact of foreign direct investment and domestic investment to Study the economic growth the case of Algeria for the period 1990-2011"**، Master Thesis، Department of Economics، Faculty of economic and business sciences، management، University of Ouargla Ouargla 0.1 to 69.

6.Blomstrom، M. and A. Kokko، (1996)، **The Impact of Foreign Investment on Host Countries**: A Review of the Empirical Evidence. Working Paper No. 1745،Word Bank Policy Research، World Bank.

7.Borensztein E.، J. De Gregorio and J-W. Lee (1998)،" **How does foreign direct investment affect economic growth?** Journal of International Economics، 45، 115–135.

8.Daniel O Abala، (2014)، "**Foreign Direct Investment And Economic Growth: An Empirical Analysis Of Kenyan Data**"، DBA Africa Management Review، Vol.(4)، No (1)، Pp. 62-83.

9.Don Anura Wickramasinghe، **"Determinant of the Factors Affecting Foreign Direct Investment (FDI) Flow to Sri Lanka and Its Impact on the Sri Lankan Economy"**، Master of Business Administration، Department of International Business Graduate School University of the Thai Chamber of Commerce، 2007.

10 -DosseToulaboe;Rory Terry; & Thomas Johansen (2009)، "**Foreign Direct investment and Economic Growth In Developing Countries**"South-western Economic Review، Pp.155-170.

11-Easterly، William، (1993): "**How much do distortions affect growth?**" Journal of Monetary Economics، vol. (32)، pp. 187-212.

12-Egwaikhide Christian Imoudu، (2012)، **"The Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria's Economic Growth; 1980-2009: Evidence from the Johansen's Co−Integration Approach"**، International Journal of Business and Social Science، Vol. (3)، No. (6)، Pp.122-134.

13-Eun، C. S. and Janakiramanan، S. (1986**): A Model of International Asset Pricing with a Constraint on the Foreign Equity Ownership**. The Journal of Finance، 41، 897-914.

14- Fredrik Sjoholm، (2013)، "**Foreign Direct Investments in Southeast Asia**"، Research Instituted of Industrial Economics، Pp. 1-37.

15-Lahiri، S (2009**): "Foreign Direct Investment: An Overview of Issue**s"، International Review of Economics and Finance، 18، 1، pp. 1-2.

16 - Mary، Ann. Juma، (2012)، "**The effect of foreign direct investment on growth in Sub-Saharan Africa**"، Department of Economics، Amherst College، Pp.1-48.

17-Nishiotis، G. P. (2004**): Do Indirect Investment Barriers Contribute to Capital Market Segmentation?** The Journal of Financial and Quantitative Analysis، 39، 613-630.

18- Nguyen Phi Lan، (2006)، "**Foreign direct investment and its linkage to economic growth Vietnam: A provincial level analysis"،** Centre for Regulation and Market Analysis، University of South Australia، Adelaide، Australia pp.1- 41.

19- Okon J. Umoh; Augustine O. Jacob and Chuku A. Chuku، (2012)، "**Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria: An Analysis of the Endogenous Effects"،** Current Research Journal of Economic Theory، Vol. (3)، PP.53-66.

20 - Okoro H.، Matthew and Atan A.، Johnson، (2014)، "**Accelerating Economic Growth in Nigeria، the Role of Foreign Direct Investment: A Re-assessment"،** Current Research Journal of Economic Theory، Maxwell Scientific Organization، vol. (4)، pp 71-81.

21- Razin، A.; Sadka E. and Yuen، C. W. (1998) "**A Pecking Order of Capital Flows and International Tax Principles**، Journal of International Economics **44**، pp. 45–68

22-Sadik، A.T. and A.A. Bolbol (2001)،**" Capital flows، FDI، and technology spillovers: Evidence from Arab countries"**، World Development، 29(12)، 2111–2125.

23-Smart Roy، (2012)، "**Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Analysis for Selected Asian Countries"**، Journal of Business Studies Quarterly، Vol. (4)، No. (1)، Pp. 15-24.

24-R،Anitha،(2008)،"**Foreign Direct In vestment and economic growth in India**"، International Journal of Marketing، Financial Services & Management Research، Vol.(1)، Pp. 108-125.

25-Sarbapriya Ray، (2012)، **"Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in India: A Co integration Analysis"**، Advances in Information Technology and Management (AITM)، World Science Publisher، United States، Vol.(2)، No.(1)، PP. 187-201.

26- Samuel ANTWI; Ebenezer FiifiEmire Atta MILLS; Gifty Atta MILLS &Xicang ZHAO، (2013)، "**Impact of foreign direct investment on economic growth: Empirical evidence from Ghana**"، International Journal of Academic Research in Accounting، Finance and Management Sciences، Vol.(3) No.(1)، Pp. 18-28.

27- Yarui Li; Joshua D. Woodard & David J. Leatham، (2011)، **"The Causality of Foreign Direct Investment and Its Effects on Economic**

Growth: Re-estimated by a Directed Graph Approach"، the Southern Agricultural Economics Association Annual Meeting Corpus Christi، Texas PP، 1-41.

28 - UNCTAD (**word investment report 1999: foreign direct investment and the challenge of development**)، Geneva and New York، 1999، p465

29 - CNUCED **(conférences des Nations Unis sur le commerce et ledéveloppement) ; «** Rapport sur l'investissement dans le monde **2014** »، New York et Genève، 2014 ، p8.

30 -[1] UNCTAD، United Nations conference on trade and development: «**World investment report 2014 ،Investing in the SDGs: An action plan**»، United Nations، New York and Geneva، 2014، p 2.

31-[1] Ibid. p30.

➢ **French References**

1- ALAYA Maroua ne، (2004)، "**Investissement Direct Etrangeret Croissance Economique"**، le cas de la Tunisie، Séminaire Doctoral، Université de Montesquieu، Bordeaux، 25-26 Mars، 2004.

➢ **Arabic references**

1- Adnan Daoud Mohammed virgins، (2009) **"The impact of foreign direct investment in the Jordanian economy،"** Arab Economic Research، the Center for Arab Unity Studies، Beirut، Lebanon، the number (46) pp. 155 176.

2- Adnan Ghanem and Lubna Almuseibla، (2003)، "**The role of foreign direct investment in the economic development At the Republic of Yemen**"، Damascus University Journal، Vol. 19، No. 2، pp. 167-208.

Al - Taan، Fares، Hatem،(2006)، ‘ Investment Objectives and Motivation، Faculty of Management and Economics، University of Baghdad

3- Bandar bin Salim al-Zahrani، (2000)، **"foreign direct investment and its role in economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia: An Empirical Study for the period 1970-2000،"** the Department of Economics، College of Administrative Sciences، King Saud University، pp. 1-106.

4- Bashir، A.M. 1998**. Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Countries**: theory and Evidence. Department of Economics، Grambling State University، http://gsb.luc.edu/depts/economics/meea/volume1/bashir.html.

5-Basem Mohammed Louzi&AbeerAbadi، (2011)، "**The impact of foreign direct investment in economic growth in Jordan** "، IJRRAS، PP.253-258.

6- Buthaina Muhammad Ali Almuhtaseb، (2009)، **"The impact of foreign direct investment in economic growth from 1990 to 2006،"** Administrative Science Studies، No. 2، Vol. 36، pp. 316-331.

7- Elias nagma & Ali، Mazogui، (2012)، **"The impact of foreign direct investment to GDP Empirical Study on the State of the United Arab Emirates during the period 1980-2009،"** Rivers Development، Faculty of Economics، University of connected، count (109) Volume (34) pp. 164-186.

8- Fathi Mohamed Osman Mokhtar، (2013)، **"foreign investment Almieshr and its role in economic development in the Sudan during**

the period from 2000 to 2010،" Omarra pak scientific journal published by the American Arab Academy for Science and Technology، Vol. 4، No. (11)، pp. 15-26.

9-Kamal A. El-Wassal، (2012)، "**ForeignDirect Investment and Economic Growth in Arab Countries (1970-2008): An inquiry into determinants of growth benefits"،** Journal of Economic Development، Vol.(37)، Pp. 79-100.

10-Karema،Quadhry،(2011)،" **Foreign Direct Investment and economic growth in Algeria** "، Master thesis،Facculty of Economic and commerical Sciences،Abubakar Balgaad University،p1-155.

11- Latifa، Ben Ayoub and Aisha Guare، (2013)، **"direct foreign investment and economic growth in light of the Gulf economic integration،"** the magazine Alacasadah Science and Management and Commercial Sciences، No. (09)، pp. 116-127.

12-Magdi Shorbaji، (2005) **"The impact of FDI on economic growth in the Middle East and North Africa،"** the International Scientific Forum 14 and November 15، 2005، pp. 257-296.

13-Masada Joseph، "Studies in International Trade"، the first edition، Dar Homa for publication and distribution، Algeria.2010، p.30-35

14 - Nadeem Iqbal; Naveed Ahmad; ZeeshanHaider&Sonia Anwar، (2014)، "**Impact of foreign direct investment (FDI) on GDP: A Case study from Pakistan"،** International Letters of Social and Humanistic Sciences، Vol. (16)، pp. 73-80.

15 - Omar Mahmoud Yassin vegetables and Mohammed Al Rosan، (2013)، "**foreign direct investment and its role in developing economic development The situation of the Jordanian economy،"** Journal of Business and Economics، College of convergence، Balqa Applied University، No. 35، pp. 15-37.

16- Rafik، Nazari، (2008)، "**direct foreign investment and growth Alaguetsada- the case of Tunisia، Algeria and Morocco study،"** Master Thesis in Economic Sciences، Faculty of economic sciences and management sciences.

17- Shawki Jabari and Mohammed Mahjoub boundary between، (2013)، **"The contribution of foreign direct investmen in economic growth countries of North Africa**-a case study (Tunisia، Libya، Egypt"، No. 31، pp. 150-173.

18- Tahir Morsi Atia: International Business، Arab Renaissance Publishing House، 2nd Floor، Cairo، Egypt.2001، p p.250-251.

19-ziad Mohammed Arafat Abuolely، (2005)، "The impact of direct investment and imports Alohnbe on Economic Growth: An Empirical Study on Jordan for the period 1976-2003"، Master Thesis، Department of Economics، Faculty of Economics and Administrative Sciences، Yarmouk University، Pp. 1-94.

20- Inter Arab Investment Guarantee Corporation، "Report of the investment climate in the Arab countries for the year 2015"، Kuwait، 2015.

بسم الله الرحمن الرحيم

Paper entitled:

Estimating The Effect Of The Shape Parameter And The Sample Size On Probability Distributions Using The Maximum Likehood

Preparation :

Dr.. Hamza Ibrahim Hamza

Al - Zaeem Al - Azhari University - Faculty of Urban Sciences

Abstract:

The objective of the study was to identify the values of the shape parameters of the binomial and boson distributions. They used the Maximum Likdhood method of identification and the criterion of differentiation to estimate the shape parameter between the probability distributions and the best estimate of the parameter of the shape when the sample sizes are small, medium and large The estimate is as close as possible to the value of the shape parameter of the distribution concerned, and the problem is that when using any method of estimation, the best estimate of the parameters of the society to be estimated should be estimated to be close to the estimate with the least error. For the distribution and also the effect of the method of maximum possibility on the estimation of the parameter of the form of the distribution at the sizes of different samples and the values of the parameter of the different form The descriptive and inductive method was selected in the analysis of the data by generating 1000 randomly at different sizes using the simulation method through the MATLAB program was reached A number of results were obtained. The most important of these was the estimation of the small and medium shape parameter at the size of a small sample of binomial and boson distributions. The maximum method of estimating the binomial distribution was used for the best distributions. Not to use

the greatest possible way to estimate the small and medium-sized shape parameter and large at small, medium and large size distribution Qama not suitable

المستخلص:

هدفت الدراسة الي التعرف علي تقدير قيم معالم الشكل للتوزيعات ثنائي الحدين و بواسون و الطبيعي و قاما باستخدام طريقة الأمكان الأعظم و التعرف علي معيار المفاضلة لتقدير معلمة الشكل بين التوزيعات الاحتمالية و التوصل الي افضل تقدير لمعلمة الشكل عندما تكون احجام العينات صغيرة و متوسطة و كبيرة بحيث يكون هذا التقدير أقرب ما يمكن لقيمة معلمة الشكل للتوزيع المعني ، كما تمثلت المشكلة في عند استخدام اى طريقة للتقدير لا بد من ايجاد أفضل تقدير لمعالم المجتمع المراد تقديره بحيث تكون قريبة من المقدر بأقل خطأ و التعرف علي أفضل تقدير بأقل خطأ لتقدير معلمة الشكل للتوزيعات و ايضاً أثر طريقة الامكان الاعظم علي تقدير معلمة الشكل للتوزيعات عند احجام عينات مختلفة و عند قيم لمعلمة الشكل مختلفة تم اختيار المنهج الوصفي و الاستقرائي في تحليل البيانات و ذلك من خلال توليد 1000 مفردة عشوائياً باحجام مختلفة باستخدام اسلوب المحاكاة من خلال برنامج MATLAB تم التوصل الي عدد من النتائج اهمها : لتقدير معلمة الشكل الصغيرة و المتوسطة عند حجم عينة صغير للتوزيعات ثنائي الحدين و بواسون و الطبيعي و قاما يمكن استخدام طريقة الامكان الاعظم لتقدير توزيع ثنائي الحدين لانها الافضل بين التوزيعات، كذلك خرجت الورقة بعدد من التوصيات أهمها عدم استخدام طريقة الامكان الاعظم لتقدير معلمة الشكل الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة عند الحجم الصغير و المتوسط و الكبير لتوزيع قاما غير مناسبة.

Introduction

Introduction:

The estimation of descriptive statistical measures in terms of one of the random samples taken is one of the main reasons for analysis and decision-making. Two types of estimates can be distinguished: the point estimate is only one value for the statistical constant estimated in terms of the corresponding statistical factor, calculated from the random sample drawn from the society The estimate is to estimate the value of the statistical constant within a given field at a given probability in terms of the corresponding statistical function. Those hard into account the value of the standard error of the estimate continued to be the statistical Bdalalth value we get edged located between the highest and lowest of the most important reasons that help in the study of sampling theory is the desire to obtain information about the required study society. [(1)]

Problem of the study :

When using any method of estimation, it is necessary to find the best estimate of the characteristics of the society to be estimated so that they are close to the estimate with the least error, since there is a set of distributions used in applied research.

1. What is the best estimate of the least error to estimate the shape parameter of the distributions?
2. Is it possible to know the best estimate of a distribution parameter by comparing several estimates using the maximum potential method?
3. What is the effect of the maximum method of estimating the shape parameter of the distributions at the size of different samples at different parameter values?

The Importance Of Study :

The importance of the study was as follows:

1. To emphasize the importance of compiling the data in the sizes of different samples and different probability distributions with different shape parameters, in order to avoid any problems that researchers may encounter when conducting their research on real data.
2. The importance of using the sample data in estimating the parameters of the shape of the binomial, biasone and natural distributions. They used the maximum method to determine the effect of this method on the shape parameter in terms of good estimation.
3. Estimation of the point is the best estimate of the community parameter and it is the basis of the estimation processes in the period and the tests of hypotheses.

Objectives of the study :

The objectives of the study were as follows:

1. Recognition of the values of the parameters of the shape of binomial, biasone and natural distributions, using the maximum potential method.
2. Recognition of the criterion of differentiation for estimating the shape parameter in the greatest possible way between binomial, biasone and natural distributions.
3. To arrive at the best estimate of the shape parameter when it is small, medium and large for binomial, biasone and natural distributions, so that this estimate is as close as possible to the value of the shape parameter of the distribution concerned.

Methodology of the study:

The descriptive descriptive approach was followed with regard to the theoretical aspect of the subject of the study. As for the applied side, the case study was used to generate the sample data by simulation method.

The data were generated by binomial, Poisson, Normal, gamma distributions. Using the Mentab program

Simulation style:

In some cases, simulation is seen as the method that is often used when all other methods fail. The simulation method is based on finding the means by which the researcher can study the problem and analyze it despite difficulties in expressing it in a mathematical model. [(4)] The simulation of the real system is carried out by a theoretically predictable system of behavior through a specific probability distribution. Thus, a sample of this system can be sampled by so-called random numbers [(5).]

Simulation is defined as a numerical technique used to perform tests on a numerical computer that includes logical and mathematical relationships that interact with each other to describe the complex behavior and structure of the real world and are finally described as the process of creating the spirit of reality without achieving this reality at all. [(4)]

Concept of Monte Carlo Model:

The basis of this model is the selection of the hypothesis elements (probability) by taking random samples. This method can be summarized in the following steps [(6)]:

Put the probability distribution for each variable in the model to be studied.
Use random numbers to simulate probability distribution values for each variable in the previous step.

Repeat the process for a set of attempts.

Random Numbers:

Is the number chosen by random quantity operation and random numbers are used to generate simulation values for many probability distributions.

There are many ways to generate random numbers such as the linear matching method, the use of random number tables, and the use of functions ready for such purpose, such as the Rand function used in many programming languages(7)

Maximum Likdhood:

Is one of the methods of estimation. In this method, the weighting function is the common probability block function for all variables $x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n$. If these variables are intermittent, the weighting function is the common probability density function if all the variables Connected and symbolizes this function as L $(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n)$.

$$L(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n)=\begin{cases} P(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n) & ,X : Discrete \\ f(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n) & ,X : contunios \end{cases}.$$

That the estimate in this way requires: all variables are exploited and therefore the equation above becomes as follows

$$L(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n)=\begin{cases} \prod_{i=1}^{n} P(x_i) & ,X : Discrete \\ \prod_{i=1}^{n} f(x_i) & ,X : contunios \end{cases}$$

Assume that the parameter to be estimated is (α) and the maximum weighting function contains the (α) parameter, so this function is preferred for parameter $(\hat{\alpha})$ and the result of the differential is equal to zero to obtain the estimated parameter $(\hat{\alpha})$, which means that α is derived from the following formula:

$$\frac{dL(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n)}{d\alpha} = 0$$

That the $(\widehat{\alpha})$ resulting from the above equation always makes the weighting function as large as possible and this means that (α) represents an end point or a skeletal inversion. In the case of more than one

parameter, the differential is done by the number of parameters. This method can not be used to estimate if the range of the random variable depends on the parameter to be estimated, such as regular distribution [1].

Binomial distribution:

The binomial distribution is one of the intermittent distributions of great practical importance in the randomized experiments that result in one of two outcomes: the initial name - the desired success and the other the non-required failure. This distribution was discovered in 1700

by the world (James Bernolli) [1]

It is said that the variable x follows binomial distribution with (n, P) parameters if its probability attribute is:

$$f(x, P, n) = C_x^n P^x (1 - P)^{n-x} = C_x^n P^x (q)^{n-x} \quad , \qquad x = 0,1, \dots, n$$

This distribution is symbolized by $X \sim B(n, P)$.

characteristics of Distribution:

1. Mean $E(X) = P$
2. Variance $V(X) = npq$

Estimating the shape parameter of binomial distribution in a way that is maximal:

The binomial distribution function is:

$$f(x, P, n) = C_x^n P^x (1 - P)^{n-x} = C_x^n P^x (q)^{n-x} \quad , \qquad X = 0,1, \dots, n$$

The Maximum Likdhood function is:

$$L(x_1, x_2, x_3, \dots, x_n) = \prod_{i=1}^{n} (C_x^n) \quad P^x (1 - P)^{n-x}$$

We get the logarithm function:

$$\ln[L(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n] = \ln\ [\prod_{i=1}^{n}(C_X^n)\quad P^{x_i}(1-P)^{n-x_i}]$$

$$\therefore \ln[L(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n] = \ln\ \prod_{i=1}^{n}(C_x^n)\quad P^{\sum_{I=1}^{n} x_i}(1-P)^{\sum_{I=1}^{n}(n-x_i)}$$

$$\therefore \ln[L(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n] = \ln\ \prod_{i=1}^{n}(C_x^n)\ +\ P^{\sum_{I=1}^{n} x_i} + (1-P)^{\sum_{I=1}^{n}(n-x_i)}$$

$$\therefore \ln[L(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n] =$$

$$\ln\ \prod_{i=1}^{n}(C_x^n)\ +\ \sum_{I=1}^{n} x_i \ln P + \sum_{I=1}^{n}(n-x_i)\ln(1-P)$$

The logarithm probability is the function of parameter p and the result is zero:

$$\frac{dL(x_1, x_2, x_3, \ldots., x_n)}{dP} = \frac{d}{dP}\left[\ \ln\ \prod_{i=1}^{n}(C_X^n)\ +\ \sum_{I=1}^{n} x_i \ln P + \sum_{I=1}^{n}(n-x_i)\ln(1-P)\right] = 0$$

$$\frac{\sum_{I=1}^{n} x_i}{P} = \frac{\sum_{I=1}^{n}(n-x_i)}{1-P}$$

From it:

$$(1-P)\sum_{I=1}^{n} x_i = P\sum_{I=1}^{n}(n-x_i)$$

$$\therefore \sum_{I=1}^{n} x_i - P\sum_{I=1}^{n} x_i = n^2P - \ P\sum_{I=1}^{n} x_i$$

$$\therefore n^2P = \sum_{I=1}^{n} x_i$$

$$\therefore P = \frac{\sum_{I=1}^{n} x_i}{n^2}$$

$$P = \frac{1}{n} \quad \frac{\sum_{I=1}^{n} x_i}{n}$$

$$\therefore \hat{P} = \quad \frac{\overline{x}}{n}$$

Poisson distribution:

Is a probability distribution that is used to calculate the probability of a certain number of successes (x) in a unit of time or in a given area when events or successes are independent of one another and when the average of success remains constant for the unit of time. By the world (Poisson).[1]

If (x) random variable variable follows the Poisson distribution with parameter λ, its probability function is:

$$f(x) = \frac{\lambda^x e^{-\lambda}}{x!} \qquad , \qquad x = 0,1, \dots, \infty$$

Where :

X≡ number of successes.

P (X = x) ≡The probability of the given number of successes taking the value x.

λ ≡Average number of successes per unit of time.

$e \equiv$ The basis of the natural logarithmic system e = 2.71828.

This distribution is represented by the symbol X ~ Pos (λ).

characteristics of Distribution:

1. Mean E(X)= λ
2. Variance V(X)= λ

etermination of the shape parameter of the Poisson distribution in the greatest possible way:

Poisson distribution function is:

$$f(x) = \frac{\lambda^x e^{-\lambda}}{x!} \qquad , \qquad x = 0,1, \dots, \infty$$

The Maximum Likdhood function is:

$$L(x_1, x_2, x_3, \dots., x_n) = \prod_{i=1}^{n} \frac{\lambda^x e^{-\lambda}}{x!}$$

نحصل علي لوغريثم دالة الامكان :

$$\ln[L(x_1, x_2, x_3, \dots., x_n] = \ln \left[\prod_{i=1}^{n} \frac{\lambda^x e^{-\lambda}}{x!}\right]$$

$$\ln[L(x_1, x_2, x_3, \dots., x_n] = \ln \left[\frac{\lambda^{\sum_{i=1}^{n} x_i} e^{-n\lambda}}{\prod_{i=1}^{n} x!}\right]$$

$$\ln[L(x_1, x_2, x_3, \dots., x_n] = \ln \left(e^{-n\lambda}\right) + \ln\left(\lambda^{\sum_{i=1}^{n} x_i}\right) - \ln\left(\prod_{i=1}^{n} x!\right)$$

The logarithm probability is the function of parameter λ and the output is zero $\frac{dL(x_1,x_2,x_3,\dots,x_n)}{d\lambda} = \frac{d}{d\lambda}\left[\ln \left(e^{-n\lambda}\right) + \ln\left(\lambda^{\sum_{i=1}^{n} x_i}\right) - \ln\left(\prod_{i=1}^{n} x!\right)\right] = 0$

$$\therefore \frac{dL(x_1, x_2, x_3, \dots., x_n)}{d\lambda} = \left[-n + \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{\lambda}\right] = 0$$

From it:

$$n = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{\lambda}$$

$$\therefore \hat{\lambda} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n} = \overline{x}$$

Normal Distribution :

Is one of the most frequent and most widely used probability distributions. It plays a major role in statistical theory and probability theory. This distribution was called normal distribution (or moderate or normal) because it was previously thought that any data on life should be represented and subject to this distribution , But it is now proven that this is not the case and that the belief is wrong. It is also known as the Gauss distribution, thanks to the German scientist Frederick Gauss, who developed mathematical distribution as a probability distribution in the year (1855-1777)[3]

It is a continuous probability function, which is a gypsy shape, symmetrical around the arithmetic mean and moderate. Whenever we move away from the arithmetic mean in both directions, the normal distribution curve approaches the horizontal axis but never touches it.[2] If x is a random variable connected to a natural distribution of the parameters (μ, σ), the distribution function is:

$$f(x) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} e^{-\frac{1}{2}\left(\frac{x-\mu}{\sigma}\right)^2} \quad , -\infty \leq x \leq \infty$$

Where :

f (X) ≡ natural curved height.

μ ≡The mean of the distribution.

σ ≡ standard deviation.

e ≡ The basis of the natural logarithmic system e = 2.71828.

$\pi \equiv$constant (π=3.14159).

This distribution is denoted by X ~ N (μ, σ)

characteristics of Distribution:

1. Mean E(X)= μ
2. Variance V(X)= σ^2

Estimating the parameters of the shape and measurement of natural distribution in the greatest possible way [1]:

Measurement parameters (μ and σ) for natural distribution can be estimated in the greatest possible way as follows:

$$L(x_1, x_2, x_3, \dots, x_n) = \prod_{i=1}^{n} \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} e^{-\frac{1}{2}\left(\frac{x_i-\mu}{\sigma}\right)^2}$$

$$= (2\pi)^{\frac{-n}{2}} (\sigma^2)^{\frac{-n}{2}} e^{-\frac{1}{2}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i-\mu}{\sigma}\right)^2}$$

By taking the logarithm of the parties

$$\ln[L(x_1, x_2, x_3, \dots, x_n] = \ln\left[(2\pi)^{\frac{-n}{2}} (\sigma^2)^{\frac{-n}{2}}\right] + \ln e^{-\frac{1}{2}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i-\mu}{\sigma}\right)^2}$$

$$= \frac{-n}{2}\ln(2\pi) - \frac{n}{2}(\sigma^2) - \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i-\mu}{\sigma}\right)^2 \ln e$$

$$= \frac{-n}{2}\ln(2\pi) - \frac{n}{2}(\sigma^2) - \frac{1}{2\sigma^2}\sum_{i=1}^{n}(x_i-\mu)^2$$

Then we derive $\ln[L(x_1, x_2, x_3, \dots, x_n)]$ for μ and we derive the derivative by zero:

$$\frac{dL(x_1, x_2, x_3, \dots, x_n)}{d\mu} = \frac{-1}{2\sigma^2}\sum_{i=1}^{n} 2(x_i-\mu)(-1) = 0$$

$$= \frac{1}{\sigma^2}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \mu) = 0$$

$$= \sum_{i=1}^{n}(x_i - \mu) = 0$$

$$= [\sum_{i=1}^{n} x_i - n\mu] = 0$$

$$n\mu = \sum_{i=1}^{n} x_i$$

$$\therefore\ \mu = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n} = \overline{x}$$

Then we derive $\ln[L(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n)]\ for\ \sigma^2$ and we derive the derivative by zero:

$$\frac{dL(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n)}{d\,\sigma^2} = \frac{-n}{2\sigma^2} + \frac{1}{2\sigma^4}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \mu)^2 = 0$$

And from it :

$$\frac{n}{\sigma^2} = \frac{1}{(\sigma^2)^2}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \mu)^2$$

For solving σ^2, we find that:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \mu)^2$$

Gamma Distribution:

It is used to study the time between the arrival of words to a particular service center, such as the arrival of the baker to a bank or the entry of patients to the hospital. A function known as Γα) As follows [3]:

1. If n is positive, the integration is approximated and is:

i. $\Gamma(1) = 1$
ii. $\Gamma n = (n-1)\,\Gamma(n-1)$

2. If n is a positive integer, then:

$$\Gamma\alpha = (\alpha - 1)\Gamma(\alpha - 2) \times \ldots \times 3 \times 2 \times 1$$

$$\therefore \Gamma\alpha = \alpha! \qquad \text{or} \qquad \Gamma(\alpha\Gamma\alpha = \int_0^{\infty} e^{-X} X^{\alpha-1}\, dx$$

The general picture of the distribution is:

$$\Gamma\alpha = (\alpha - 1)\Gamma(\alpha - 2) \times \ldots \times 3 \times 2 \times 1$$

$$\therefore \Gamma\alpha = \alpha! \qquad \text{or} \qquad \Gamma(\alpha\Gamma\alpha = \int_0^{\infty} e^{-X} X^{\alpha-1}\, dx$$

The general picture of the distribution is:

$$f(X) = \frac{1}{\Gamma\alpha \quad \beta^{\alpha}} x_i^{\alpha-1} e^{-\frac{X}{\beta}} \quad , \quad x > 0 \quad , \quad \alpha, \beta > 0$$

characteristics of Distribution:

1. Mean $E(X) = \alpha\beta$
2. Variance $V(X) = \alpha\beta^2$

Estimating two parameters distribution in the greatest possible way: To obtain an estimate of the parameter of α (α) and the parameter of form (β) for the distribution of the maximum possible method, follow these steps:
We derive the function of the greatest potential as follows:

$$L(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n) = \prod_{i=1}^{n} f(x, \alpha, \beta)$$

$$L(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n) = \frac{1}{(\Gamma\alpha)^n \ \beta^{n\alpha}} \prod_{i=1}^{n} (x_i^{\alpha-1}) e^{-\frac{-\sum_{i=1}^{n} x_i}{\beta}}$$

Then we derive ln [L $(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n)$ for (α, β) and we equate the derivative with zero:

First : $\frac{dL(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n)}{d\beta}$

$$\frac{dL(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n)}{d\beta} = \frac{n\overline{x}}{\widehat{\beta^2}} - \frac{n\,\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}$$

$$= \frac{n\overline{x}}{\widehat{\beta^2}} - \frac{n\,\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}$$

$$n\overline{x} = n\,\hat{\alpha}\,\hat{\beta}$$

$$\therefore \hat{\alpha} = \frac{\overline{x}}{\hat{\beta}}$$

Second:: $\frac{dL(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n)}{d\alpha}$

$$\frac{dL(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n)}{d\alpha} = \frac{-n}{d\alpha}[\ln(\Gamma\hat{\alpha})] - n\ln(\hat{\beta}) + \sum_{i=1}^{n} \ln x_i = 0$$

And compensation $\hat{\alpha} = \frac{\overline{x}}{\hat{\beta}}$ in above equation:

$$\Psi(\hat{\beta}) - \ln(\hat{\beta}) = \ln\left[\frac{(x_1, x_2, x_3, \ldots, x_n)^{\frac{1}{n}}}{x}\right] = 0$$

where: $\Psi(\hat{\beta}) = \frac{\Gamma'\hat{\beta}}{\Gamma\,\hat{\beta}}$

It is a function known as a binary function, as follows:

$\Psi(\hat{\beta}) - ln\hat{\beta} = lnR$

Where R represents the ratio of the geometric mean to the arithmetic mean of the sample. Sinha adopted the following approximation of the binary function:

$$\Psi(\hat{\beta}) = \ln(\hat{\beta}) - \frac{1}{2\,\hat{\beta}}$$

And compensate (Sinha) in the formula $\hat{\beta} = \frac{\bar{x}}{s^2}$ get on :

$$\ln \hat{\beta} - \frac{1}{2\,\hat{\beta}} - \ln(\hat{\beta}) = lnR\text{-}$$

$$\frac{-1}{2\,\hat{\beta}} = lnR$$

$$\therefore\ \hat{\beta} = \frac{-1}{2\,lnR}$$

Materials and Methods of Research:

Distributed tracking data was generated using the Minitab program as follows:

1. Generation of the society size (M) from binomial distribution $X \sim B(n, P)$ knowledge of n, P and distribution of Poisson $X \sim Pos(\lambda)$ by λ and normal distribution $X \sim N(\mu, \sigma)$ And the distribution of $X \sim$ Gamma (α, β) by (α, β)

2. Choose the sample size n and denote it with the symbol j. 3 Estimation of parameters for both binomial distribution, Poisson, natural, and gamma.

4. Repeat steps 1-3 of j = 1,2,3

Monte Carlo simulation results:

The performance of this method is compared to different statistical calibrations, which are the average error squares within the different sampling sizes. In all cases, the two-dimensional distribution of Poisson, the normal, (80) and large (120), with a small P (0.3), a medium (0.6) and a large (0.9) and a n (15) parameter. The data of the Poisson distribution are measured in small sample sizes (40), mean (80) and large (120) and with a small λ (0.3), medium (0.6) and large (0.9). And generate natural

traceability data with a small sample size of 40, an average of 80 and a large 120 and a small σ (0.3), a medium (0.6) and a large (0.9) and a μ parameter. And the generation of the data of a small sample (40), mean (80) and large (120), with a small α (0.3), medium (0.6) and large (0.9) and a β (15) parameter. And were identified with the iterations for stability purposes and the experiment is repeated 100 time.

Analysis, interpretation and discussion:

Table (1) Estimation of the shape parameter for probability distribution with small and medium shape parameter Large size of small sample (40):

Sample size	shape parameter	Estimator MSE	distribution				Less MSE
			P binomial	λ Poisson	σ normal	α Gamma	
40	a small (0.3)	shape	0.308	0.425	0.335	0.1704	binomial
		MSE	0.00000016	0.00039	0.0000031	0.00042	
	medium (0.6)	shape	0.582	0.575	0.696	0.4169	binomial
		MSE	0.00000081	0.0000016	0.00023	0.00084	
	large (0.9)	shape	0.892	0.8	0.9	0.8497	normal
		MSE	0.00000016	0.00025	0	0.0000071	

Source: The Researcher By Minitab

From table (1) we find that at the size of the small sample 40 and the small shape parameter of 0.3, the estimation of the parameter of the shape using the maximum possible method is preferable for the binomial distribution because the estimated value of 0.308 is close to the value of the parameter of figure 0.3 and the lowest average error box MSE is equal to 0.00000016 .

In the case of the size of the small sample 40 and the intermediate shape parameter 0.6, the estimation of the parameter parameter using the maximum possible method is preferable for the binomial distribution because the estimated value of 0.582 is close to the value of the parameter of figure 0.6 and the lowest mean of the MSE error box equals 0.00000081.

In the sample small is 40 and the large form parameter is 0.9. The estimation of the parameter parameter using the maximal method is best in normal distribution because the value of the estimate 0.9 is equal to the value of the parameter of figure 0.9 and the lowest mean of the MSE error box is 0

When the sample small is 40 and the shape parameter is only 0.3 or 0.6 or large 0.9, it is estimated that the estimated values are close to the binomial distribution and relatively far from the normal distribution.

Table (2) Estimation of the shape parameter for probability distribution of a small, medium and large shape parameter in the size of a median sample (80):

Sample size	shape parameter	Estimator MSE	distribution				Less MSE
			P binomial	λ Poisson	σ normal	α Gamma	
80	a small (0.3)	shape	0.333	0.225	0.315	0.2459	normal
		MSE	0.0000014	0.000007	0.00000028	0.0000037	
	medium (0.6)	shape	0.592	0.65	0.638	0.4633	binomial
		MSE	0.00000008	0.000003	0.0000018	0.00023	
	large (0.9)	shape	0.903	0.912	0.946	0.7952	binomial
		MSE	0.000000011	0.0000002	0.0000026	0.00014	

Source: The Researcher By Minitab

From Table (2) we find that at the average sample size 80 and the small shape parameter 0.3, the estimation of the parameter parameter using the maximum possible method is better for natural distribution because the estimated value of 0.315 is close to the value of the parameter of figure 0.3 and the lowest mean of the MSE error box equals 0.000000028. For the average sample size 80 and for the intermediate shape parameter 0.6, the estimation of the parameter parameter using the maximum possible method is preferable for binomial distribution because the estimated value of 0.592 is close to the value of the parameter of figure 0.6 and the lowest mean square error MSE is equal to 0.00000008.

Also, the average sample size is 80 and the large shape parameter is 0.9. The estimation of the parameter parameter using the maximum possible method is best for binomial distribution because the estimated value of 0.903 is close to the value of the parameter of figure 0.9 and the lowest average error box MSE is equal to 0.000000011.

And that at the average sample size 80 and the shape parameter was only 0.3 or 0.6 or 0.9 for the largest possible estimation, we note that the estimated values are relatively far from the parameter values of the Poisson distribution.

When the size of the sample 80 and the shape parameter were only small 0.3 or 0.6 or large 0.9 to estimate in the greatest possible way, we observe that the estimated values are close to the binomial distribution and relatively far from the normal distribution.

Table (3) Estimation of the shape parameter for probability distribution with a small and medium shape parameter of large sample size (120):

Sample size	shape parameter	Estimator MSE	distribution				Less MSE
			P binomial	λ Poisson	σ normal	α Gamma	
120	a small (0.3)	shape	0.2928	0.3083	0.3150	0.2271	Poisson
		MSE	0.000714	0.00000006	0.00000008	0.000004	
	medium (0.6)	shape	0.6011	0.4833	0.5750	0.569	binomial
		MSE	0.00000001	0.00011	0.0000005	0.0000008	
	large (0.9)	shape	0.9045	0.6833	0.8730	0.8028	binomial
		MSE	0.000000017	0.00039	0.0000006	0.000008	

Source: The Researcher By Minitab

From table (3) we find that at the size of the large sample 120 and the small shape parameter 0.3, the estimation of the parameter parameter using the maximum potential method is the best for Poisson distribution because the estimated value of 0.3083 is close to the value of the parameter of figure 0.3 and the lowest average error box MSE is equal to 0.00000006.

When the size of the large sample is 120 and the average shape parameter is 0.6, the estimation of the parameter parameter using the maximum possible method is preferable for the binomial distribution because the estimated value of 0.6011 is close to the value of the parameter of figure 0.6 and the lowest mean of the MSE error box is equal to 0.00000001.

The size of the large sample is 120 and the large shape parameter is 0.9. The estimation of the parameter of the maximum possible method is best when the binomial distribution is because the value of the estimate is

0.9045 close to the value of the parameter of figure 0.9 and the lowest average error box MSE equals 0.000000017.

And that when the size of the large sample 120 and the parameter of the shape was only 0.3 or 0.6 or 0.9 large or large in order to estimate it in the greatest possible way, we observe that the estimated values are relatively far from the parameter values of the shape of the distribution. While in the middle and large shape parameter we observe that the values of the estimate are far from the parameter values of the Poisson and normal distribution.

When the sample sizes are small, medium and large, the shape parameter is only 0.3, 0.6, or 0.9 large. To estimate it in the greatest possible way, binomial distribution is best while distribution is inappropriate

Results:

1. To estimate the small and medium shape parameter at the size of a small sample for binomial, biasone and natural distributions, they can use the maximum estimation method for binomial distribution because it is the best among the distributions.

2. To estimate the large shape parameter at the size of a small sample for binomial, biasone and natural distributions, they can use the maximum method of estimation for normal distribution because it is the best among the distributions.

3. When the size of the small sample is 40 and the shape parameter is only 0.3 or 0.6 or 0.9 large, it is estimated that the estimated values are relatively far from the parameter values of the Poisson distribution.
4. To estimate the small shape parameter and the average sample size of 80 for binomial, biasone and natural distributions, they can use the maximum method of estimation for natural distribution because it is the best among the distributions.

5. For the estimation of the medium and large shape parameter at the size of a medium and large sample of binomial, biasone and natural

distributions, they estimated that the maximum method of estimation can be used for binomial distribution because it is the best among distributions.
6. To estimate the small shape parameter at the size of a large sample for binomial distributions and Poisson and natural and they can use the maximum method of estimation for Poisson distribution because it is the best among the distributions.

7. To estimate the mean and large shape parameter at a large sample size for binomial and boson distributions and normal, they can use the maximum method of estimation for binomial distribution because it is the best among the distributions.

8. Use the maximum method for estimating the small, medium and large shape parameter at the small, medium and large size for the distribution of unsuitable cells, and in general the binomial is the best.

Recommendations:
1. To estimate the large shape parameter at the size of a small, medium and large sample of binomial, biasone and natural distributions, they estimated that the maximum method of estimation can be used for binomial distribution because it is the best among distributions.
2. Do not use the maximum method for estimating the small, medium and large shape parameter at the small, medium and large size of the Poisson distribution.

3. Expanding the study of a number of probability distributions.
4. Apply a number of other estimation methods.

References:

1. Adnan Abbas Humaidan, Matanios Makhoul, Farid Ja'ouni, Ammar Nasser Agha (2015-2016) Applied Statistics Faculty of Economics, University of Damascus.
2. Ahmed Awda Introduction to statistical theory (Faculty of Administrative Sciences, King Saud University).
3. Ahmed Hamad Nouri, Ihab Abdel-Rahim Al-Dawi (2000).
4. Bagja J, Maala, Nayefeh, Murad, Awwa, (1998) Operations Research, translator of the Arab Center for Arabization and Translation, Publishing and Publishing in Damascus.
5. Hossam Bin Mohammed The Basics of Computer Simulation (King Fahd National Library, Al Rayah, 2007).
6. Nutrition and simulation Dr. Adnan Majed Abdulrahman (King Saud University 2002).
7. Zavin Akaryan, Edward Gedodiouz, (1999), Modern Statistical Simulation and System Simulation and GPS Multi-Purpose Simulation System, Scientific Publishing and Printing Press, King Fahd Library Riyadh, Saudi Arabia.

CONSULTATIVE BOARD

khalil alrefaae	**al-balqa'Applied University**	**JORDAN**
Prof darj said	**Almair abed plkhader**	**ALGERIA**
ahmed zakria siam	**al-balqa'Applied University**	**JORDAN**
Prof. Nidal .Arahami	**Zarka university**	**JORDAN**
Prof Mahmod elouadi	**Zarka university**	**JORDAN**
Prof Sali mehamed farid	**cairo university**	**EGYPT**
Prof Farid kourtel	**setif1 university**	**ALGERIA**
Prof Belgacem madi	**Madi Annaba university**	**ALGERIA**
Prof Kamel Rezig	**blida2university**	**ALGERIA**
Prof Benhassine Nadji	**Constantine2 university**	**ALGERIA**
Prof Abedelhafid Belarabi	**Elfalah university**	**UAE**
Prof Ramez TANBOR	**jinan university**	**LIBAN**
Prof Dreman Souliamane	**Dahok university**	**IRAK**

The Review publishes studies and research in the

following fields: economics and administration sciences

A guide for contributors

1-An article submitted for publication should be written in Arabic or English or Frensh .it should not exceed 20 pages in length ,inclusive of figures ,drawing ,table ,appendixes ,and references.

2- The contributor must state in writing that the article submitted was not published befor and is not under consideration by any review.

3-The Review reserves the right to omit , summarize ,rewrite any sentences in the submitted article that do not suit its house style .

1- Upon the publication of his/her contribution, the writer receives a copy of the review in which the contribution is published.

2- Contributions should be tybed on one side of paper .simple spaced and with 4,5cm(one;inch)margins;it should be in Microsoft word (doc) format and traditional Arabi with 14pt font for Arabic and 12pt times new romain for English;French.

3- Two abstracts, one in Arabic and another in English ,are required, each should not exceed 150words .

4- Contributions should follow the appropriate methodology used in their individual fields .they should also follow one of the following citation and documentation styles; the MLA style or the Chicago style in the humanities(MLA Style Manual and Guide to Scholarly Publishing ;The Chicago Manual of Style),the APA Style in the Social Sciences (the Publication Manual of the American psychological Association)

-All correspondence related to the review should be addressed to:

remah@remahtrainingjo.com **or** khalidk_51@hotmail.com

tel : 00962795156512 or 00962799424774

Web site : www.remahtrainingjo.com

ISI data base .http //isindexing.com/isi/journaldetails.php ?id=7707

ULRICHS DataBase:
http//ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429

google scholars Data Base:**http //www.googlescholars.com**

ebsco data base : http //www. ebsco.com

EcoLink data base: http //www.mandumah.com

Elmanhel data base: http// www.almanhal.com

ASKZED data base: http/www.ASKZED.com

Maarifa data base: http//www.maarifa.com

S.Book data base: http//www.theleambook.com

REMAH

Review for Research and Studies

A Refereed Review

Published by

Center For Research and Human Resources Developments Remah-Amman – Jordan

No: **28 jun 2019**
ISSN.Print: **2392-5418**
ISSN online:**2520-7423**
Legal Deposit 24352015